



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

إنعكاس تقلبات أسعار البترول على الإستقرار النقدي دراسة حالة الجزائر
(2001-2021)

المشرف	إعداد الطلبة	
د. سنوساوي صالح	نغار شيماء	1
	ناموس شيماء	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. رحيم إبراهيم
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. سنوساوي صالح
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. حريز هشام

السنة الجامعية 2023\2024



شكر و عرفان

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للأستاذ " د. سنوساوي صالح" الذي تكرم بقبول

الإشراف على هذه المذكرة وعلى جميع التوجيهات والملاحظات والنصائح.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين على عناء

قراءة المذكرة وقبولها وتصويبها.

وكذلك نتقدم بخالص الشكر الى كل من درسنا من أساتذة معهد العلوم الاقتصادية و

التجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف. وإلى كل موظفي الجامعة

وجزاهم الله كل خير.

وفي الأخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب او من بعيد ونسأل الله عز

وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

إهداء

إلى من كلل العرق جبينه ومن علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار، من بدل الغالي والنفيس واستمدت منه قوتي واعتزالي "أبي العزيز".

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى الإنسانية العظيمة التي لا طالما تمننت أن تقر عينها في يوم كهذا "أمي العزيزة".

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي، إلى من شددت عضدي بهم فكانو أنابيع ارتوي منها، إلى خيرة أيامي وصفوتها إلى قرّة عيني "إلى إخوتي أيمن ومنال وإبتها"، إلى أخي "وليد" رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه، ها أنا أخرج يا أخي وأنت لست موجود بجانبني.

إلى من كان عوناً وسنداً وداعماً لي في هذا الطريق، إلى من أفاضني بمشاعره ونصائحه المخلصة "فارس"

للأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين لأصحاب الشدائد والأزمات، أهدىكم هذا الإنجاز وثمره نجاحي الذي لطالما تمنيته، ها أنا اليوم أكملت وأتممت أول تمراته بفضلته سبحانه وتعالى، فالحمد لله على ما وهبني وان يجعلني مباركا أينما كنت، ومن قال لها نالها، فالحمد لله شكرا وحبا وامتنانا على البدء والختام.

(وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين)

ناموس شيماء

إهداء

إلى نفسي الطموحة...

من قال انا لها نالها وانالها وان ابنت ابنت بها رغما عنها...

(وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين)

بعد عناء السنين والسهر حيث الناس نائمين، وبعد الفشل الذي جعلت منه سلما يوصلني الى سلم

الناجين ها انا ذا أصل...

بداية أهدي تخرجي وفرحتي الى من ارادوا بي كسرا فخيبت الله ظنهم وزدت قوة وجبرا...

الى الذي زين اسمي بأجمل الالقاب من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل الى من علمني ان

الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، الى من غرس في روحي مكارم الاخلاق، داعمي الاول في

مسيرتي وسندي الثابت وقوتي وملادي بعد الله...الى فخري واعتزازي (أبي العزيز) اطال الله في

عمره وادامه لنا...

الى قدوتي الأولى ومعنى الحب والتفاني، الى من جعل الجنة تحت اقدامها وسهلت لي الشدائد

بدعائها، الى التي احتضنتني بقلبها قبل يدها وسهلت لي الشدائد بدعائها، الى القلب الدافئ

والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمة سر قوتي ونجاحي، التي طالما تمنيت ان تقر عينها

برؤيتي في يوم كهذا (أمي الحبيبة)...

الى ضلعي الثابت وامان ايامي الى ملهم نجاحي الى من شددت عضدي بهم، الى القلوب الكبيرة

التي كانت دائما تسعني، الى خيرة ايامي وصفوتها الى قرة عيني (اخوتي) "ثامر، الأء، ياسر".

دمتم لي سندا...

لم تكن الرحلة قصيرة ولم تكن الامور مسيرة، ولكن بعون الله فعلته

نغار شيماء



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
/	شكر وعرفان
/	إهداء
-	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
	ملخص الدراسة
أ - و	مقدمة
37-2	الفصل الأول: الإطار النظري للبترول
2	تمهيد
3	المبحث الاول: ماهية السوق البترولي
3	المطلب الاول: مفهوم ومراحل تطور السوق البترولي
7	المطلب الثاني: أنواع السوق البترولية
9	المطلب الثالث: الجهات المؤثرة في السوق اللبترولية
14	المبحث الثاني: أساسيات أسعار البترول
14	المطلب الاول: مفهوم السعر البترولي وأنواعه
16	المطلب الثاني: العوامل المحددة والمؤثرة على أسعار البترول
18	المطلب الثالث: التطور التاريخي لأسعار البترول
20	المبحث الثالث: الأزمات البترولية خلال الألفية الثالثة
20	المطلب الاول: الأزمة البترولية 2004
22	المطلب الثاني: الأزمة البترولية 2008
24	المطلب الثالث: الأزمة البترولية 2014
28	المطلب الرابع: الأزمة البترولية خلال جائحة كورونا 2020
37	خلاصة
65-38	الفصل الثاني: عموميات حول الإستقرار النقدي
38	تمهيد
39	المبحث الاول: مفهوم ومؤشرات الإستقرار النقدي

40	المطلب الاول: مفهوم الإستقرار النقدي
41	المطلب الثاني: مؤشرات الإستقرار النقدي
42	المطلب الثالث: معامل الإستقرار النقدي
45	المبحث الثاني: الإستقرار النقدي في النظريات الإقتصادية
45	المطلب الأول: الإستقرار النقدي في التحليل الكلاسيكي
49	المطلب الثاني: الإستقرار النقدي في التحليل الكينزي
55	المطلب الثالث: الإستقرار النقدي في التحليل النقدي
58	المبحث الثالث: إنتقال صدمات أسعار البترول إلى الإستقرار النقدي وفق نموذجي العرض والطلب الكليين (AD-AS)
58	المطلب الأول: التوازن الكلي (AD-AS)
60	المطلب الثاني: تفسير إنتقال صدمات الطلب الكلي AD
61	المطلب الثالث: تفسير إنتقال صدمات العرض الكلي AS
65	خلاصة الفصل
98-66	الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2001-2021)
66	تمهيد
67	المبحث الأول: معايير الإستقرار النقدي في الجزائر (2001-2021)
67	المطلب الأول: معامل الإستقرار النقدي في الجزائر
69	المطلب الثاني: التضخم وعرض النقود
73	المطلب الثالث: سعر صرف الدينار الجزائري
77	المبحث الثاني: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2001-2021)
77	المطلب الأول: تعريف وتقديم متغيرات الدراسة
79	المطلب الثاني: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية
83	المطلب الثالث: تقدير نماذج الدراسة
88	خلاصة الفصل
90	خاتمة عامة
95	قائمة المراجع والمصادر
98	فهرس الملاحق



فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
10	كمية إحتياطي النفط عربيا وعالميا داخل الأوبك خلال الفترة 2018-2021 (مليار برميل عند نهاية السنة)	01
11	كمية إحتياطي النفط عالميا خارج الأوبك خلال الفترة 2018-2021 (مليار برميل عند نهاية السنة)	02
22	تطور أسعار النفط خلال النصف الأول والثاني من 2008 و2009	03
33	تطور مؤشر الأسعار في الجزائر خلال السداسي الأول 2020	04
34	تطور مؤشر الأسعار الشهري خلال 2020	05
35	حجم الإنتاج الداخلي الخام الإسمي خلال الثلاثي الأول من 2020	06
67	معامل الإستقرار النقدي وأسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 2001-2021	07
70	معايير فائض عرض النقود في الجزائر خلال الفترة 2001-2021	08
72	عرض النقود والتضخم في الجزائر للفترة 2001-2021	09
74	أسعار البترول وإحتياطات الصرف الأجنبي ومتوسط سعر صرف الدولار الأمريكي واليورو مقابل الدينار الجزائري للفترة 2001-2021	10
77	معطيات الدراسة ومصادرها	11
81	إختبار سكون بيانات متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فلور	12
82	إختبار سكون بيانات متغيرات الدراسة باستخدام اختبار فليبس براون (pp)	13
83	نتائج اختبار سببية جرانجر بين متغيرات الدراسة	14
84	العلاقة بين سعر البترول (متغير مستقل) والتضخم (متغير تابع).	15
85	العلاقة بين سعر البترول (متغير مستقل) وسعر الصرف الفعلي (متغير تابع).	16
86	العلاقة بين سعر البترول (متغير مستقل) ومعامل الإستقرار النقدي (متغير تابع).	17

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
29	الطلب العالمي على النفط وسوائل الغاز الطبيعي خلال الفترة (2020.2019) (مليون برميل/يوم)	01
30	العرض العالمي للنفط وسوائل الغاز الطبيعي خلال الفترة (الربع الأول 2020 . الربع الرابع 2020) مليون برميل / اليوم	02
31	تطور أسعار النفط العالمية خلال الفترة (2020 . 2019) ، قبل وبعد جائحة كورونا.	03
51	عرض النقود في التحليل الكينزي	04
53	الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط	05
54	منحنى الطلب على النقود بغرض المضاربة	06
59	منحنى العرض الكلي	07
59	التوازن الإقتصادي في الأجل القصير	08
59	التوازن الإقتصادي في الأجل الطويل	09
60	أثر صدمات الطلب على الناتج ومستوى الأسعار	10
62	أثر صدمات العرض على التوازن الإقتصادي	11
68	معامل الإستقرار النقدي وأسعار البترول في الجزائر للفترة 2001-2021	12
71	معايير فائض عرض النقود في الجزائر للفترة 2001. 2021	13
73	عرض النقود والتضخم في الجزائر للفترة 2001-2021	14
75	أسعار البترول الدينار واحتياطيات الصرف الأجنبي ومتوسط سعر صرف الدولار الأمريكي واليورو مقابل الجزائري للفترة 2001-2021	15
80	السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	16

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على انعكاس تقلبات أسعار البترول على الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2001-2021، بالتركيز على مؤشرات التضخم وسعر الصرف الحقيقي ومعامل الإستقرار النقدي، وذلك بدراسة الأثر الناجم عن تقلب أسعار البترول عليهم، حيث تم الإعتماد على المنهج التحليلي والمنهج القياسي، بالإعتماد على نموذج الإنحدار الخطي البسيط في تفسير الأثر.

وتوصلنا من خلال الدراسة التحليلية والقياسية الى أن أسعار البترول تؤثر بشكل إيجابي على معامل الإستقرار النقدي وعلى التضخم، وتؤثر بشكل سلبي على سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر، كما تبين وجود علاقة سببية بين أسعار البترول ومؤشرات الإستقرار النقدي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: سعر البترول، الإستقرار النقدي، التضخم، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معامل الإستقرار النقدي.

Abstract:

This study aims to shed light on the impact of oil price fluctuations on monetary stability in Algeria during the period 2001-2021, focusing on inflation indicators, real exchange rate, and the monetary stability coefficient, by studying the effect of oil price volatility on them. The analytical and empirical methods were employed, relying on the simple linear regression model to interpret the impact.

Through the analytical and empirical study, we found that oil prices have a positive impact on the monetary stability coefficient and inflation, while they have a negative impact on the real effective exchange rate in Algeria. Additionally, a causal relationship between oil prices and monetary stability indicators in Algeria was identified.

Keywords: Oil Price, Monetary Stability, Inflation, Real Exchange Rate, Monetary Stability Coefficient.

مقدمة

تمهيد:

تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول بامتياز فقد احتل مكانة هامة كمورد استراتيجي تعتمد عليه الدول في اقتصادياتها، حيث برزت أهميته في المجالات المختلفة وأصبح سلاحا قويا تعتمد عليه الدول المالكة له، كونه يتمركز في دول دون الأخرى وبالتالي أفرز صراعات في مختلف مناطق العالم لمسيطرة على مكانه واحتياطاته والاستفادة من طاقاته الإنتاجية.

تعرضت السوق العالمية للبترول إلى أزمات متتالية منذ سنة 1973 إلى يومنا هذا، وذلك من خلال ما تتعرض له أسعار النفط من تقلبات حادة خلال فترات مختلفة فهذه التقلبات تعود لعدد من العوامل والأسباب التي تخص آلية العرض والطلب كما هو معروف في النظرية الاقتصادية، إضافة إلى عوامل أخرى ذات طابع جيوسياسي انعكست في النهاية بتذبذب أسعار النفط هبوطا أو صعودا وأفضت إلى حالة عدم الاستقرار، وترتب على ذلك كله نتائج تراكمية على الإقتصاد العالمي بالأخص الاقتصاديات الريعانية البترولية والتي تعتمد اعتمادا شبة كلي على الجباية البترولية، حيث باتت العديد من الدول تعتمد دورتها الإقتصادية اعتمادا كليا على حركات أسعار النفط.

لقد كان للبترول بين الماضي والحاضر أثر رئيسي في حركة العملات والتضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف، وهي مؤشرات الإستقرار النقدي، فحركة أسعار البترول تلعب دورا هاما في تحقيق الإستقرار النقدي والذي يعتبر أمرا أساسيا يشغل السلطة النقدية في أي دولة، حيث يتطلب تحقيقه جهدا مشتركا من جميع الأطراف الفاعلة في الإقتصاد، فعدم الاستقرار النقدي يمكن أن يؤدي إلى ضعف قوة العملة في التعاملات الاقتصادية الخارجية، وذلك بشكل خاص في زمن العولمة الاقتصادية والمالية تتعدد أبعاده وتشعب جوانبه.

باعتبار الجزائر إحدى الدول الريعانية تمتلك إمكانيات بترولية وغازية معتبرة مكنتها من إحتلال مكانة مميزة بين الدول المنتجة والمصدرة وتعززت هذه المكانة أكثر بعد إنضمامها إلى منظمة الأوبك سنة 1973، والإقتصاد الجزائري كغيره من الإقتصاديات البترولية والتي تتأثر بشكل كبير بخلاف الصدمات التي تتعرض لها أسعار البترول، و ما يجعل هذا عرضة لعدة مخاطر نظرا لأن أسعار البترول لا يمكن التحكم فيها، حيث تؤدي تقلبات تلك الأسعار إلى التأثير المباشر وغير مباشر على الاستقرار النقدي، إن هذه الدراسة تحاول الربط بين الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار البترول والاستقرار النقدي بالجزائري خلال الفترة (2001-2021)، باعتبار أن قطاع المحروقات في الجزائر أنه يساهم بأكثر من 95% من إيرادات الدولة.

- إشكالية الدراسة:

إنطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تغيرات أسعار البترول على الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2001-2021؟
وسعيا منا للإجابة على الإشكالية أعلاه قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي محددات الأسعار البترولية في الأسواق العالمية للبترول؟
2. كيف يمكن تفسير إنتقال صدمات أسعار البترول إلى مؤشرات الإستقرار النقدي؟
3. هل تؤثر أسعار البترول على التضخم في الجزائر؟
4. هل تؤثر اسعار البترول على سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر؟
5. هل تؤثر اسعار البترول على معامل الإستقرار النقدي في الجزائر؟

- فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه التساؤلات، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. تتأثر الأسواق العالمية للنفط بمجموعة من المحددات للأسعار البترولية و التي تتمثل في: العرض والطلب.
2. هناك تأثير لصددمات أسعار البترول على مؤشرات الإستقرار النقدي والتي تتمثل في: معدل التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة.
3. هناك تأثير لأسعار البترول إيجابا على التضخم في الجزائر.
4. هناك تأثير لأسعار البترول سلبا على سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر.
5. هناك تأثير لأسعار البترول إيجابا على معامل الإستقرار النقدي في الجزائر.

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول البترولية المصدرة وأيضا الدول المستهلكة، بحيث تعتبر دراسة تقلبات أسعار البترول ودراسة العوامل المؤثرة فيه ومدى تأثيره على الإستقرار النقدي من أهم الإسهامات الحديثة في المجال الإقتصادي والتي تعتبر والتي تعتبر البترول من أهم مصادر تمويل الإقتصادي الوطني الجزائري، والبديل عن مصادر التمويل الخارجي لاقتصاداتها.

- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

1. تحديد أهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط.
2. تحديد أهم الجهات المؤثرة في السوق البترولية.
3. التعرف على الإستقرار النقدي وأهم مؤشراتته.

4. يعتبر الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو إجابة على الإشكالية المطروحة المتمثلة في معرفة أثر تقلبات أسعار البترول على الإستقرار النقدي في الجزائر.

- دوافع إختيار الموضوع:

هناك عدة دوافع ومبررات كانت وراء إختيار الموضوع منها:

- أنه يندرج في إطار تخصص الطالب إقتصاد بنكي ونقدي.

- الإرتباط الشديد بين النفط والإقتصاد الجزائري.

- محاولة معرفة العوامل التي تؤثر على الإستقرار النقدي.

- الرغبة الشخصية في إختيار الموضوع.

• حدود ومجال الدراسة:

من أجل الدراسة الدقيقة للموضوع يمكن تحديد حدود البحث فيما يلي:

1. الحدود المكانية: دراسة حالة الجزائر.

2. الحدود الزمنية: تم اختيار الفترة الزمنية من 2001 إلى 2021 وهي شهدت عدة تقلبات لأسعار النفط التي كان لها أثر الإستقرار النقدي.

3. الحدود الموضوعية: إن بحثنا يندرج ضمن الإقتصاد الكلي، إذ يتناول أثر تقلبات أسعار البترول على الإستقرار النقدي.

• منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا النظرية على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمة لطبيعة الموضوع، من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليل أثار المتغير المفسر على المتغير التابع مع تحليل نتائج الدراسة واعتمدنا في دراستنا التطبيقية على الأسلوب التحليلي والقياسي من أجل إجراء الدراسة القياسية، وتحديد النموذج الأمثل المتمثل في الإنحدار الخطي البسيط.

• الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت مواضيع قريبة من موضوع الدراسة، وفي حدود علم الطالب وجد الدراسات التالية:

1. دراسة محمد بن بوزيان وعبد الحميد لخدمبي 2011، لقد تطرق من خلال دراسة تحليلية وقياسية تحت عنوان تغيرات سعر النفط على الإستقرار النقدي في الجزائر إلى العلاقة والأثر الناجم عن تغيرات سعر النفط لسلة الأوبك على مؤشرات الإستقرار النقدي وقد توصلت نتائج الدراسة في جانبها التحليل على وجود أثر غير مباشر لسعر النفط على الإستقرار النقدي، أما جانبها القياسي فتوصلت النتائج الى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من المستوى العام للأسعار وإعادة الخصم وسعر الصرف.
2. دراسة لكحل خديجة 2016، أثر تغيرات أسعار النفط على الإستقرار النقدي دراسة حالة الجزائر، هدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تغيرات أسعار النفط على الإستقرار النقدي من خلال نموذج قياسي بالإستعانة بتطور مؤشرات الإقتصاد الكلي للإقتصاد الوطني، وأظهرت نتائج الدراسة أن الإستقرار النقدي المسحوب بمستوى أسعار ثابتة محليا يسانده التزام بسعر صرف أجنبي إسمي مستقر وهو الأسلوب الرئيسي التي تتحقق من خلاله أسعار فائدة مستقرة وأن التقلبات السعريّة للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الإقتصاد الوطني في اختلال وهو ما أكدته أزمة 1986 وتشكل العائدات النفطية شريان التنمية الإقتصادية في الجزائر في ظل إنعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الإقتصاد الوطني.
3. دراسة مليط نوال، 2018، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، هدف هذه الدراسة إظهار دور وفعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر وأهمية مؤشرات الإستقرار النقدي في النظام النقدي من خلال نموذج قياسي، وأظهرت نتائج الدراسة أنه يمكن القول أن السياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) فعالة في تحقيق الإستقرار النقدي، باستثناء سنتي 2008 و2009 لم تكن أدوات السياسة النقدية فعالة بحيث ارتفعت معدلات التضخم على المعدل المتوقع نظرا لارتفاعه على مستوى العالم.
4. دراسة لفضل ودحمان، 2020، بعنوان أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على مؤشر أسعار الإستهلاك ومدى تأثير ذلك على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2016) وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشر أسعار الإستهلاك، وذلك من خلال استعمال أشعة الإنذار الذاتي، وتوصلت الباحثتان إلى أن صدمات أسعار النفط تمارس تأثيرا على مؤشر أسعار الإستهلاك (التضخم المحلي)، حيث يساهم سعر النفط معنويا في إحداث التضخم، كما أظهرت الدراسة أن هناك استجابة معنوية لمستوى مؤشر الأسعار لصدمات أسعار النفط خلال فترة الدراسة.
5. دراسة برودي نعيمة وفيلالي يوسف، 2021، أثر تقلبات أسعار النفط على الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1980-2019) دراسة قياسية باستعمال نموذج SVAR وتهدف هذه الدراسة إلى تبين أثر تغيرات أسعار النفط على الإستقرار النقدي في الجزائر وذلك بالإعتماد على نماذج متجهات الإنحدار الذاتي الهيكلية SVAR، حيث تم الاستعانة بمعدل التضخم وسعر الصرف وكذا المعروض

النقدي ومؤشرات أسعار المستهلك كالمغيرات للدلالة على الإستقرار النقدي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لتقلبات أسعار النفط على كل من سعر صرف الدينار مقابل الدولار ونسبة المعروض النقدي في حين أن لها تأثير ضعيف على التضخم باعتبار أن التضخم في الجزائر هو التضخم المستورد.

6. دراسة عادل مختاري، 2021، قياس أثر السياسة النقدية على الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر أدوات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي في الجزائر، وذلك من خلال تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL للفترة الممتدة (1990-2019) وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها بعد دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لكل المغيرات تحصلنا على سلال مستقرة في المستوى وأخرى بعد الفرق الأول، ومنه يمكن تقديم نموذج ARDL كما أظهر اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك عن وجود علاقة توازنه طويلة الأجل، وبعد تقرير النموذج وفحص جودته تم التوصل إلى أن هناك مغيرات تأثر إيجابا (سعر الفائدة)، وأخرى سلبا (سعر الصرف) على معامل الإستقرار النقدي في الجزائر في الأمدين القصير والطويل.

7. هداجي عبد الجليل والمومن عبد الكريم 2021، بعنوان أثر تغيرات أسعار البترول على الإستقرار النقدي بالجزائر دراية قياسية باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة (1990-2020)، تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تغيرا أسعار البترول على الإستقرار النقدي بالجزائر مع إظهار مختلف مراحل التطور التي مرت بها أسعار البترول ومعامل الإستقرار النقدي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنه بين أسعار البترول ومعامل الإستقرار النقدي في الأجلين القصير والطويل إضافة إلى وجود علاقة سببية بين سعر النفط ومعامل الإستقرار النقدي في إتجاه واحد وأن النموذج لا يعاني من المشاكل الإقتصادية والإحصائية والقياسية، مع ثبات المقدورات عبر الزمن ما يفسر استقرار معادلة معامل الإستقرار النقدي بالجزائر خلال فترة الدراسة.

وتختلف دراستنا على الدراسات السابقة، في كونها هدفت إلى توضيح الإستقرار النقدي في النظريات الإقتصادية، إضافة إلى تفسير آليات إنتقال أسعار البترول وفق نموذجي العرض والطلب، وكذلك تسليط الضوء على الأزمة البترولية خلال جائحة كورونا سنة 2020، ومحاولة إبراز العلاقة بين أسعار البترول ومؤشرات الإستقرار النقدي، وفق دراسة تحليلية وقياسية وهذا باستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط.

- صعوبات الدراسة:

- توفر البيانات لكنها غير دقيقة ومتضاربة في مختلف الهيئات.

- عدم إتقان البرامج الإحصائية كبرنامج إيفيوز.

- هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، مقدمة وخاتمة تتضمن ملخصا عاما متبوعة بأهم النتائج، الإقتراحات والتوصيات.

الفصل الأول، خصص للجانب النظري للبتروول ويتضمن ثلاث مباحث الأول يتناول السوق البتروولي والثاني أسعار البتروول، والمبحث الثالث يتناول الأزمات البتروولية خلال الألفية الثالثة.

أما الفصل الثاني، يتم فيه مواصلة الجانب النظري وخصص للإستقرار النقدي، يتضمن ثلاث مباحث الأول تضمن مفهوم الإستقرار النقدي ومؤشراته والثاني يتم التطرق فيه إلى الإستقرار النقدي في النظريات الإقتصادية، والمبحث الثالث يتناول إنتقال صدمات أسعار البتروول إلى الإستقرار النقدي وفق نموذجي العرض والطلب الكليين.

والفصل الثالث، دراسة تطبيقية لأثر تقلبات أسعار البتروول على الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2001-2021) من خلال مبحثين، الأول حول معايير الإستقرار النقدي في الجزائر والثاني نعرض فيه دراسة تحليلية وقياسية لأثر سعر البتروول على الإستقرار النقدي في الجزائر.



الفصل الأول:

الإطار النظري

للبيترول

تمهيد:

إن التطور الهائل الذي وصل اليه العالم على جميع الأرصدة وخاصة الرصيد الإقتصادي، يرجع الفضل فيه الى المصادر الطاقوية، التي تعد المحرك الأساسي لعملية الإنتاج على رأسها البترول، الذي يعتبر أهم تلك المصادر التي يعتمد عليها الإقتصاد العالمي اليوم، فالبتترول كلمة من أصل لاتيني تعني زيت الصخر وهو مادة خام تستخرج من باطن الأرض يتحدد سعره في الأسواق الدولية، فهته الأخيرة تتعرض لتقلبات حادة خلال فترات متقاربة تأثر على الإقتصاد العالمي من جهة وعلى الإقتصاد الجزائري من جهة أخرى، فأسعار البترول مرت بعدة مراحل ارتفاعا وانخفاضا إلا أن سنة 2014 كانت منعطفًا سلبيًا بالنسبة للجزائر، بدأت فيه أسعار البترول في الانخفاض إلى أن وصلت الى حيث طرح هذا التراجع المحسوس في أسعار البترول عدة تخوفات على القدرة المالية للجزائر التي يعتمد اقتصادها على المحروقات وترتبط مداخيلها بعائدات البترول، التي تتراجع أسعاره يوما بعد يوم في السوق العالمية مما أدى بالجزائر تخرج بفكرة تنبلور في حتمية الخروج من الإقتصاد الريعي والتوجه الى تنويع عن طريق البحث عن بدائل للنفط.

وحتى يتسنى لنا تشخيص السوق البترولي وتأثير الأزمات على تقلبات أسعاره و انعكاسه على مختلف إقتصاديات الدول، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: ماهية السوق البترولي.
- المبحث الثاني: أسعار البترول.
- المبحث الثالث: الأزمات البترولية خلال الألفية الثالثة.

المبحث الأول: ماهية السوق البترولي

تتعدد العوامل المؤثرة في السوق العالمية للبتترول، منها ما هو مرتبط بعرضه ومنها ما هو مرتبط بالطلب له، ومنها ما هو مرتبط بالظروف السياسية في مناطق الإنتاج والإستهلاك، وأخرى مرتبطة بالترتيبات التنظيمية لهذا السوق والعلاقات بين مختلف الأطراف، ولهذا سنتطرق في هذا الجزء إلى مفهوم ومراحل السوق البترولي وأنواعه وأهم الجهات المؤثرة فيه.

المطلب الأول: مفهوم ومراحل تطور السوق البترولية

من المعروف أن السوق البترولي مر على عدة مراحل حتى وصل لحالته اليوم، وبالتالي علينا العودة إلى الوراء بأكثر من نصف قرن وبالضبط عند بداية الصناعة البترولية في التطور بالوم أ وما صاحب هذه الفترة من تحولات عميقة في أسس ومبادئ التجارة البترولية، خاصة فيما يخص آليات التسعير.

أولاً- مفهوم السوق البترولي

السوق البترولية هو سوق يتم فيها تبادل مصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول، حيث يتحكم في هذا السوق قاعدة العرض والطلب التي تدرج في العوامل الإقتصادية، إضافة إلى عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية وحتى العوامل المناخية، دون أن نهمل تضارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين والشركات البترولية الكبرى.

ثانياً- مراحل تطور السوق البترولي

لقد مر إستهلاك العالم من الطاقة منذ حرب أكتوبر 1973 بعد تطورات أو فترات وهي:¹

1- الفترة 1974-1979: ففي خلال هذه الفترة إستمر الإتجاه السعودي للإستهلاك، والذي بحكم القوى التوسعية التي كانت سائدة قبلها حيث قامت كل من مصر وسوريا بشن حرب أكتوبر 1973 (الصدمة البترولية الأولى) وذلك لتحرير أراضيها التي إحتلت عام 1967، ولأول تم إستخدام البترول كسلاح في هذه الحرب حيث تم قطع إمدادات البترول تماما عن الدول التي تساند إسرائيل وهي الو.م.أ وهولندا، و تم تخفيض الإمدادات البترولية لباقى الدول الغربية واليابان، ومن ثم أصبحت السوق العالمية للبتترول مهياة للحركة التصحيحية التي قفزت بأسعاره في ظل حرب أكتوبر إلى أربعة أمثال ما كانت عليه، وأصبح سعر البترول لأول مرة لا يتقدر من جانب الشركات الإحتكارية النفطية في العالم، وبالتالي قفز سعر اليرميل البترولي من

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات البترول والسياسة السعريية البترولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص، ص 182-188.

3 دولار للبرميل في 10/01/1973 إلى 11,65 دولار للبرميل في 01/01/1974 ثم إلى 13 دولار للبرميل عام 1978.

لقد ارتفع استهلاك العالم من الطاقة خلال تلك الفترة (1974-1979) من نحو 88 مليون برميل بترولي مكافئ يوميا إلى نحو 100 مليون برميل مكافئ يوميا بمعدل نحو 2,5% سنويا في المتوسط، أما بالنسبة للبتترول السائل (الزيت) والذي كان يمثل نحو 35% من استهلاك الطاقة، فقد ارتفع استهلاكه العالمي خلال الفترة المذكورة من نحو 47 مليون برميل/يوم إلى نحو 52 مليون برميل/يوم بمعدل نمو 2,1% سنويا في المتوسط.

2- الفترة 1979-1983: تبدأ الفترة بالعام الذي بلغ فيه استهلاك الطاقة والبتترول ذروته لكي ينعكس الإتجاه بعد ذلك في طريق التقلص المطرد، حيث إنخفض استهلاك الطاقة من نحو 100 مليون برميل/يوم (بتترول مكافئ) إلى نحو 97 مليون برميل/يوم بمعدل إنكماش 1% سنويا في المتوسط، أما استهلاك البتترول فقد انخفض خلال الفترة المذكورة من نحو 52 مليون برميل/يوم إلى نحو 45 مليون برميل/يوم بمعدل إنكماش 3,6% سنويا في المتوسط، ويعزى هذا الانكماش أساسا إلى حركة الترشيد القوية التي نشطت في أعقاب الهزة (الصدمة) البترولية الثانية، والتي نجمت عن ارتفاع أسعار البتترول إثر قيام الثورة الإيرانية عام 1979، حيث ارتفع السعر من 13 دولار عام 1978 إلى 30 دولار عام 1979 ثم إلى 36 دولار عام 1980، ومع بداية التقلص المطرد في الطلب العالمي للبتترول بدأت رحلة التآكل فأنخفض السعر إلى 34 دولار عام 1981 وفي ظل الإنخفاض المطرد.

ولقد ظهرت حركة الترشيد القوية التي نشطت في أعقاب الصدمة البترولية الثانية خاصة داخل مجموعة الدول الصناعية الغربية والتي كانت تستهلك نحو 85% من الطاقة، ونحو 83% من البتترول، وتعتبر اليابان التي تستورد كل احتياجاتها من الطاقة تقريبا من أبرز الأمثلة في هذا المجال، حيث إنخفض حجم الطاقة المستهلكة بالنسبة لكل وحدة من الناتج القومي الإجمالي عام 1948 إلى 70% مما كانت عليه خلال الفترة 1971-1973 وذلك نتيجة لتطبيق برنامج قومي فعال لترشيد الطاقة والتخلص من عدد من الصناعات ذات الكثافة العالية في استخدام الطاقة (الألمنيوم، الإسمنت، الحديد الخام، الكيماويات، الورق) وتحول اليابان إلى استيراد ما تحتاجه من منتجات تلك الصناعات.

كما يعزى الانكماش في استهلاك الطاقة والبتترول خلال الفترة 1979-1983 أيضا إلى وقع إقتصاديات الدول الصناعية الغربية فريسة للكساد الإقتصادي خلال أواخر السبعينات، وأوائل الثمانينات، فقد إنخفض معدل الناتج القومي الإجمالي في العالم من مستوى 5% سنويا في المتوسط قبل عام 1974 إلى نحو 2,5% خلال الفترة 1974-1983، حيث أن هناك ارتباط وثيق بين معدلات استهلاك الطاقة وبين معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي، والذي يعتبر من أهم مكونات دالة الطلب على الطاقة.

3- الفترة 1983-1989: أن أهم ما يستدعي الانتباه إليه خلال هذه الفترة إنعكاس الإتجاه الإستهلاكي صعودا حيث:

- سجل الاستهلاك العالمي للطاقة نموا بلغ معدله 2,9% سنويا في المتوسط، ما سجل استهلاك البترول السائل نموا بمعدل 2,2% سنويا في المتوسط ويعزى ذلك إلى الإنتعاش الإقتصادي الذي شهدته بعض الدول الصناعية الغربية (والتي بلغ نصيبها من الاستهلاك العالمي عام 1989 نحو 75% بالنسبة للطاقة، نحو 72% من البترول السائل)، كما يعزى أيضا إلى ظهور عدد من الإقتصادات السريعة النمو في العالم الثالث (الدول النامية) مثل دول جنوب شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية.

- واصلت أسعار البترول في الإنخفاض المطرد إلى أن بلغ 27,50 دولار عام 1985، ثم إنهار إلى 13 دولار في المتوسط عام 1986، وفي عام 1988-1989 تراوح بين 15 و 17 دولار في المتوسط، ولما اشتغلت حرب (أزمة) الخليج ارتفع السعر لفترة قصيرة إلى 22 دولار عام 1990.

4- الفترة 1990-1994: سنتناول هذه الفترة من خلال استعراضنا لكل من: الطلب العالمي على البترول والإمدادات النفطية وأسعار البترول الخام.

أ- الطلب العالمي على البترول: لقد حقق الإقتصاد الدولي في النصف الأول من التسعينات (1994) أعلى معدل نمو حقيقي له منذ بداية التسعينات (1990)، حيث بلغ النمو 3,7% بالمقارنة مع 2% سنويا في المتوسط خلال الفترة 1990-1994، كما حقق حجم التجارة الدولية نموا ملحوظا بلغ معدله 9,4% وهو أعلى معدل يسجله منذ عقدين، ويزيد عن ضعف المعدل الذي تم تحقيقه خلال العام السابق 1993.

ويعزى هذا النمو الملحوظ في التجارة الدولية خلال عام 1994 إلى الإنتعاش الإقتصادي في الدول الصناعية، حيث نمت اقتصاداتها بمعدل 3% بالإضافة إلى استمرار نمو اقتصاديات الدول النامية بمعدلات مرتفعة بلغت 6,3% خلال العام، والجدير بالذكر أن هذا الإنتعاش الإقتصادي الذي تحقق في الدول الصناعية قد صاحبه تراجع في معدلات التضخم، بينما كان الوضع خلاف ذلك في الدول النامية حيث استمرت معدلات التضخم فيها في الإرتفاع (وخاصة في دول أمريكا اللاتينية)، أما في الدول المتحولة (وهي دول الإتحاد السوفياتي سابقا ودول شرق أوروبا) فقد استمر أداء اقتصادياتها في التراجع، كما استمرت معدلات التضخم فيها في اتجاهها التنازلي الذي بدأ في عام 1993 وإن كانت لاتزال عند مستويات عالية.

ومن ثم ففي ضوء استمرار تحسين الأداء الإقتصادي العالمي خلال عام 1994، ارتفع الطلب العالمي على البترول بعد التراجع الذي حدث خلال عام 1993، حيث ارتفع الإستهلاك بنسبة 1,6% (أي بمقدار 1,1 مليون برميل يوميا) ليصل إلى 68,2 مليون برميل/يوم بالمقارنة مع 67,1 مليون خلال عام 1993، وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع الطلب في الدول الصناعية 2% (ما يعادل 800 ألف برميل مكافئ)، وازدياد

الفصل الأول: الإطار النظري للبتترول

الطلب في الدول النامية بمعدل 4,7% (نحو مليون برميل/يوم) مقابل استمرار تراجع الطلب في الدول المتحولة بمقدار 10% (ما يعادل 700 الف برميل مكافئ).

ب- **الإمدادات النفطية العالمية:** فقد ارتفعت بمقدار 0,8 مليون برميل يوميا خلال عام 1994 لتصل إلى 68,3 مليون برميل/يوم ويعزى هذا الإرتفاع إلى زيادة الإمدادات النفطية من الدول الصناعية حيث زادت إمداداتها بمقدار 0,8 مليون برميل/يوم فوصلت إلى 17,6 مليون برميل/يوم، كما ارتفعت الإمدادات من الدول النامية (بما فيها دول الأوبك) بمقدار مماثل لتصل إلى 42,1 مليون برميل/يوم، بينما استمر تراجع الإمدادات من كومنولث الدول المستقلة حيث إنخفضت بمقدار 0,8 مليون برميل/اليوم لتصل إلى 7,1 مليون برميل/يوم عام 1994. أما عن مساهمة الدول العربية في إجمالي الإمدادات العالمية فلم ترتفع إلا بنسبة طفيفة، حيث زادت من 29% (ما يعادل 19,6 مليون برميل /يوم خلال عام 1993) إلى 29,1% (ما يعادل 19,9 مليون برميل/يوم عام 1994).

ج- **أسعار النفط الخام:** فقد واصلت إنخفاضها خلال الفترة من عام 1991 وحتى عام 1994، حيث كان المعدل السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك 18,62 دولار /برميل في عام 1991، إنخفض إلى 18,44 دولار/برميل في عام 1992 ثم 16,33 دولار/برميل عام 1993، حتى 15,54 دولار/برميل عام 1994، ويجدر بنا أن ننوه إلى أن السعر الحقيقي للبتترول (وهو السعر الإسمي مخفضا بالرقم القياسي لأسعار الصادرات من الدول الصناعية) قد إنخفض خلال عام 1994 إلى دون ما كان عليه خلال عام، 1986، وهو العام الذي شهد إنهيارا حادا في أسعار البترول، فقد بلغ 5,60 دولار/برميل عام 1994 مقارنة مع 5,89 دولار خلال عام 1986.

5- **الفترة من النصف الثاني من التسعينات:** لا تزال الأسعار تتفاعل بإيجابية مع جدية (أوبك) في الإلتزام بقرار خفض الإنتاج في مارس 1999، في ثالث محاولة خلال عامين لتحقيق التوازن في السوق العالمي للبتترول، ودعم الأسعار التي إنخفضت قيمتها إلى ما دون النصف على مدى عامين لتسجل أدنى مستوى حققته منذ عام 1973.

لقد أخفقت الأوبك في التعامل مع المتغيرات على جانب الطلب العالمي على البترول في أعقاب الأزمات المالية التي ضربت إقتصاديات دول شرق وجنوب شرق آسيا وبعض دول أمريكا الجنوبية وروسيا الإتحادية منذ نحو العامين، وأثر إنخفاض الطلب العالمي على البترول بدأت بوادر إنخفاض الأسعار في منتصف عام 1997.

المطلب الثاني: أنواع السوق البترولية

بعد تغيير العلاقات بين الشركات البترولية والدول المنتجة خاصة بعد سبعينيات القرن العشرين إلى ظهور تطورات وتعقيدات في طرق تسويق البترول الخام، مما أنتج أسواق مختلفة.

أولاً- سوق نيويورك (نايمكس)

وهي أول سوق بدأت بتداول العقود الآجلة عام 1978 في الو.م.أ وتغطي منطقة أمريكا الشمالية وفيها تقيم عقود مبادلاتها الآجلة على وفق سعر خام متوسط غرب تكساس، وكما يدل اسمه فإن أغلبه ينتج في غرب تكساس، وإن هذه العقود تستخدم الآن كمرجع للتسعير الدولي للنفط الخام بحوالي 12-15 مليون برميل يوميا من النفط المباع في العالم، ونقطة التسعير فيه هي مدينة كوشينج بولاية أو كلاهما بسبب موقعها الإستراتيجي على تقاطع خطوط أنابيب النفط في الموانئ الأمريكية التي تمكنها من التصدير لأحاء العالم كافة.

وبالرغم من أن النفوط الخام في العالم المسعرة بخام برنت هي أكثر من تلك المسعرة بخام متوسط غرب تكساس، إلا أن عقد مستقبلات خام غرب تكساس في بورصة نيويورك التجارية نايمكس هي الأوسع تداولاً في العالم، إذ يتداول يوميا ما يقارب 150 ألف عقد في نايمكس وهذا الحجم من النفط الخام يساوي تقريبا ضعف الإنتاج اليومي العالمي.¹

وقد إكتسب النفط الخام متوسط غرب تكساس موقعه القيادي في قائمة نفوط الإشارة العالمية بفعل أهمية سوق نفط الو.م.أ فهي أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم بالرغم من أنها تتقدم قائمة كبار المنتجين.

ثانياً- سوق النفط الدولية

مقره في لندن وقد بدأت العقود الآجلة للنفط منذ عام 1981 وهو أكبر أسواق النفط في أوروبا، وفي هذه السوق يستخدم خام برنت كمعيار لتسعير التعاملات، حيث يستخدم كقاعدة مقارنة مرجعية لما يقارب 40-50 مليون برميل من النفط المباع يوميا، وأن أغلب إنتاج خام برنت يتم شراؤه من الدول الأوروبية وبعض الدول الإفريقية، وأن 20% من استيراد الولايات المتحدة من النفط الخام تأتي منه، وإن مبيعات النفط الخام المستندة إلى خام برنت تأتي من غرب إفريقيا وشمال غرب أوروبا.

أن ما يؤثر في مزيج برنت في المستقبل كمؤشر للنفط، هي أن حقول بحر الشمال مشرفة على النضوب، فقد انخفض إنتاجها من ما يقارب 700 ألف برميل يوميا في بداية تسعينيات القرن الماضي إلى ما يقارب 350 ألف برميل يوميا في عام 2002، ومن المتوقع أن يستمر الإنتاج بالإنخفاض خلال السنوات القادمة،

¹ - نبيل جعفر عبد الرضا، إقتصاد الطاقة، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 155.

مما يؤدي إلى احتمال انخفاض نوعيته بحيث يكون أكثر ثقلاً وحامضية، وهذا ما ينعكس على قوة أسعار برنت كمعيار عالمي.

ثالثاً - سوق النقد الدولية بسنغافورة (سيمكس)

تأسس عام 1989 في الشرق الأقصى، ويتبع معيار خام دبي وهو نפט خام متوسط الكثافة (31 درجة) وبمحتوى كبريتي عال (حامض) (0,60%)، ويستخدم كمعيار لتسعير مبيعات النفوط المشتري في آسيا (الذي يعد الشرق الأوسط المنشأ لغالبية)، وتبلغ الكمية المباعة منه حوالي 10-15 مليون برميل يوميا، ونפט دبي القياسي هو النفط الذي تنتجه شركة نפט دبي المحدودة من حقل يسمى فتحا الذي اكتشف عام 1966، وتهيمن على هذه السوق شركات النفط والمصارف والشركات التجارية الغربية، آسيوية قليلة مما جعل هذه السوق أكثر حساسية لظروف التداول الغربية، ونتيجة لإنخفاض خام دبي فقد تم إضافة خام عمان إلى قاعدة الخام المرجعي في عام 2001.

وبالرغم من أن سنغافورة ليست دولة منتجة أو مستوردة كبيرة للنفط، إلا أنها اختيرت بوصفها سوقا دولية للنفط لأسباب عدة أهمها: موقعها الجغرافي الفريد لوقوعها على خطوط الملاحة بين حوض البحر الأبيض المتوسط وغربي أوروبا من جهة وبين الشرق الأقصى من جهة أخرى، وبذلك احتلت أهم الموانئ التجارية في جنوب شرقي آسيا، فضلا عن الإستقرار السياسي، كذلك إمتلاكها ظروف قيام بورصة دولية ناجحة للنفط على سبيل المثال البيئة المستقرة والمنفتحة سياسيا، التي تتميز بدرجة عالية من الشفافية، ووجود بيئة تشريعية وقانونية، ونظام قضائي ذي كفاءة عالية، فضلا عن النظام المالي و المصرفي المتطور الذي يتسم بدرجة عالية من التنافسية والبنية التحتية التكنولوجية الضرورية لتوفير الدعم اللوجستي المناسب للبورصة الدولية، وتوافر أعداد كافية من الخبرات الإدارية و الفنية المتخصصة القادرة على إدارة التداول في البورصة الدولية.

وهناك أسواق قليلة التأثير هي (سوق الكاريبي، وسوق هونك كونك) ومن الغريب أنه لا توجد سوق كبيرة للنفط في الشرق الأوسط على الرغم من أنه يبيع أكثر من 40% من مجمل مبيعات النفط في العالم وحوالي 80% من إجمالي الإحتياطي في العالم، كما أن موائنها تتمتع بقدرات عالية في التصدير.¹

¹ - نيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص 156.

المطلب الثالث: الجهات المؤثرة في السوق البترولية

هناك العديد من الجهات الفاعلة في سوق العالمي للبتترول، منهم من يهدف إلى حماية مصالحه الخاصة (الشركات)، ومنه من يهدف إلى حماية مصالح الدول المستهلكة.

أولاً- من ناحية الدول المنتجة

1- منظمة الأوبك: تعتبر منظمة الأوبك من المنظمات القائمة بين الحكومات أي إنها ذات بعد دولي تم إنشاؤها بناء على المبادرة الفنزويلية، حيث اجتمعت بعض الدول المنتجة للبتترول في بغداد العراق وهذا بين 14.10 سبتمبر 1960، ضم ممثلي كل من إيران، العراق، الكويت، السعودية وفنزويلا وتم إعلان تأسيس هذه المنظمة.

ومن أهداف هذه المنظمة تحقيق استقرار الأسعار والتنسيق والتواصل بين أعضائها في مجال السياسة البترولية من أجل ضمان المصالح الفردية و الجماعية، وهذا بالدفاع على حقوق المنتجين، ولقد عملت المنظمة في هذا الإطار بالتأثير على حجم الإنتاج البترولي ومستوى الأسعار حسب تطورات السوق وما تقتضيه مصالح أعضائها.¹

¹ - سفيان عمراني، أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة بين 2000.2015 (دراسة تحليلية قياسية)، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2018، ص 43.

الفصل الأول: الإطار النظري للبتترول

الجدول 01: كمية احتياطي النفط عربيا وعالميا داخل الأوبك خلال الفترة 2018-2022

(مليار برميل عند نهاية السنة)

الدول	2018	2019	2020	2021
الإمارات	97,80	97,80	107	107
البحرين	0,09	0,10	0,10	0,10
تونس	0,43	0,43	9,40	0,40
الجزائر	12,20	12,20	12,20	12,20
السعودية	267,26	258,60	261,60	261,60
سوريا	2,5	2,50	2,50	2,50
العراق	145,02	148,40	144	144
قطر	25,24	25,24	25,20	25,20
الكويت	101,50	101,50	101,50	101,50
لبنان	48,40	48,40	48,40	48,40
مصر	3,19	3,15	3,11	3,11
السودان	1,50	1,50	1,50	1,50
عمان	5,20	5,20	5,20	5,20
اليمن	2,70	2,70	2,70	2,70
أنغولا	8,16	8,16	7,78	7,20
إيران	155,60	155,60	208,60	208,60
فنزويلا	41,40	41,40	42,40	42,37
نيجيريا	36,97	36,27	36,89	36,9
الغابون	2	2	2	2
غينيا	1,10	1,10	1,10	1,10
الاستوائية الكونغو	2,98	2,98	2,88	1,80
إجمالي دول الأوبك	920,4	915,1	980,8	974,7

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2023.

الفصل الأول: الإطار النظري للبتترول

يوضح الجدول اعلاه تغيرات في كميات النفط المحتجزة في بعض الدول خلال السنوات المذكورة، ففي عامي 2018 و 2019، شهدت الكميات انخفاضا طفيفاً من 920.4 مليار برميل إلى 915 مليار برميل. هذا الانخفاض جاء نتيجة لتراجع إنتاج النفط في السعودية من 287.26 مليار برميل إلى 258.6 مليار برميل، وفي مصر من 3.19 مليار برميل إلى 3.15 مليار برميل.

أما في عام 2020، فقد ارتفعت الكميات إلى 980.8 مليار برميل، ويرجع ذلك إلى زيادة إنتاج الإمارات من 97.80 مليار برميل إلى 107 مليار برميل، وتونس من 0.93 مليار برميل إلى 9.40 مليار برميل، والسعودية من 258.60 مليار برميل إلى 261.60 مليار برميل. كما ارتفعت كميات النفط في إيران من 155.60 مليار برميل إلى 208.60 مليار برميل.

في عام 2021، شهدنا انخفاضا في الكميات إلى 974.7 مليار برميل، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض إنتاج تونس من 9.40 مليار برميل إلى 0.40 مليار برميل، في حين حافظت معظم الدول على استقرار كميات النفط التي تحتجزها منذ عام 2018 حتى عام 2021.

2- الدول المنتجة خارج الأوبك: هي الدول المنتجة للنفط خارج منظمة الأوبك، تنتج هذه الدول ما يقارب 60% من الإنتاج الكلي في العالم ومعروف عن هذه الدول أنها منتجة ومستهلكة في نفس الوقت للنفط أي أنها تصدر و تستورد، لأنها تعتمد على الصناعة لهذا يرتفع طلبها على النفط، وتعتبر تكاليف إنتاج النفط في هذه الدول مرتفعة مقارنة بدول منظمة الأوبك، وأكبر الدول المنتجة في هذه المجموعة هي: الولايات المتحدة، وروسيا، النرويج، كندا، البرازيل، بريطانيا والصين والمكسيك وكازاخستان.¹

الجدول رقم (02): كمية احتياطي النفط عالميا خارج الأوبك خلال الفترة 2018-2021

(مليار برميل عند نهاية السنة)

الدول	2018	2019	2020	2021
البرازيل	12,84	13,24	12,71	11,90
المملكة المتحدة	2,50	2,70	2,50	6
النرويج	8,05	8,22	8,12	7,70
الولايات المتحدة	61,20	68,90	68,80	60,50
المكسيك	6,43	5,79	5,79	6
كندا	4,45	4,45	4,11	3,80
أذربيجان	7	7	7	7

¹ - سفيان عمراني، مرجع سابق ص، ص 48- 51.

الفصل الأول: الإطار النظري للبتترول

0,59	0,59	0,59	0,59	اوزباكستان
0,60	0,60	0,60	0,60	تركمانستان
80	80	80	80	روسيا الاتحادية
30	30	30	30	كازاخستان
26,5	26,02	26,5	25,90	الصين
51	48,30	66,80	73,90	باقي دول العالم
291,59	294,53	314,79	313,33	اجمالي دول خارج الاوبك

المصدر: من اعداد الطلبة بالإعتماد على التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2023.

من الجدول (2) يظهر أن كمية النفط قد زادت قليلاً من 313.33 إلى 314.79 مليار برميل في الفترة بين عامي 2018 و 2019.

أما في عام 2020، فقد شهدت كميات النفط انخفاضاً إلى 294.53 مليار برميل، ويرجع ذلك إلى انخفاض الإنتاج في كندا من 4.45 إلى 4.11 مليار برميل، واحتياطي باقي دول العالم من 66.80 إلى 48.30 مليار برميل، والبرازيل من 13.24 إلى 12.71 مليار برميل.

في عام 2021، استمر الانخفاض إلى 291.59 مليار برميل، وذلك بسبب انخفاض الإنتاج في كندا من 4.11 إلى 3.80 مليار برميل، والولايات المتحدة من 68.80 إلى 60.50 مليار برميل، والنرويج من 8.12 إلى 7.70 مليار برميل، والبرازيل من 12.71 إلى 11.90 مليار برميل.

بالنسبة للدول الرئيسية مثل أذربيجان، أوزبكستان، تركمانستان، روسيا، كازاخستان، والصين، فإنها لم تتأثر بشكل كبير على مدى السنوات الأربع الماضية، مما يشير إلى استقرار في الإنتاج لهذه الدول.

ثانياً - من ناحية الدول المستهلكة

1- وكالة الطاقة الدولية: تأسست هذه المنظمة الدولية في 15 نوفمبر 1974 بالو م أ، أي بعد أزمة النفط سنة 1973 وتنتمي هذه المنظمة إلى منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية وساهمت 16 دولة في تأسيسها وهي: كندا، الدنمارك، إيطاليا، النمسا، بلجيكا، ألمانيا، لوكسمبورغ، إسبانيا، اليابان، هولندا، السويد، بريطانيا، سويسرا، تركيا، الو م أ وانضمت فيما بعد كل من اليونان والنرويج ونيوزيلندا ويرجع قيام وتأسيس هذه المنظمة إلى التغيير الجذري الذي حدث في السوق العالمية للنفط خاصة في الدول العربية، وهذا بعد تراجع هيمنة الشركات النفطية العالمية التي تمتلكها الدول الأعضاء في هذه المنظمة وأصبحت الحكومات العربية تتحكم في مستويات الإنتاج وكذلك الأسعار، هذا ما جعل الدول المستهلكة للنفط تعمل كل ما في

وسعها لضمان الإمدادات النفطية حتى لا تتوقف الصناعة لديها حتى لو تطلب الأمر احتلال هذه الدول من أجل السيطرة على آبار النفط إضافة، إلى عمل هذه المنظمة على ترشيد استهلاك الطاقة وتطوير مصادر بديلة لها.

كذلك من أهداف وكالة الطاقة الدولية تقوية جانب الدول المستهلكة للنفط، وهذا بحث الدول الأعضاء على الاحتفاظ بمخزون تجاري واستراتيجي من النفط من أجل التأثير على السوق النفطية في حالة انخفاض المعروض من دول الأوبك.

2- الشركات النفطية العالمية الكبرى: من المعروف أن الشركات العالمية في مجال النفط ظهرت منذ اكتشاف النفط في منطقة بنسلفانيا بالولايات المتحدة سنة 1858م، وعملت هذه الشركات على استغلال هذه المادة المكتشفة وهذا في كل المراحل من المنبع أو البئر وصولاً إلى صناعة النفطية، وتعرف هذه الشركات أنها أحد أنواع الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تنشط في قطاع الطاقة وبالضبط مجال النفط، وتعد شركة أكسون موبيل والشركة النفطية البريطانية (BP) والشركة الهولندية (Shell) أولى الشركات النفطية العالمية، ولقد ظهرت مع مرور الزمن شركات نفطية وطنية تملكها الدول المنتجة للنفط التي سيطرت على 78% من الإنتاج النفطي خلال سنة 2004، ومن بين هذه الشركات شركة أرامكو السعودية، وشركة السونطراك الجزائرية، شركة النفط الصينية، شركة النفط الوطنية الإيرانية، ويوجد كذلك شركات نفطية مستقلة عن الشركات العملاقة ومن بينها شركة إيني (ENI) الإيطالية وريسبول (Respol) الإسبانية وستات أويل الروسية. إضافة إلى شركة (Statoil) النرويجية ولوك أويل (Lukoil) الروسية وكل هذه الشركات النفطية الكبرى في السوق النفطية وخاصة الأسعار، وهذا من خلال تطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب وبالتالي خفض من التكلفة التي بدورها تؤثر على السعر.¹

¹ - سفيان عمراني، مرجع سابق ص، ص 54، 55.

المبحث الثاني: أساسيات أسعار البتروول

تتحدد الأسعار البتروولية كأى سلعة نتيجة للتفاعل بين قوى العرض والطلب، والذي يؤدي في النهاية الى التوصل الى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلع والذي يسمى اقتصاديا حالة التوازن، فمن خلال هذا المبحث سنسلط الضوء على مفهوم السعر البتروولي وأنواعه، العوامل المؤثرة على الأسعار البتروولية، التطور التاريخي للأسعار البتروولية.

المطلب الأول: تعريف السعر البتروولي وأنواعه

تتحكم في السعر البتروولي مجموعة من المحددات وله عوامل تؤثر فيه ومنه، حيث يعتبر النفط داخل السوق البتروولي من أهم نشاطات الصناعة لدى تلجأ الأطراف الفاعلة والمكونة للسوق إلى وضع تسعيرة لمختلف أسعار النفط والتي بدورها تنقسم إلى عدة أنواع وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

أولاً- تعريف السعر البتروولي

للسعر البتروولي مجموعة من التعاريف منها:

- **التعريف الأول:** هو قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل الشيء أو قد لا يتعامل معها أو يساوى معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك المنتج، ومن خلال التعريف فإن السعر البتروولي يعني قيمة المادة أي السلعة البتروولية معبر عنها بالنقود ليتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.¹

- **التعريف الثاني:** هو القيمة النقدية التي تعطي لوحد واحد من النفط خلال مدة زمنية معينة.²

- **التعريف الثالث:** يعرف السعر بشكل عام هو نسبة المبادلة بين سلعتين، والسعر عادة ما يقوم بالوحدة النقدية مثلا الدينار أو الدولار، وبذلك فان سعر النفط يعني به قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة وفي مكان وزمان معلومين.³

¹ - لطفية لمطوش، بوادو فاطيمة، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1965 . 2016)، مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال 0090 . 2572 . مجلد: 02 عدد: 07 (2018)، ص، ص 169-185.

² - فراج الطيب، بروكي عبد الرحمان، دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار البتروول النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير الى السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000 . 2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، المجلد الثالث، العدد: 03، سبتمبر 2017، ص 27.

³ - نجاعي مليكة، شريط صلاح الدين، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2017، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، المجلد: (13)، العدد: 01، 2020، ص 17.

ثانياً - أنواع أسعار البترول

للسعر البترولي مجموعة من الأنواع نذكرها فيما يلي:

1- السعر المعلن أو الأسعار المعلنة: هو عبارة عن السعر الذي يعلن عنه رسمياً من طرف العارض للسلعة، بحيث كان يتحدد من قبل الشركات البترولية الإحتكارية، فقد ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 من طرف شركة ستاندرداويل، والتي كانت تسيطر على عمليتي نقل وتكرير البترول الخام، بحيث لم يظهر هذا السعر نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، وإنما كان عبارة عن سعر يرفضه الكارتل البترولي العالمي مباشرة بعد استخراجها من الآبار دون اشتراك مستخدميه في عملية التسعير، وأستمر العمل بهذا السعر منذ ذلك الحين الى غاية 16 أكتوبر 1973ص حين أقرت منظمة الأوبك أسعار بترولها الخام الى جانب الشراكة النفطية الأجنبية الإحتكارية، وعليه يمكن القول بأن الأسعار المعلنة، ماهي في الواقع الا أسعار نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة البترول كمورد نابض وحيوي، بل ان الشركات فرضته كأساس لإحتساب الإتاوات والضرائب الأرباح، التي كانت تشكل الجزء الأكبر من إيرادات الدول المنتجة.

2- لسعر المتحقق: ظهرت هذه الأسعار منذ أواخر الخمسينات، وهي عبارة عن السعر المتحقق بقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري مئوية كخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، وقد عملت بها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية، وتتأثر الأسعار المحققة بظروف السوق البترولية السائدة كما تتأثر أيضا هذه الأسعار بالعلاقات الإقتصادية الدولية على الأسعار المتحققة.

3- سعر الإشارة: هو عبارة عن السعر البترولي الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المحقق، واحتساب سعر الإشارة يتم على أساس معرفة وتحديد متوسط أو معدل السعر المعلن أو المتحقق لعدة سنوات، هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات وقد طبقت اول مرة من قبل الجزائر بعد الإتفاق الذي عقده مع فرنسا يوم 28 جويلية 1965 وحددت أسعار الإشارة بوجب هذا الإتفاق بشكل الذي لا يجب أن تحتسب مبيعات البترول الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار كما طبقتها فنزويلا، حيث اتفقت مع الشركات البترولية العاملة في أراضيها على احتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار اعتبارا من 1 جانفي 1961 وليس على أساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابقا.

4- **سعر الكلفة الضريبية:** هو ذلك السعر المعادل لكلفة الإنتاج البترول الخام مضاف له قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية العائدة للدولة البترولية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة البترولية على تنوع تلك الاتفاقيات، لذا فهذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تقيّمها الشركات البترولية الأجنبية من أجل حصولها على برميلا أو طن من البترول الخام وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوّه الأسعار المحقّقة في السوق، فالبيع من أقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة، وبهذا فسعر كلفة الضريبة يمثل الحد الأدنى لسعر بيع البترول الخام في السوق البترولية.

5- **السعر الفوري أو الآتي:** هو السعر المعبر عن قيمة الوحدة البترولية نقدياً، المتبادلة آنياً أو فورياً في السوق البترولية الحرة بين الأطراف العارضة و المشتريّة، ظهر هذا السعر مع ظهور السوق الحرة أو المفتوحة بين الأطراف المعنية بعرض وطلب السلعة البترولية نتيجة لعدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة بين السلعة البترولية، وهذا ما أدى إلى السبعينات خاصة في سنتي 1978. 1979، ونظراً لعدم توازن كل من العرض والطلب البترولي لأسباب متعددة.¹

المطلب الثاني: العوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار البترولية

تتحدد أسعار البترول بالعديد من العوامل الأمر الذي يشغل الكثير من المختصين والمهتمين الذين يرون أن سعر أي سلعة يتحدد غالباً نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة، من بين هذه العوامل التي تؤثر على النفط نذكر:

أولاً- العوامل الاقتصادية

هنالك مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تحدد وتؤثر على أسعار النفط المتمثلة في الطلب والعرض والمخزون النفطي والتنظيمات الدولية وسنتطرق إليهم في مايلي:

1- **الطلب على النفط:** عرفت الوكالة الدولية للطاقة الطلب البترولي على أنه مجموعة الخامات الموجهة للتوزيع المباشر بالإضافة إلى التزام الموزعين من مصانع التكرير (المخزونات الأولية). ويتأثر الطلب البترولي بعدة عوامل منها: معدل النمو الاقتصادي العالمي، الإستقرار السياسي في العالم، المناخ، النمو السكاني، وأسعار السلع البديلة. وينقسم الطلب على النفط إلى نوعين: الطلب بعرض الإستهلاك والطلب بغرض المضاربة.

¹ - نجاعي مليكة، شريط صلاح الدين، مرجع سابق ص، ص 18-20.

2- العرض النفطي: يقصد به تلك الكميات من السلع البترولية الخام التي تعرض في السوق، من أجل تبادلها على ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها خلال زمن معين، أي أن العرض هو استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق والذي يتحدد بالإمكانات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين وكذا سياسة الدول المنتجة للنفط، ويتأثر العرض النفطي ب مقدار الطلب على النفط، مقدار السعر للسلعة النفطي، السياسة البترولية (سياسة الإنتاج) سعر السلعة البديلة، المنافسة بين المنتجين النفطيين.

3- المخزونات النفطية: وهي عبارة عن كمية أو حجم النفط المخزون في باطن الأرض، والذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي به الاستكشاف.

4- التنظيمات الدولية: من أهم هذه المنظمات الدولية والإقليمية التي لها أثر في أسعار النفط:

أ- منظمة الدول المصدرة للنفط: أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود الشركات نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها حيث كانت السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى الى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان المصدرة للنفط بشكل خاص، وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع بغداد على العاشرة في 14 ديسمبر 1960 في العاصمة العراقية بغداد باتفاق خمس دول منتجة للنفط، وقد ثبتت الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة في:

- ✓ توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء بحيث أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائداتهم النفطية والاستفادة من هذه الثروات.
- ✓ العمل على ضمان استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- ✓ فرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الإستخراج والنقل والأسعار.
- ✓ تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع.

ب- الوكالة الدولية للطاقة: هي منظمة دولية تعمل في مجال البحث وتطوير وتسويق تقنية الطاقة واستخداماتها، أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس سنة 1956، وعلى ارتفاع أسعار النفط سنتي 1973. 1974 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلك في وجه الاوبك، وقد شملت في عضويتها من 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة (OECD)، وقد ارتفع الى 24 دولة، مقرها باريس، سعت الوكالة لتحقيق مجموعة من أهدافها تمثلت في:

✓ تحديد مستوى مشترك من الإستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب ترشيد الإستهلاك.

✓ صياغة نظام المعلومات يوزع دوليا حول السوق النفطي العالمي.

الفصل الأول: الإطار النظري للبتترول

✓ وضع برنامج طويل المدى يهدف الى تقليص التبعيات للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة.

✓ تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كطاقة الدرية والشمسية وغيرها.

✓ تكوين مخزون من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوما لمواجهة الطوارئ ولغرض التأثير في السوق النفطية.¹

ثانيا- الأزمات النفطية

لقد كان هناك اجماع في أوساط المحللين على أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الإختلال في مستويات الأسعار الخاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في تقلبات أسعار النفط.²

المطلب الثالث: التطور التاريخي لأسعار البترول

هناك عدة مراحل للتطور التاريخي لأسعار البترول وهي كالتالي:

أولاً- المرحلة الأولى (1861-1883)

تعتبر هذه المرحلة بداية اكتشاف البترول كمصدر أساسي لإكتشاف الطاقة، فارتفع الطلب عليهم مقابل قلة الآبار المكتشفة، وبهذا ارتفع سعر البترول ليصل الى حدود 8,06 دولار سنة 1964 وهو ما يعادل أكثر من 120 دولار بأسعار سنة 2014، وهذا راجع الى كون البترول مصدر للطاقة جديد له العديد من المزايا مقارنة بالفحم الحجري الذي كان يعتبر أهم مصدر في تلك الفترة، أي أن الطلب الكبير على هذه المادة مقارنة بقلة عرضه سمح بارتفاع أسعاره.

ثانيا- المرحلة الثانية (1884-1972)

شهدت هذه المرحلة استقرار نسبي لأسعار البترول حيث نجد نوعا من التوازن بين الطلب المتنامي وتوسع الإكتشافات الحديثة لهذه المادة في مناطق متفرقة من العالم، فتراوح سعر البرميل بين 0,55 و 2 دولار للبرميل، وهذا رغم مختلف الأحداث التي وقعت فيها وأهمها الحرب العالمية الأولى سنة (1914). (1918) والحرب العالمية الثانية (1939.1945) وكذا أزمات الكساد العظيم 1929 التي نلاحظ عندها انخفاض بسيط في أسعار البترول.

ثالثا- المرحلة الثالثة (1972-2017)

¹ - لطفية لمطوش، بوادو فاطيمة، مرجع سابق ص، ص 171 - 173.

الفصل الأول: الإطار النظري للبتترول

تميزت هذه المرحلة بي التقلب الشديد لأسعار البترول، حيث دخل البعد السياسي الى سوق البترول، فانطلاقا من حظر البترول سنة 1973 نجد أن أسعار سلة الأوبك شهدت تقلبات حادة، حيث ارتفع من 2,29 دولار للبرميل سنة 1972 الى 17,25 دولار سنة 1979 أي أن الأسعار ارتفعت 6,5 مرة رغم نهاية الخطر، لتبلغ 28,64 دولار للبرميل سنة 1980، ثم تتخفف الأسعار تدريجيا في أواخر 1985 ليصل الى 13,53 دولار للبرميل، ثم عاد ارتفع حتى وصل الى 22,26 دولار للبرميل سنة 1990 وهذا على رغم أن منطقة الشرق الأوسط شهدت الحرب العراقية الإيرانية وغزو العراق للكويت ثم تذبذبت الأسعار ارتفاع وانخفاضا إلى أن ينخفض 12,28 دولار للبرميل سنة 1998، وانطلاقا من سنة 2000 عرفت أسعار البترول ارتفاعا وصل 27,6 دولار للبرميل، لينخفض 23,12 دولار للبرميل سنة 2001 ويرتفع تدريجيا ليصل إلى 94,45 دولار سنة 2008 لينخفض 61,06 دولار سنة 2009 ويرجع ذلك إلى انخفاض الطلب على البترول بسبب الأزمة المالية العالمية، بعد الأزمة المالية ارتفع سعر البرميل من 61,6 دولار سنة 2009 الى 77,45 دولار سنة 2010 الى أن يستقر في حدود 107 دولار للبرميل طوال الفترة 2011-2013 لينخفض الى 96,29 دولار سنة 2014 فينهار وينخفض تدريجيا الى 40,76 دولار للبرميل سنة 2016 ليرتفع إلى 53,42 دولار سنة 2017.¹

¹ - سنوساوي صالح، أثر صدمات البترول أسعار البترول على أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية حالة الجزائر (1970-2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية 2019-2020، ص، ص 72، 73.

المبحث الثالث: الأزمات البترولية خلال الألفية الثالثة

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ مطلع الألفية الثالثة غاية الآن، حيث أنها مرت بمحطات تاريخية عديدة، أبرزها كانت في السنوات الأخيرة، وتعرف الأزمات البترولية بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار يمتد إلى فترة زمنية قد تطول، حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في أن واحد بعوامل داخلية كتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن في السوق كما يمكن أن تكون عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية وغيرها، وفي هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على الأزمات التالية الأزمة البترولية 2004، الأزمة البترولية 2008، الأزمة البترولية 2014 والأزمة البترولية خلال جائحة كورونا 2020.

المطلب الأول: الأزمة البترولية 2004

تميزت سنة 2004 بارتفاع متواصل لأسعار البترول لمعظم السنة بوصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الإسمية للبترول من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك 36 دولار للبرميل وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة سنة 1987، وقد عرفت هذه الفترة بثروة أسعار البترول، ومما لا شك فيه أن لهذه الثورة في الأسعار مجموعة من الأسباب الاقتصادية السياسة التي يجب تحديدها.

أولاً- أسباب الأزمة البترولية 2004

تعددت الأسباب الاقتصادية المسببة لصدمة الإقتصادية البترولية منها ما هو مرتبط بجانب العرض ومنها ما هو مرتبط بجانب الطلب.

1- النمو الاقتصادي والطلب النفطي العالمي على النفط: شهد الطلب النفطي زيادة مطردة إذ ارتفع من 77,1 مليون برميل/ يوم في سنة 2001 إلى أن بلغت مستوياته، حوالي 86,7 مليون برميل/يوم خلال الربع الأول من سنة، 2008 أي بزيادة تقارب 12,45%، هذا الارتفاع، نتج عن ارتفاع معدل نمو الاقتصاد العالمي الذي انتقل من 2,2% عام 2001 إلى 5,2% سنة 2007.

2- نقص القدرات الإنتاجية: اقتربت دول الأوبك من قدرتها الإنتاجية القصوى، إذ لم يتبق سوى 1,4 مليون برميل يوميا كحد أقصى حسب العديد من المحللين، نصفها في السعودية و500 ألف برميل في العراق، وبالنسبة للدول المنتجة الأخرى- النرويج وروسيا- فكانت تضخ أقصى قوتها ولم يكن بإمكانها زيادة قدرتها اليومية.

3- التكاليف الحدية لإنتاج النفط: ساهم الإرتفاع الذي حدث في التكاليف الحدية لإنتاج النفط من مكامن ومصادر بديلة للنفط في ارتفاع أسعار الطاقة بصفة عامة والنفط بصفة خاصة، وهذا ما حتم على المستثمرين ضرورة تطوير المكامن والتقنيات الجديدة اللازمة لسد احتياجات الطلب المتزايد على النفط من مصادر جديدة، حيث حسب إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة عام 2006 تقدر تكلفة إنتاج النفط من المياه العميقة في سواحل الولايات المتحدة حوالي 70,54 دولار للبرميل، ومن بحر الشمال -45 دولار، كما أن المحاذير البيئية سوف تؤدي إلى تزايد تكاليف إنتاج المصادر البديلة إذا تم التوسع في إنتاجها، زيادة على هذا فالنفط له استخدامات خاصة لا تنافسه فيها حثلاً من مصادر الطاقة الأخرى.

4- مشكلة الاختناقات في صناعة التكرير: ساهم ضعف نمو الطاقة التكريرية بالدول الاستهلاكية الرئيسية كالولايات المتحدة الأمريكية -ولو بنسبة ضعيفة- في ارتفاع أسعار النفط الخام، حيث في الفترة (2007-2003) الطاقة التكريرية العالمية لم تتجاوز الطلب إلا بحوالي 1,5-1 مليون برميل/يوم، وذلك راجع لضعف الاستثمار في بناء مصافي جديدة فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية لم يتم بناء أي مصفاة منذ سنة 1976 بسبب القوانين المتعلقة بحماية البيئة، وهو ما حفز النمو الاستثنائي في الطلب النفطي العالمي على زيادة استغلال طاقات التكرير المتاحة مما دفع بالأسعار إلى الإرتفاع.¹

ثانياً- الأسباب السياسية

الوضع السياسي المتأزم في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً العراق وفلسطين والأعمال التخريبية في السعودية، كما أن الاضطرابات في نيجيريا والبرازيل والنرويج أدت إلى انخفاض إنتاجها والاضطراب الذي أصاب الشركات الفينزويلية بالشلل سنة 2000 أثرت على التوقعات البترولية في السوق العالمية.²

كما أن الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003 أثر على أسعار البترول وهذا راجع إلى مكانة العراق في السوق الدولية للبترول من حيث الإحتياطيات وتكلفة استخراج البترول فيه كما أن تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لتهديد بعض الدول بالعدوان كإيران بسبب تجارتها النووية، وباعتبار إيران ثاني احتياطي عالمي الذي يبلغ 175,2 مليون برميل سنة 2017 حسب منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أثرا على أسعار البترول وبالمقابل هددت إيران غلق مضيق هرمز الذي يمر عبرة إنتاج كل من الإمارات قطر والكويت من البترول.

أثبتت الأسباب النفسية لإرتفاع أسعار البترول، المتمثلة بأحداث السياسية وقلق المضاربين والحوادث، والكوارث الطبيعية، أنها أعظم تأثيراً من أسباب العرض والطلب، وأن ما يشار إليه من أسباب اقتصادية ليس

¹ - خومية فتحة، أثر الازنات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر - دراسة حالة الفترة (2000-2016) - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة جامعة ألكلي محند أولحاج- البويرة - 2018، ص، ص 58، 59.

² - سنوساوي صالح، مرجع سابق، ص، ص 80، 81.

الفصل الأول: الإطار النظري للبترول

كافيا للوصول بأسعار البترول إلى ما وصلت إليه فبرغم من إرتفاع معدلات التنمية الإقتصادية في عدد من البلدان، يؤكد الواقع أن ذلك ليس سببا حقيقيا لإرتفاع الأسعار بدليل وجود فائض يومي يتجاوز المليوني برميل يوميا، وبالتالي فإن العوامل النفسية المتعلقة بعدم الإستقرار العالمي هي السبب الرئيسي في ارتفاع الأسعار، وبشكل لا يقبل الشك كشف إرتفاع أسعار البترول بعدم تبلور معالم هذا الإتجاه، أن ما يحقق الأسعار في الوقت الحاضر لا يعتمد فقط على مقدار ما تضحخه الدول المنتجة بل أيضا يعتمد على عوامل أخرى تتحمل مسؤوليتها الدول المستهلكة.¹

المطلب الثاني: الأزمة البترولية 2008

اشتدت المضاربة على أسعار النفط وساهمت في ارتفاع الأسعار ووصولها إلى 147 دولار للبرميل في جويلية وهو أعلى مستوى لها في التاريخ لا أن الأسعار انهارت في النصف الثاني من ذلك العام بعد أن تقلصت المضاربة وضعف الطلب بسبب الأزمة المالية العالمية التي نشأت نتيجة سقوط المصارف الأمريكية الكبرى وانهيار شركات الرهن العقاري وانخفضت الأسعار بنهاية عام 2008 إلى ما دون 40 دولار واتخذت أوبك أكبر تخفيض جماعي في ذلك العام في اجتماع وهران في الجزائر بعمل أكبر تخفيض جماعي في تاريخ المنظمة وعلى إثره تم سحب 4,2 م/ب/ي من السوق واستعادت الأسعار عافيتها منذ ذلك الحين والجدول التالي (03) يوضح تطورات أسعار النفط خلال النصف الأول والثاني لعام 2008.²

دولار للبرميل

الجدول (3): تطور أسعار النفط خلال سنة 2008-2009

نهاية فيفري	منتصف أفريل	أوائل ماي	نهاية ماي	نهاية جوان	3 جويلية
أكثر من 100	أكثر من 110	أكثر من 120	أكثر من 130	أكثر من 140	146,08
أواخر جويلية	نصف سبتمبر	نصف أكتوبر	نهاية نوفمبر	نهاية ديسمبر بداية 2009	
أقل من 125	أقل من 100	أقل من 75	أقل من 75	مستقرة ما بين 40-50	

المصدر: بولعواد نوال، الربيع البترول وتأثيره على النشاط الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1973-2013).

¹ - سنوساوي صالح، مرجع سابق ص 82.

² - بولعواد نوال، الربيع البترول وتأثيره على النشاط الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1973-2013)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في العلوم الإقتصادية شعبة: اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018، ص 133.

أولاً- أسباب أزمة البترول 2008

مع ظهور بؤابر تفاقم الأزمة المالية العالمية وتعاضم الهواجس المتعلقة بها، انتقلت تداعيات أزمة الرهون العقارية إلى الأسواق المالية والمؤسسات المصرفية التي عرفت العديد من الإنهيارات، زيادة على تراجع معدلات النمو في كل إقتصاديات العالم، ولم تكن الأسواق النفطية في مأمن عن تداعيات هذه الأزمة، حيث عرفت أسعار النفط تراجعا حادا خلال النصف الثاني من سنة 2008 وبداية 2009، وهناك عوامل متعلقة بالطلب وعوامل متعلقة بالعرض على النفط والتي تتمثل في:

1- **ضعف الطلب في مواكبة نمو واردات الصين والهند:** تسارع نمو الطلب العالمي بمعدل سنوي متوسط بلغ 2,1% أي ما مجموعه 8,2 م/ب/ي خلال الفترة 2004-2009، وترجع معظم هذه الزيادة في الطلب على الطاقة إلى إقتصاديات الأسواق الناشئة في آسيا والشرق الأوسط وبشكل خاص في الصين والهند.

2- **كثافة استخدام النفط في الإقتصاديات الناشئة:** يعتبر النمو الإقتصادي السريع والكثافة العالية لاستخدام النفط، أي كمية النفط اللازمة لإنتاج دولار من الإنتاج أو المخرجات في الإقتصاديات الجديدة والناشئة من الأسباب الرئيسة وراء الزيادة المطردة لاستهلاك خامات النفط حيث أن إستهلاك النفط في الصين لوحدها خلال الفترة الممتدة من 2003. 2007 زاد ب 35% أي ما يقارب في معدله 9%.

3- **تباطؤ الإستثمارات:** توصلت معظم نتائج الدراسات التي خصت أزمة أسعار 2008 إلى الإقرار بالنقص الحاد في المهندسين والمعدات اللازمة وغيرها من السلع الأساسية كما أن إنخفاض الإستثمارات تعني أنه لا وجود لقدرات إنتاجية سوف تضاف إلى الإمدادات القائمة سجلت السوق عدد من الإضطرابات المنقطعة في العرض مما سيزيد من الضغوطات على السوق .

4- **تعطل إمدادات النفط إلى السوق:** يقدر إجمالي التعطل في الإمدادات ب 2 الى 3 م/ب/ي بسبب عدد من الأحداث أهمها تعطل الإمدادات القادمة من نيجيريا بسبب هجمات المتمردين في ربيع 2008 ما أدى الى مزيد من الإنخفاض في عرض خامات النفط الخفيفة ومنه المساهمة في ارتفاع الأسعار، كذلك إعصار كاترينا فضلا عن انخفاض القدرات الإنتاجية من فنزويلا والعراق.

5- **السياسات الحكومية الخاطئة:** بحيث لم تؤدي هذه السياسات فقط الى تقييد الحصول على الموارد النفطية في جميع أنحاء العالم، بل ساهمت في تغذية الطلب المحلي على وقود النقل أثناء فترة ارتفاع الأسعار.

6- **إنخفاض قيمة الدولار:** تؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار والعكس بالعكس، فانخفاض سعر صرف الدولار سينخفض بذلك تسعير النفط في السوق ومن ثم سيزيد الطلب عليه. وفي حال ترك السوق يتوازن وفقا للظروف الجديدة، فانخفاض الدولار مع افتراض ثبات العوامل الأخرى سيرفع سعر النفط بالدولار.

7- أسباب نفاد المستثمرين غير التجاريين الى سوق العقود الآجلة: أن أسباب الإهتمام المتزايد للمستثمرين الماليين في العقود الآجلة للنفط متنوعة بهدف الحد من المخاطر ومن أجل تقادي الآثار السلبية للتضخم وهبوط الدولار على أصولهم وبهدف البحث عن عائدات أعلى من تلك المحققة في أسواق الأصول.

8- تأثير الأسواق المالية والتنبؤات على أسواق النفط: إن سرعة وحجم انهيار الأسعار يؤدي إلى النظر بجدية في فرضية فقاعة أسعار المضاربة التي ظهرت، أحد دعاة ها الرأي كان مايكل ماستر (Michael Master) وهو مدير صندوق مالي حيث اشترى النفط ليس كسلعة للاستخدام ولكن باعتبار رصيد مالي بحيث أصبحت تقلبات أسعار سوق العقود الآجلة أعلى من تلك المسجلة في أسعار السوق الفورية، حيث بحلول 2008 بلغ التداول اليومي في البراميل الورقية 15 ضعف ناتج العالمي اليومي من النفط (حوالي 85 مليون برميل يوميا).

9- تزايد المخاوف الجغرافية- السياسية: بشأن التوترات المتنامية في الشرق الأوسط وبعض حالات توقف الإنتاج نتيجة للأحوال الجوية مما يؤكد أن تزايد محدودية الطاقة الفائضة وتقلص المخزونات النفطية قد أدت إلى إصابة الأسعار بحساسية شديدة تجاه أي أنباء تتردد عن احتمال نقص المعروض في المستقبل، من بين هذه المخاوف الجغرافية (الأعاصير في خليج المكسيك عام 2005)، السياسية (اضطرابات نيجيريا 2006-2008، الوضع الأمني والسياسي في العراق، نزاع الحكومة الفنزويلية مع شركة اكسون موبيل، التوترات حول الملف الإيراني).¹

المطلب الثالث: الأزمة البترولية 2014

بدأ إنخفاض أسعار البترول في جوان 2014، ليواصل الإنخفاض خلال سنة 2015 بشكل ملحوظ لتصل إلى أقل مستوياتها في 2015 حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع تتراوح ما بين 33,6 و 62,2 دولار للبرميل خلال أشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 49,5 دولار للبرميل، مشكلا بذلك انخفاضا في حدود 46,7 دولار للبرميل، أي ما يعادل نسبة الإنخفاض 48,5 % مقارنة مع سنة 2014، وتميزت هذه الصدمة بالعرض القوي والطلب الراكد، ونظرا لأهمية قضية تغيرات أسعار البترول وتداعياتها في الإقتصاد العالمي يجب معرفة مسبباتها، منطلقين من فرضية أن معادلة العرض والطلب ليست كافية لتفسير اتجاهات أسعار البترول، وإنما نفترض وجود مجموعة من العوامل مختلفة الأثر والاتجاه، تحدد مسارات أسعار البترول في السوق العالمية.

¹ - بولعواد نوال، مرجع سابق ص، ص 131- 135.

أولاً- أسباب الأزمة البترولية 2014

1- تراجع الطلب العالمي على البترول بسبب تباطؤ النمو الإقتصادي : تباطأ النمو الإقتصادي في الكثير من دول العالم وخاصة المستهلكين الكبار للبتترول، حيث انخفض من 3,1 % سنة 2012 إلى 2,9 % سنة 2013، وتراوح بين 1,5%-1,3% خلال الفترة 2012-2013 في الدول الصناعية وتراوح بين 0,4%-1,4% في باقي الدول الأوروبية الأخرى، في حين تراوح بين 3,6%-4,1% في الدول النامية، حيث في دول الأوبك إنخفض معدل النمو من 5,4 % سنة 2012 إلى 2,7 % سنة 2013.

2- الإهتمام بالطاقات البديلة: هناك إتجاه نحو إستخدام الوقود الحيوي في عمليات التشغيل الإقتصادي للمشروعات وخطط التنمية في الدول المستهلكة، كما أن هناك إستغلال الطاقة الشمسية في إنتاج الكهرباء بدل البترول الخام في الكثير من دول العالم مما قلل الطلب على البترول.

3- تزايد تأثير الشركات البترولية العالمية وتعطيل الإمدادات البترولية: هذا بسبب الهجمات الإرهابية والمتمردين، وتعطيل إنتاج تلك الشركات وأخذت تلك الشركات نوع من المضاربة على أسعار البترول، مما أدى إلى تذبذب الأسعار بين الإرتفاع والإنخفاض، كما حدث في سنة 2008 عندما شهدت أسعار البترول إرتفاعا وصل إلى ما يقارب 105 دولار، لينخفض إلى 40 دولار للبرميل لترتفع إلى 75 دولار سنة 2011، تم عادت إلى الإنخفاض ليبلغ 58 دولار للبرميل في ديسمبر 2014.¹

4- الزيادة في إنتاج البترول: تحققت الزيادة مع إرتفاع الإنتاج العالمي للبتترول 82,33 مليون برميل يوميا سنة 2007 إلى 92,65 مليون برميل يوميا سنة 2017، خاصة بعد تزايد الإنتاج خارج الأوبك من 46,5 مليون برميل يوميا سنة 2007 إلى 61,1 مليون برميل يوميا سنة 2014، وزيادة الإتجاه نحو إستخدام الغاز الطبيعي محل البترول في كثير من الإستخدامات وعمليات الإنتاج والتشغيل، خاصة مع بداية إنتاج الغاز الصخري في أمريكا الشمالية منذ سنة 2011، وأدى إرتفاع أسعار البترول وأرباح الشركات البترولية خاصة الأمريكية منها إلى إبتكار في آلية الإنتاج وهو ما دفع إلى إرتفاع إنتاجها.

5- إنخفاض مستويات النمو: سجل النمو العالمي تباطؤ إذ قدر بـ 2,6% سنة، 2014 وهذا لتأثره بتباطؤ معدل النمو لبعض الدول كالصين التي تراجع فيها من 7,7% في سنة 2012 إلى 7,4% في، 2014 وكذا اليابان التي وصل فيها معدل النمو سنة 2014 إلى 0% ودول الاتحاد الأوروبي التي حققت نمو طفيف وصل إلى 0,9% في 2014 وهذا ما أثر على استهلاك النفط لهذه الدول، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض الأسعار.

¹- سنوساوي صالح ، مرجع سابق ص، ص 83،84.

6- تركيز الأوبك على الحصص بدلا من الأسعار: خلال هذه الفترة قامت الأوبك بسلوك غير طبيعي كان سببا في تراجع أسعار النفط، حيث في ظل أهدافها ووظيفتها الرئيسية كان من المفترض أن تتدخل لضبط العرض بما يتوافق مع تطورات الطلب، لكنها قامت لإبقاء على حصتها من الإنتاج عند 33,6 مليون برميل/يوم وحرصت على الدفاع عن حصتها السوقية بدلا من الدفاع عن الأسعار، حيث كانت تحاول إجبار الأطراف المنتجة الأخرى على التعاون معها في خفض الجماعي للحصص، بدلا من أن تتحمل وحدها مسؤولية توازن الأسعار على حساب حصتها السوقية، ولم يقتصر الأمر عند هذا بل بدأ بعض أعضاء الأوبك في تقديم خصومات سعرية للمستوردين، فعلى سبيل المثال قامت السعودية بتخفيض أسعار النفط الذي تبيعه لمشتريها الرئيسيين في آسيا والولايات المتحدة، وتبعته كل من إيران، العراق والكويت، حيث شبه بعض المراقبين ما حدث بحرب أسعار داخل الأوبك.

7- تزايد إنتاج النفط الصخري: عرف المخزون النفطي الأمريكي ارتفاعا كبيرا حيث انتقل من 29,3 سنة 2004 إلى 48,5 مليار برميل في نهاية، 2014 وهذا راجع إلى القفزة التي عرفها إنتاج النفط الصخري في أمريكا إذ تعزز بمقدار الثلث، وبهذا أصبح أكبر مستهلك للنفط يوفر الكثير من احتياجاته النفطية بواسطة عمليات الحفر والاستكشاف اليومي للنفط الصخري، وعلى هذا فقد تخلت الولايات المتحدة عن استيراد 400 ألف برميل يوميا من نيجيريا وبهذا فهي ضربت الطلب النفطي وهي سائرة في ضرب العرض النفطي¹.

ثانيا- أثر الصدمة البترولية 2014 على الإقتصاد العالمي

لقد كان لإنهيار أسعار البترول منذ أواخر سنة 2014 انعكاسات كبيرة على الأوضاع الإقتصادية العالمية، حيث يعد الإقتصاد العالمي أول المستفيدين من جراء انخفاض أسعار البترول، ويظهر ذلك من خلال انعكاس انخفاض أسعار البترول على مختلف المؤشرات الإقتصادية، كالنمو الإقتصادي البطالة التضخم والتجارة الخارجية.

1- النمو الإقتصادي: شهدت سنة 2014 عددا من التغيرات التي أثرت على نمو الإقتصاد العالمي، إلا أن تلك التغيرات لم تؤثر في اتجاه واحد بل كانت متباينة من اتجاه التأثير، منها ما كان له التأثير إيجابي ومنها ما كان له تأثير سلبي، ومن العوامل التي أثرت بالإيجاب على النمو الإقتصادي العالمي نجد إنهيار أسعار البترول، فقد تراجع أسعار مثلث الأوبك بما يقارب 45% خلال الفترة من جوان-ديسمبر 2014، مقارنة بمستويات الأسعار المسجلة خلال النصف الأول من السنة لتتخفض بنسبة 49% سنة 2015، مما أثر سلبا على نمو الدول المصدرة للبتترول نتيجة الخسائر المسجلة في الإيرادات البترولية لتلك الدول.

¹ - خومية فتحة، مرجع سابق ص، ص 65،66.

صرف الروبل الروسي مقابل العملات الرئيسية، حيث تحسن الروبل في سنة 2016 بـ 20,1% مقابل الدولار، وبنسبة 24,7% أمام اليورو، في حين تراجع الروبل سنة 2017 أمام الدولار الأمريكي واليورو بنسب 6,3% و 6,8% على التوالي.

2- التضخم: شهد معدل التضخم تباينا بين الدول النامية والمتقدمة، بالنسبة إلى الدول المتقدمة إستقر معدل التضخم في سنة 2014 عند 1,4% وهو نفس المعدل المحقق سنة 2013، لينخفض إلى 0,3% و 0,8% خلال سنتي 2015 و 2016 على التوالي، ليرتفع إلى 1,7% سنة 2017، وقد تضافرت عدة عوامل لتحقيق هذا الإستقرار أهمها: الإنخفاض الحاد في أسعار البترول خاصة بعد النصف الثاني من سنة 2014، والإجراءات التقشفية التي إنتهجتها منطقة اليورو للسيطرة على الديون السيادية، وإرتفاع معدلات البطالة في ظل زيادة أعداد العاطلين، في المقابل ساهم إرتفاع كل النمو الإقتصادي بالوم.أ وكندا وإرتفاع الضريبة على المبيعات في اليابان في إرتفاع معدل التضخم بتلك الدول.

أما معدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى إنخفض من 5,9% سنة 2013 إلى 5,1% سنة 2014، ليشهد التضخم انخفاضا مرة أخرى من 4,3% سنة 2016 إلى 4% سنة 2017، وقد ساهم في هذا الإنخفاض التراجع المسجل في أسعار البترول وإنخفاض أسعار المواد الأولية والسلع الغذائية في هذه السنة، وقد شهدت الدول النامية انخفاضا في معدلات التضخم باستثناء رابطة الدول المستقلة التي شهدت إرتفاعا في معدلات التضخم رغم تراجع أسعار البترول وانكماش الناتج في عدد من تلك الإقتصاديات، وتمثل المصدر الأساسي للضغوط التضخمية في دول المنطقة في إرتفاع كلفة ورسوم الشحن والتأمين الخاصة بالواردات في هذه الدول نظرا لظروف عدم الإستقرار التي مرت بها المنطقة.

3- التجارة وميزان المدفوعات: اتسمت التجارة العالمية بارتفاع معدلات نموها خلال العقود الثلاثة الماضية، ونظرا للأزمة المالية 2007 وأزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو التي تساهم بنحو 30% من التجارة الدولية، وإنخفاض أسعار البترول والسلع الأساسية الأخرى، تراجعت التجارة الخارجية التي بلغت معدل نموها 3,4% سنة 2014 وهو معدل نمو التجارة العالمية خلال سنتي 2013، 2015 المقدر بـ 3,5%، 2,8% على التوالي، ومن بين عوامل ضعف التجارة الخارجية هو السياسة الحمائية هذه من جانب، ومن جانب آخر في الوقت التي أصبحت فيه الصين القوة التجارية الأولى في العالم بفضل نمو صادراتها، قامت بالحد من إعتماها على المذخلات المستوردة في الصادرات، حيث إنخفضت هذه المذخلات من 50% سنة 2000 إلى 35% سنة 2015، وهو ما أثر سلبا على حركة التجارة الخارجية.¹

¹ - سنوساوي صالح، مرجع سابق، ص، ص 87، 88..

المطلب الرابع: الأزمة البترولية خلال جائحة كورونا 2020

شهد العالم منذ أواخر سنة 2019 وبداية سنة 2020 جائحة لم يسبق لها مثيل، والتي سميت بجائحة كورونا أو Covid_19، مما اضطر منظمة الصحة العالمية وسلطات الصحة العامة بجميع أنحاء العالم باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لاحتواء هذا الوباء والتي كان أولها إغلاق البلدان لحدودها بالإضافة إلى تهاوي أسعار النفط في هذه الفترة أدنى مستوياته، وعليه يمكن أن تكون جائحة كورونا سببا رئيسيا.

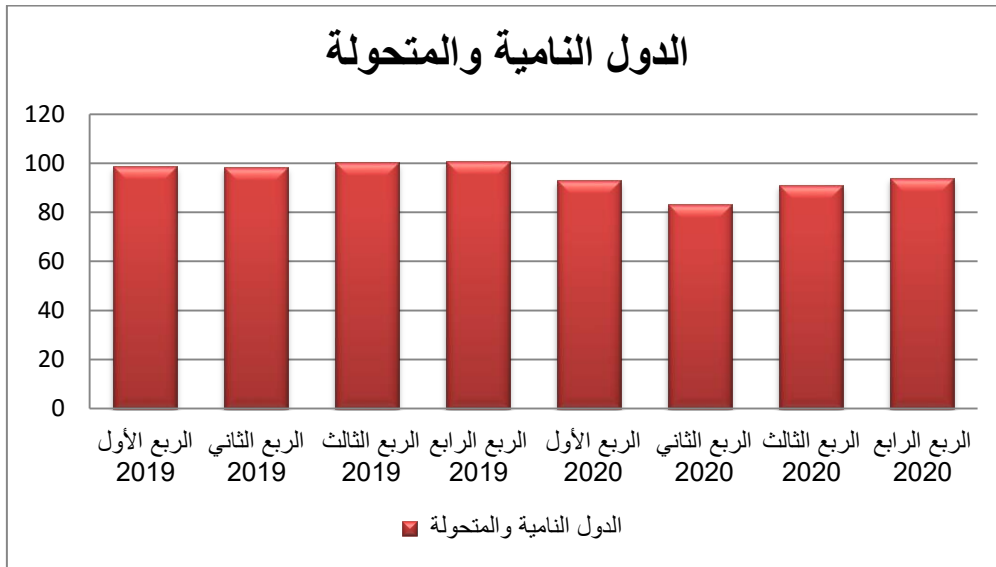
أولاً- تحليل تطور أسعار النفط في ظل جائحة كورونا

قبل التطرق إلى تحليل تطور أسعار النفط قبل وبعد جائحة كورونا سنحاول التطرق إلى تطور الطلب والعرض العالمي للنفط خلال الفترة (2020.2019) لمعرفة التطورات الحاصلة فيهم في ظل جائحة كورونا ومدى تأثيرها على تقلبات سعر النفط سواء بالإيجاب أو بالسلب.

1- تطور الطلب العالمي على النفط في الفترة (2020-2019)- قبل وبعد جائحة كورونا: يتم فيما يلي تحليل تطور الطلب العالمي للنفط قبل وبعد جائحة كورونا

الشكل(01): الطلب العالمي على البترول وسوائل الغاز الطبيعي خلال الفترة (2020-2019)

(مليون برميل/يوم)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مجلة الإقتصاديات المعاصرة.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الطلب العالمي على البترول في إرتفاع مستمر طول سنة 2019 رغم أن فيروس كورونا ظهر في الصين في أواخر هذه السنة إلا أن عدم انتشاره خارجها وكذا عدم تطبيق أي إجراءات احترازية في دول العالم لم يؤثر ذلك على الطلب، ولكن الطلب العالمي على النفط بدأ في

الإخفاض في بداية سنة 2020، حيث إنخفض في ربيعها الأول إلى 93,1 مليون برميل /اليوم مقارنة ب100,8 مليون برميل/اليوم في الربع السابق أي بنسبة نقصان 7,64%، ويرجع هذا الإخفاض نتيجة للتأثيرات السلبية لجائحة كورونا على عدد من القطاعات الإقتصادية التي تستهلك الطاقة بالإضافة إلى أن الصين كما قلنا سابقا هي مركز الوباء وهي ثاني أكبر إقتصاد في العالم، ودخولها في الركود بعد تفشي الفيروس فيها يؤدي بالضرورة إلى إنخفاض طلبها على النفط والوقود بكل أنواعه.

وفي الربع الثاني من عام 2020 واصل الطلب العالمي على النفط إنخفاضه بنسبة 10,74% مقارنة بالربع السابق، ما يؤكد أن إنتشار جائحة كورونا في العالم له دور كبير في إنخفاض الطلب على النفط نتيجة الإجراءات الصارمة للحد من تفشيه أكثر، ومن بين الإجراءات التي اتخذت في هذا السياق والتي من شأنها أن تخفض من إستهلاك والطلب على النفط نذكر:

- تعليق رحلات الطيران وبالتالي عدم إستهلاك الطائرات للوقود يخفض من الطلب عليه.

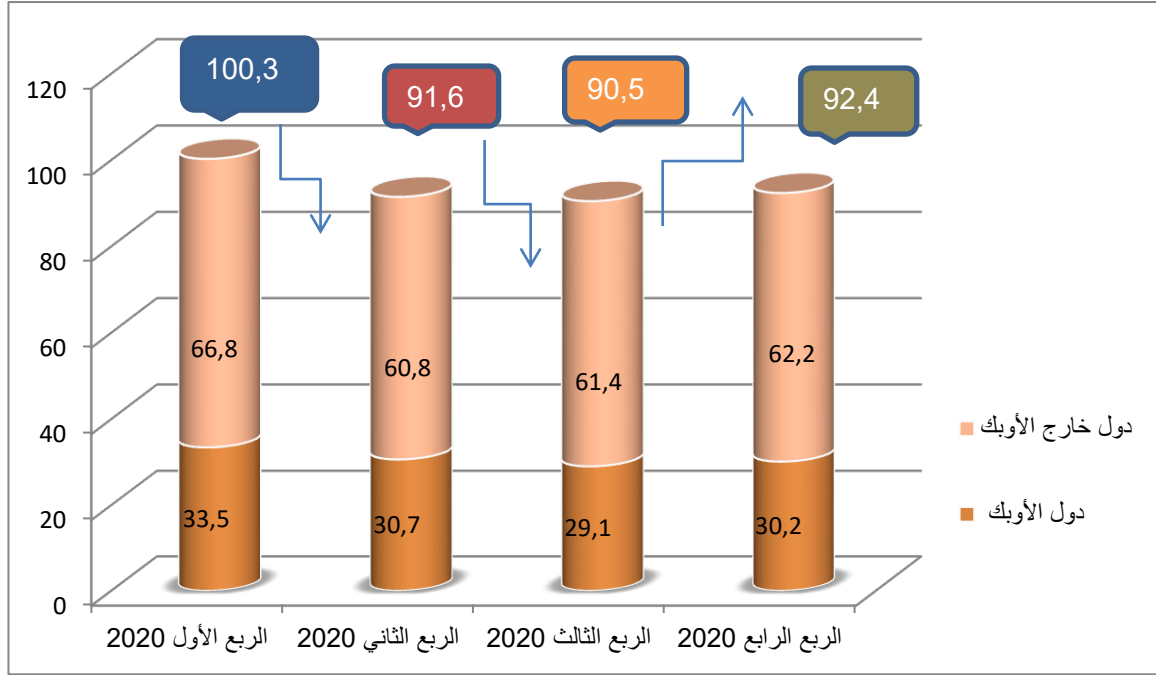
- الحجر الصحي الذي نشأ عنه تعطيل حركة جميع المركبات (سيارات . حافلات . قطار....) والتي هي الأخرى تستغني بذلك عن الوقود خلال فترة الحجر، ولبقية الإجراءات المتخذة للحد من تفشي فيروس كورونا مساهمة ولو بسيطة في خفض الطلب على النفط.

تشير البيانات في الشكل أعلاه أن الطلب العالمي على النفط تعافى في الربع الثالث من عام 2020 بشكل طفيف، وبنسبة قدرت ب 9,75 % مقارنة بالربع السابق له والذي قدر ب91,2 مليون برميل/اليوم، واستمر بالتعافي في الربع الرابع من عام 2020 وبنسبة 3,18 % ويعزى هذا الإرتفاع إلى الرفع التدريجي لإجراءات الحد من تفشي فيروس كورونا، وكذا الأنباء التي أعلنت على وجود لقاح له.¹

2- تطور العرض العالمي للنفط خلال الفترة(الربع الأول 2020-الربع الرابع 2020) قبل وبعد تفشي جائحة كورونا: سيتم من خلال الشكل أدناه تحليل تطور العرض العالمي للنفط قبل وبعد الإجراءات المطبقة للحد من جائحة كورونا وذلك كما يلي:

¹ - حموزوقي أمال، دراسة تحليلية لانعكاس جائحة كورونا على أسعار النفط العالمية، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، المجلد 06 /العدد:01، 2021، ص 256.

الشكل (02): العرض العالمي للبتترول وسوائل الغاز الطبيعي خلال الفترة (الربع الأول 2020 - الربع الرابع 2020) مليون برميل / اليوم



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مجلة الإقتصاديات المعاصرة.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن مستوى المعروض من البترول العالمي سجل انخفاضا في الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بالربع السابق من نفس السنة، حيث انخفض من 100,3 مليون برميل/اليوم في الربع الأول إلى 91,6 مليون برميل/اليوم في الربع الثاني أي انخفض بنسبة 8,7% وهذا التراجع ناتج عن انخفاض إنتاج دول الأوبك بعد قرار منظمة الدول المصدرة للبترول في خفض إنتاجها من النفط بحوالي 10 ملايين برميل يوميا بعد الاجتماع التي عقد في شهر مارس 2020 لمواجهة تداعيات جائحة كورونا التي اجتاحت العالم منذ فيفري 2020.

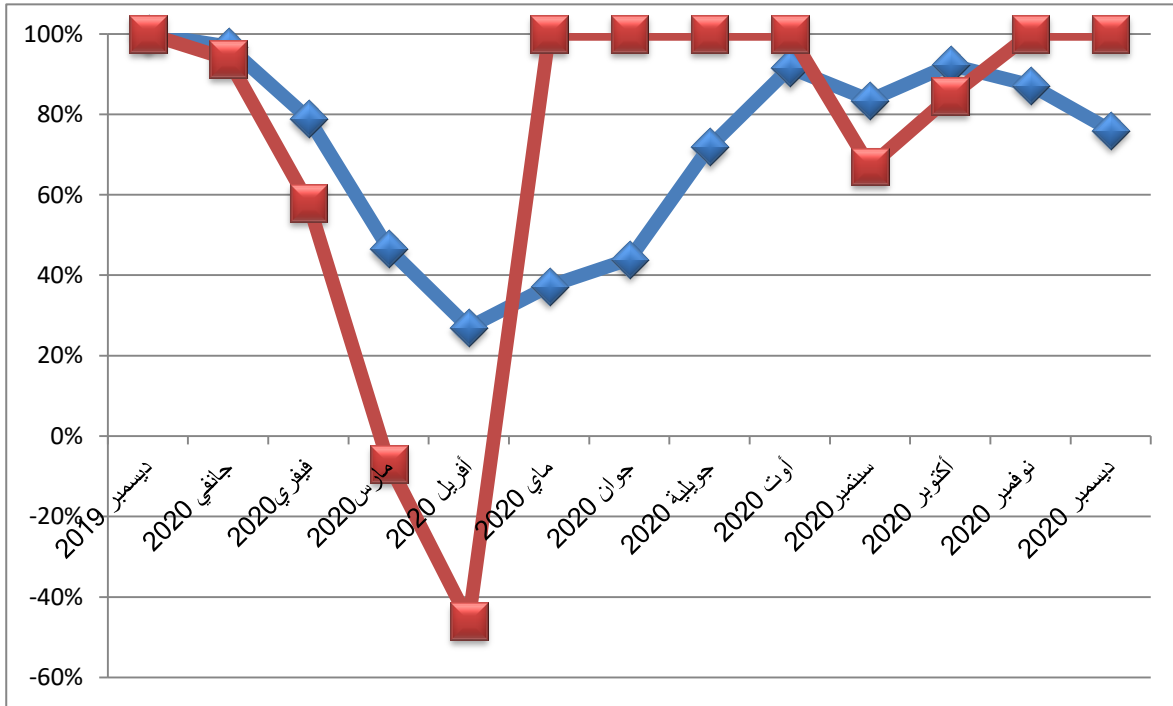
وفي الربع الثالث من عام 2020 واصلت الإمدادات العالمية من النفط إنخفاضها، حيث إنخفضت بنسبة 1,20% لتصبح 90,5 مليون برميل/اليوم. يرجع ذلك لإنخفاض حجم المعروض من النفط من طرف دول الأوبك نتيجة الإتفاق المذكور سابقا بتخفيض الإنتاج عبر 3 مراحل الأولى ب 10 ملايين برميل يوميا خلال ماي وجوان و جويلية وأوت من عام 2020. حيث انخفضت الإمدادات من النفط لدول الأوبك في الربع الثالث من 30,7 مليون برميل/اليوم إلى 29,1 مليون برميل/اليوم. أما في الربع الرابع لعام 2020 فقد ارتفعت الإمدادات العالمية إلى 92,4 مليون برميل/اليوم مقارنة بالربع السابق أي بنسبة 2,1%. وذلك لإرتفاع الطلب العالمي على النفط نتيجة التخفيف أو إلغاء بعض الإجراءات المتخذة فيما يخص الحد من إنتشار جائحة كورونا، وعودة النشاطات التي هي بحاجة الطاقة كعودة خدمات النقل وعودة العمال إلى العمل

الفصل الأول: الإطار النظري للبتترول

مما يزيد من حركة جميع أنواع المركبات.... إلخ . وأيضا إستئناف نشاط النقل الجوي للمسافرين على الشبكة الداخلية في بعض البلدان ،والسماح ببعض الرحلات الدولية وفق أنظمة الحماية الصحية التي وضعتها.

2- تطور أسعار النفط العالمية خلال الفترة (2019-2020) قبل وبعد جائحة كورونا: بعد التطرق للطلب والعرض على النفط، سنحاول تحليل تطور أسعار النفط في ظل الظروف السابقة الذكر التي خلفتها أزمة كورونا، وسيتم ذلك كما يلي :

الشكل (03): تطور أسعار النفط العالمية خلال الفترة (2019-2020) قبل وبعد جائحة كورونا



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مجلة الدراسات الإقتصادية المعصرة، حموزروقي أمال، دراسة تحليلية لإنعكاسات جائحة كورونا على أسعار النفط العالمية.

من خلال البيانات في الشكل أعلاه نلاحظ أن أسعار النفط إنخفضت إلى أدنى مستوياتها في أفريل 2020 إلى 17,7 دولار للبرميل، الأمر الذي يدل على أن جائحة كورونا والتي انتشرت في شهر أفريل 2020 في جميع أنحاء العالم وما طبق لها من إجراءات وأثر وبشكل سلبي على أسعار النفط نتيجة إنخفاض الطلب عليه للأسباب التي تم ذكرها سابقا.

في جانفي 2020 انخفضت أسعار النفط إلى 65,1 دولار للبرميل مقارنة بالشهر السابق حيث قدرت ب 66.5 دولار للبرميل أي إنخفض بنسبة 2,11%، ثم واصل سعر النفط إنخفاضه خلال شهري فيفري ومارس بنسبة 14,75% و 38,92% على التوالي حيث إنخفض إلى 55,5 دولار للبرميل في فيفري وإلى 33,9 دولار للبرميل في شهر مارس.

الفصل الأول: الإطار النظري للبتترول

وفي شهر أفريل من عام 2020 انخفض إلى أدنى مستور له 17,7 دولار للبرميل نتيجة انخفاض الطلب عليه والذي سببه الإنخفاض الحاد في إستهلاك النفط نتيجة التدابير الإحترازية لوقف إنتشار فيروس كورونا.

بالإضافة إلى الصدمة الناجمة عن جائحة كورونا، أدى إنهيار المفاوضات بين منظمة البلدان المصدرة للبتترول (أوبك) وحلفائها إلى إنهيار دائم في أسعار النفط على الأرجح ففي 5 مارس إقترح الأوبك خفض الإنتاج إلى 1,5 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من عام 2020. منها مليون برميل من إنتاج أعضاء الأوبك، ونصف مليون من بلدان غير الأعضاء في المنظمة أبرزها روسيا، وفي اليوم التالي رفضت روسيا الإقتراح مما دفع السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم. إلى رفع الإنتاج إلى 12,3 مليون برميل يوميا. وهو ما يمثل طاقتها الإنتاجية القصوى كما أعلنت المملكة خصومات غير مسبقة وصلت إلى 20% في الأسواق الرئيسية وكانت النتيجة هبوطا فوريا في الأسعار بنسبة تزيد على 30% وإستمرار الإنخفاضات منذ ذلك الحين (أرباح أرزقي وهان غوين 2020).

وفي ماي 2020 إرتفعت أسعار النفط قليلا إلى 25,2 دولار للبرميل أي بنسبة زيادة 42,37%، وذلك بسبب إرتفاع الطلب وإنخفاض الإنتاج من النفط في هذه الفترة، وفي سبتمبر 2020 عادت إنخفضت أسعار النفط إلى 41,5 دولار للبرميل. ويعزى هذا التراجع في الأسعار للآثار التي خلفها إنتشار فيروس كورونا كما ذكرنا ذلك سابقا، ونفس الأمر حدث في أكتوبر 2020 حيث واصلت أسعار النفط إنخفاضها إلى 40,1 دولار للبرميل أي بنسبة نقصان 8,19% مقارنة بالشهر السابق.

وفي شهري ديسمبر ونوفمبر 2020 ارتفعت أسعار النفط إلى 42,6 دولار للبرميل و49,2 دولار للبرميل على التوالي، وبعود ذلك للتخفيف من إجراءات الحجر الصحي والعودة التدريجية للحياة، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع الطلب العالمي على النفط.

ثانيا- الآثار المترتبة عن صدمة العرض لجائحة كورونا

تناول الشكل 03 آثار صدمة العرض السلبية في الأجل القصير و بما أننا في السداسي الثالث من سنة 2020 فهذا يقتضي أننا في الأجل القصير لحدوث الجائحة إذن الآثار هي ارتفاع التضخم وانخفاض الناتج الداخلي الخام وفيما يلي سنتناول كلا الأثرين في الجزائر:

الفصل الأول: الإطار النظري للبتروال

1- أثر التضخيم: تشير الاحصائيات المقدمة لنهاية السداسي الثاني لسنة 2019 في حدود 2.07% وهي زيادة كبيرة بالنظر الي الاستقرار الذي كان يشهده معدل التضخيم بالجزائر خلال السنوات السابقة والجدول التالي يتناول هذه المعطيات:¹

الجدول رقم(04): تطور مؤشر الأسعار في الجزائر خلال السداسي الأول 2020، الوحدة %

مؤشر السداسي 2020/السداسي 2019	مؤشر جوان 2020/جوان 2019	مؤشر جوان 2020/ماي 2020	مؤشر جوان 2020	الفترة
0.33	2.34	-0.67	227.74	مواد غذائية ومشروبات غير كحولية
5.57	4.86	0.51	251.80	ملابس وأحذية
1.78	0.96	-0.04	178.55	سكنات و أعباء
3.87	3.46	0.10	184.85	اثاث ومواد التأثيث
3.65	3.61	0.25	222.71	صحة ومواد التنظيف
2.07	3.43	1.45	229.54	نقل ومواصلات
5.24	2.02	0.06	154.17	تربية ثقافة واستجمام
4.95	5.08	0.09	249.39	مختلفة
2.07	2.97	-0.08	225.36	المؤشر العام

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ONS، جوان 2020.

من خلال هذه المعطيات نلاحظ أن قطاع المواد الغذائية لم ترتفع أسعاره كثيرا خلال الجائحة نظرا لعدم توقف، السلاسل التوريدية سواء المحلية والخارجية فضلا عن تواجد مخزون كافي لدى المنتجين والموردين إستطاع إمتصاص الطلب الكبير الذي ظهر مع نهاية السداسي الأول، عكس أسعار قطاع الصحة ومواد التنظيف والذي إرتفعت أسعاره في 2020 نتيجة زيادة الطلب عليه، فضلا عن إنقطاع سلسلة التوريد العالمية وضعف المخزونات المحلية، مما شكل نوع من الندرة في بعض من المنتوجات خاصة الصيدلانية ونفس الشيء بالنسبة لباقي القطاعات والتي توقفت فيها سلسلة التوريد الدولية مع إنخفاض المخزونات لكن مع خصوصية، إنخفاض الطلب المحلي عليها حيث لم تشكل الأولوية للمستهلك أثناء دروة

¹ - سعودي محمد، صدمات العرض لجائحة كوفيد 19 وأثرها على الإقتصاد الجزائري، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تسميلت، مجلة شعاع الدراسات الإقتصادية، المجلد 2021،02/05، ص، 312.

الفصل الأول: الإطار النظري للبتروول

حدوث الهلع الناجم عن الجائحة، ففي منتصف شهر مارس وهذا ما يدفعنا لتتبع مستويات الزيادة في الأسعار خلال الستة أشهر الأولى بشكل مفصل لكل شهر:

الجدول رقم(05): تطور مؤشر الأسعار الشهري خلال 2020، سنة الأساس 2001

الوحدة %:

الفترة	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان
المؤشر العام						
العاصمة	0,1-	0,6-	1,2	0,3	1,0	0,2
كل التراب الوطني	0,3	0,1-	1,1	0,5	1,0	0,1-
مؤشر المواد الغذائية						
العاصمة	0,4-	1,6.	2,5	0,5	2,1	0,2-
كل التراب الوطني	0,5	0,5-	1,9	0,7	1,9	0,7-

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ONS جوان 2020.

من معطيات الجدول يتضح أن معدل التضخم بالمقارنة مع سنة الأساس لم تكن كبيرة جدا عكس المعدل الأول الذي يقارنه بالسداسي الأخير ل2019 ومن هنا فإن القول بأن هناك أثر شديد لمعدل التضخم كنتيجة لحدوث جائحة كورونا بالمقارنة مع الأرقام في الأجل الطويل نجده غير مؤثر عكس المقارنة مع المعطيات قصيرة الأجل غير أن الظاهر أنه في الشهر المتزامن مع بداية الجائحة حدث إرتفاع في أسعار السلع الغذائية وهذا من خلال شهر مارس كإنعكاس لإرتفاع الطلب عليها وتراجع المخزونات لكن مع عودة الطلب إلى مستوياته العادية إثر إنخفاض حجم الهلع من الجائحة في شهر جوان أما شهر ماي فهو مرتبط بظرف سنوي وهو شهر رمضان الكريم والذي يرتفع فيه الطلب عموما مما يؤكد أن الأزمة اخذت شكل الدورية ولك تكن دائمة في جانب العرض عكس التوقعات التشاؤمية التي سادت مع بداية ظهور الجائحة.

2- الأثر على الإنتاج: من أهم الآثار قصيرة الأجل لصدمة العرض السلبية في الأجل القصير نجد تراجع الإنتاج ممثلا في عدة مؤشرات كمية منها الناتج الداخلي والإنتاج الداخلي الخام وفيما يلي نستعرض

أثر صدمة العرض السلبية الناتجة عن جائحة كورونا على هذه المؤشرات من خلال السداسي الأول من 2020.¹

الجدول رقم (06): حجم الإنتاج الداخلي الخام الإسمي خلال الثلاثي الأول من 2020

الوحدة: مليار دج

الفترة	T1/19	T4/2019	T1/2020
الإنتاج الداخلي الخام	0985,5	1 357,5	830 3,4

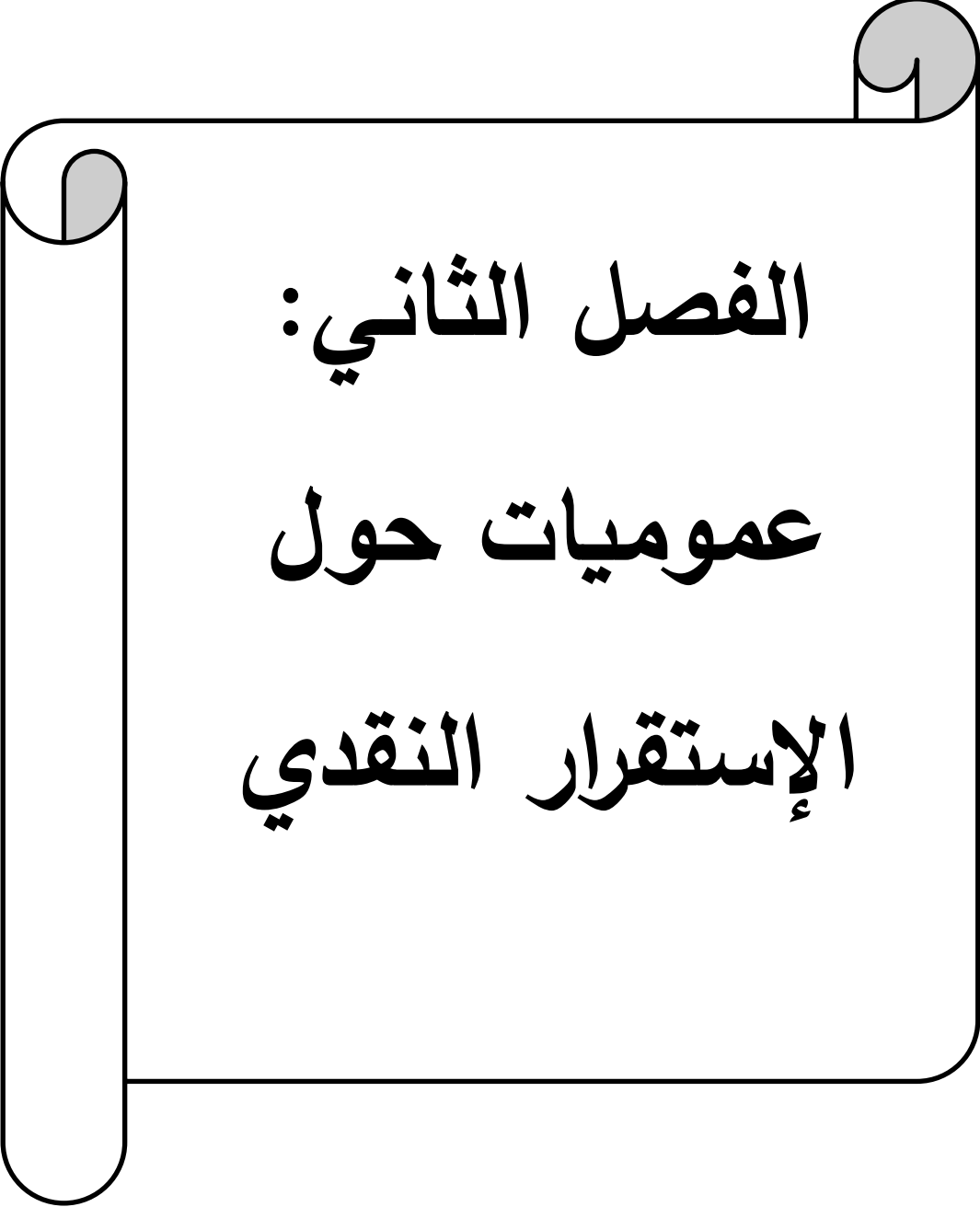
المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ONS، جوان 2020.

من خلال الجدول يتضح أن حجم التراجع في الإنتاج الداخلي الخام بين الثلاثي الأول 2019 والثلاثي الأول 2020 هو 268,2 مليار دج ومن الثلاثي الأول 2020 والثلاثي الرابع 2019 ما مقداره 305,4 مليار دج في حين أن الفرق بين الثلاثي الرابع من 2019 والثلاثي الأول 2019 كان موجبا بمقدار 37,2 مليار دج ونظرا لكون هذا الإتجاه السلبي في القيم الإسمية للإنتاج الداخلي الخام تزامن مع بداية الجائحة فإنه يمكن اعتبار ذلك أثرا سلبيا لها على جانب العرض حيث توقفت العديد من القطاعات نتيجة تطبيق إجراءات التباعد خلال نهاية الثلاثي الأول وطيلت كامل الثلاثي الثاني مما يعني أن مقدار الإنخفاض في القيم الإسمية للإنتاج الداخلي الخام في نهاية الثلاثي الثاني 2020 ستكون في حدود 1540 مليار دج ووصلت إلى هذه النتيجة، من خلال تقليص حجم الناتج من القطاعات التي توقفت تماما، أو إنخفضت إلى النصف وهي (السياحة توقفت، النقل توقف تماما، التجارة إنخفضت إلى النصف، البناء والأشغال العمومية ومواد البناء)، وهذا الإنخفاض الكبير في القيمة الإسمية لحجم الإنتاج الداخلي الخام المتوقع في الثلاثي الثاني من 2020 دليل على حجم صدمة العرض السلبية التي تعرض لها الإقتصاد الجزائري خلال فترة ذروة حدوث الجائحة وما إرتبط بها من إجراءات الإحتواء.

¹ - سعودي محمد، مرجع سابق، ص 214.

خلاصة:

من خلال مما سبق يمكن القول أن للنفط أهمية كبيرة على المستوى العالمي، حيث يتحدد وفق الطلب والعرض، ويتميز بعدم الإستقرار من خلال الأزمات المتتالية التي مر بها والتي أترث بالسلب والإيجاب على إقتصاديات العالم كما حدث في 2014 وذلك لأسباب عالمية أدت إلى تدهور أسعار النفط إلى يومنا هذا مما أثر على إقتصاد الجزائر بصورة كبيرة، وقد أقيمت السوق النفطية لتداول وتبادل هذه السلعة وقد مرت هذه السوق بعدة مراحل ونحكم في هذا السوق مجموعة من المحددات تتمثل في العرض والطلب، وفي الأخير يمكن القول أن الثروة البترولية نعمة إلا أنها لعنة لإنعكاسها لرسم السياسة الإقتصادية لجل الإقتصاديات خاصة الدول البترولية.



الفصل الثاني:
عموميات حول
الإستقرار النقدي

تمهيد:

يعد الإستقرار النقدي الهدف الأول الذي من واجب السلطة النقدية الإهتمام به وتحقيقه، كونه يتمتع بصلة قوية مع باقي المؤشرات الإقتصادية الكلية، ويعتبر ضرورة حتمية من أجل تعزيز النشاط الإقتصادي من خلال السبل والمناهج التي يمكنها أن تضع للكيان الإقتصادي برنامجا لمعالجة المشاكل المهددة للإستقرار كارتفاع معدلات التضخم، التذبذب وعدم الإستقرار في أسعار الفائدة أسعار الصرف، ونجد أنه من بين أهم المؤشرات التي تعبر عن الإستقرار النقدي هي تحقيق الإستقرار في الأسعار وأيضا استقرار سعر الصرف، كما يجب بناء هيكل أسعار الفائدة ينسجم مع الظروف الإقتصادية، بحيث أن هذه المؤشرات تمكننا من التحكم في استقرار الوضع النقدي لدولة ما، بإضافة إلى هذه المؤشرات يوجد معامل لقياسه وتحديده، وهناك مجموعة من النظريات الإقتصادية تناولت موضوع فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي عامة و الإستقرار النقدي خاصة، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا الفصل من خلال:

- المبحث الأول: مفهوم ومؤشرات الإستقرار النقدي
- المبحث الثاني: الإستقرار النقدي في النظريات الإقتصادية
- المبحث الثالث: إنتقال صدمات أسعار البترول إلى الإستقرار النقدي وفق نموذجي العرض والطلب الكليين (AD-AS)

المبحث الأول: مفهوم ومؤشرات الإستقرار النقدي

يرتبط الإستقرار النقدي بضرورة تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الإقتصادي أي التحكم في كميات النقود مما يتلاءم مع مستوى النشاط الإقتصادي وتلاشي حدوث الأزمات الإقتصادية حيث أن تحقيق الإستقرار النقدي يؤدي إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي وعليه نتناول مفهوم الإستقرار النقدي، مؤشرات الإستقرار النقدي ومعامل الإستقرار النقدي.

المطلب الأول: مفهوم الإستقرار النقدي

الإستقرار النقدي ضرورة حتمية لسيروية أي نشاط إقتصادي، من خلال السبل والمناهج الرئيسية، التي من شأنها أن تضع للكيان الإقتصادي برنامجا لمعالجة المشاكل المهددة للإستقرار والتي تتلخص في عدة اختلالات كالتضخم المفرط والتذبذب وعدم الإستقرار في أسعار الفائدة، أسعار الصرف وكذا ميزان المدفوعات.

أولاً- تعريف الإستقرار النقدي

يقصد بالإستقرار النقدي استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر الصرف وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم، والاستقرار النقدي يعتبر أحد أهم أركان البيئة الجاذبة للإستثمار سواء كانت محلية أو أجنبية وهذه الإستثمارات هي المحرك الرئيسي للنشاط الإقتصادي، وبهذا يكون الدور الذي يلعبه البنك المركزي في النمو دورا غير مباشر.

ويعرف الإستقرار النقدي بأنه ضرورة توفير بيئة نقدية مستقرة للنشاط الإقتصادي من خلال تفعيل سياسة نقدية حقيقية وصارمة، وتحديد إطار لعمل البنك المركزي وصلاحياته.

كما يعبر الإستقرار النقدي عن حالة استقرار الأسعار (أسعار المنتجات وأسعار الصرف) عبر الزمان والمكان، وذلك في إطار سيادة حرية الأسواق، ويعني ذلك أن يكون هنالك تناسب ثابت بين الكتلة النقدية و الناتج الوطني، فكل زيادة أو نقص في الكتلة النقدية لا تعادلها زيادة أو نقص مماثلة في الناتج الوطني سوف تخل بهذا الإستقرار.

ويتحقق الإستقرار النقدي من خلال إدارة سياسة نقدية قادرة على ضبط معدل السيولة المحلية وإعادة الإستقرار لسوق الصرف الأجنبي أو تقليص الهامش بين سعر الصرف الرسمي والحر.¹

¹ - هداجي عبد الجليل، المومن عبد الكريم، " أثر تغيرات أسعار البترول على الإستقرار النقدي بالجزائر دراسة قياسية بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي لفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة (1990 - 2020)، مجلة معهد العلوم الإقتصادية / المجلد 24، العدد: 02، 2021، ص 327.

الفصل الثاني: عموميات حول الإستقرار النقدي

كما ان الإستقرار النقدي يتحقق من خلال التوازن النقدي السليم عن طريق الحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية، والقضاء كلياً على الظواهر التضخمية والتوصل إلى سعر صرف مستقل للعملة الوطنية قائم على مقومات علمية تكفل الثبات والاستقرار المستمر ويتوافق مع المعطيات الفعلية لقوى العرض والطلب.

ويستلزم تحقيق الإستقرار النقدي توفر المعايير التالية:

- ✓ حصول توازن نسبي في النفقات السلعية والتدفقات النقدية لأن زيادة في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة في التدفقات السلعية تؤدي إلى فجوة تضخمية.
- ✓ تحقيق الانسجام في معدل نمو عرض النقد ومتطلبات الإنفاق العام خاصة الإنفاق الاستهلاكية وزيادة فعالية دور الائتمان المصرفي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي لجميع القطاعات، لزيادة العرض السلعي وتخفيف موجة التضخم.
- ✓ ضرورة تثبيت واستقرار الأسعار والسوق المحلي والمحافظة على نظام سعر الصرف يتلاءم مع حاجات الاقتصاد الوطني.
- ✓ السيطرة على المصارف الخاصة وبرمجة نشاطها المصرفي بحيث يكون موجهاً لزيادة وتوسيع الطاقات الإنتاجية للقطاع الخاص وليس لتحقيق الأرباح فقط.
- ✓ المساعدة على الحفاظ على مستوى القوى العاملة وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.
- ✓ المساعدة في توفير السيولة النقدية وتوجيه الائتمان إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية.¹

المطلب الثاني: مؤشرات الإستقرار النقدي

يقصد بمؤشرات الإستقرار النقدي تلك الظواهر التي يمكن من خلالها الحكم على استقرار الوضع النقدي لاقتصاد ما، ومن بين تلك المؤشرات نجد:

1- معدل التضخم: يعني التضخم الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة هذا المفهوم يقتضي أن يكون الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المختلفة وليس في الأسعار النسبية أي ارتفاع أسعار عدد محدود من السلع أو الخدمات وبقاء أسعار بقية السلع والخدمات الأخرى ثابتة، أو تكون منخفضة.

ويعرف على أنه الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار والانخفاض المستمر في القيمة الحقيقية لوحدة النقد بشكل متواصل.²

¹ - هداجي عبد الجليل، المومن عبد الكريم، نفس المرجع السابق، ص 328.

² - بسام الحجار، العبد الله رزق، الإقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني للدراسات، بيروت، الطبعة الاولى، 2010، ص 105.

2- سعر الصرف: يقصد به تلك الوسائل التي يتم الحصول عليها في دولة ما لتسوية المدفوعات في بلد آخر، وبهذا المعنى فإن المقصود بالصرف هو النقود الأجنبية أو الأوراق التي تعطي حقا في الحصول عليها ويعرف على أنه عدد الوحدات النقدية التي تبذل بوحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية.

3- معدل الفائدة: معدل الفائدة هو نسبة من رأس المال تحسب على أساس سنوي وتتمثل في النسبة التي تحصل عليها المؤسسات المالية عند تقديم القروض، كما يمكن أن تمثل النسبة التي تدفع للأشخاص الذين لديهم حسابات ادخارية ولأجل.

4- الكتلة النقدية: يقصد بها مجموعة وسائل الدفع والتسوية المتداولة التي هي في متناول الأفراد والمتعاملين الإقتصاديين المقيمين، و تتألف من أصول مالية التي يمكن تحويلها بسهولة وسرعة إلى وسائل دفع نهائية، فهي عبارة عن كمية الاصول النقدية والشبه النقدية المتداولة في السوق.

تعرف الكتلة النقدية بأنها كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة ويقصد بالنقود المتداولة هنا كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد والمؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الإقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصرفية في المجتمعات.¹

المطلب الثالث: معامل الإستقرار النقدي

ينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقود لفريدمان، والتي تنص على عدم ارتفاع الكتلة النقدية بسرعة أكبر من معدل النمو الإقتصادي. وهناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها حساب معامل الإستقرار النقدي ومن أهمها:

أولاً- معيار معامل الإستقرار النقدي (معامل الضغط التضخمي)

يستند هذا المعيار على نظرية كمية النقود التي تنص على الزيادة في كمية النقود، دون روابط محكمة بينها وبين الزيادة التي تحدث في الناتج القومي الحقيقي هي المناخ الملائم لوجود التضخم، والمنطق الكامن وراء هذا المعيار هو أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة بنسبة أكبر من الزيادة التي تتلاءم مع زيادة الناتج القومي الحقيقي، فإن هذا سيتمثل في شكل وجود فائض طلب، لوجود إختلاف حقيقي بين تيار الإنفاق النقدي وبين تيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع.

¹ - برودي نعيمة، فيلاي يوسف، أثر تقلبات أسعار النفط على الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1980- 2019) دراسة قياسية باستعمال نموذج SVAR ، جامعة مستغانم كلية الإقتصاد، مجلة المالبة والأسواق، المجلد 8، العدد 1، 2021، ص 210.

الفصل الثاني: عموميات حول الإستقرار النقدي

ولاستخلاص الصيغة الرياضية لهذا المعيار يتم الاستناد إلى بعض تحليلات نظرية كمية النقود ضمن إطار رئيسي وليس مطلق حيث يجري مقارنة تطور حجم السيولة بتطور الطلب على السيولة، ويأخذ هذا المعيار الصيغة التالية:

$M.V=P.Y$ حيث أن V تمثل سرعة دوران النقود، M تمثل عرض النقود، P تمثل الأسعار، Y تمثل الناتج القومي الإجمالي.

وعند أخذ اللوغاريتم لهذه المعادلة تصبح كما يلي: $LOGM + LOGV = LOGP + LOGY$

وعند تحويل المعادلة إلى معدلات نمو تصبح: $\dot{P} = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$

حيث أن: \dot{P} تمثل معامل الإستقرار النقدي و $\frac{\Delta M}{M}$ تمثل معدل نمو في عرض النقد و $\frac{\Delta Y}{Y}$ تمثل معدل النمو في إجمالي الناتج القومي الحقيقي.

- يشير معامل الإستقرار النقدي إلى أنه إذا تساوى معدل النمو في عرض النقد مع معدل النمو في إجمالي الناتج القومي الحقيقي، أي إذا كانت قيمة $\dot{P}=0$ فإن هذا يدل على وجود استقرار في مستويات الأسعار.¹

- أما إذا زاد معدل نمو عرض النقد على معدل نمو الناتج القومي الحقيقي مما يعني أن \dot{P} موجبة \dot{P} فإن هناك حالة تضخم خفيفة أو حادة حسب القرب أو البعد عن الصفر، فإذا كانت موجبة وبعيدة عن الصفر فإن ذلك يدل على وجود تضخم حاد والعكس.

- أما إذا كانت قيمة \dot{P} أقل من الصفر، فإن ذلك يدل على أن هناك حالة انكماش خفيفة أو حادة على حسب البعد أو القرب من الصفر، فإذا كانت \dot{P} سالبة وبعيدة من الصفر فهذا يعني وجود انكماش اقتصادي حاد والعكس.

ثانياً- الفجوة التضخمية

يهدف هذا المقياس إلى تحديد الثغرة بين المتاح من السلع والخدمات ومدى نقصها أو زيادتها عن القدرة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين، وبالتالي العمل على زيادة حجم المتاح منها أو الحد من حجم القدرة الشرائية من المستهلكين.

تحدث الفجوة التضخمية في الاقتصاد في فترة معينة من الزمن إذا حدث إفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات أو إفراط في الطلب الكلي في السلع والخدمات أو الإفراط في عرض النقود وتتمثل الحالة

¹ عادل مختاري، محمد بن البار، كمال بن دقل، قياس أثر السياسة النقدية على الإستقرار في الجزائر خلال الفترة (1990.2019)، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 10 / العدد 1 / 2021، ص، ص 218. 221.

الأولى في فائض الطلب الكلي، وهو عبارة عن زيادة الإنفاق الكلي القومي (بالأسعار الجارية) عن الناتج القومي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)، وتتمثل في الحالة الثانية في فائض العرض النقدي، وهو عبارة عن الفرق بين العرض النقدي وبين ما يرغب أن يحتفظ به الأفراد من دخل حقيقي في شكل نقود، وعلى هذا الأساس يتم قياس الفجوة التضخمية وفق المعايير التالية:

1- معيار فائض الطلب: يستند هذا المعيار على مقارنة الطلب الكلي على السلع والخدمات بالمعروض الكلي منها وتتمثل الفجوة التضخمية في أنها عبارة عن الفرق بين الزيادة في الإنفاق الكلي بالأسعار الجارية عن الناتج القومي الحقيقي بالأسعار الثابتة، ويشمل الإنفاق الكلي لمجموع الإنفاق الاستهلاكي الخاص والحكومي، والإنفاق الاستثماري الذي يشمل جملة الاستثمارات مضافا إليها التغير في المخزون بالإضافة إلى الصادرات عند أخذ القطاع الخارجي بالحسبان، أما جانب العرض الكلي (الموارد) فإنه يشمل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، إضافة إلى المستوردات في حالة أخذ القطاع الخارجي بالحسبان، وعند حساب الفجوة التضخمية حسب هذا المعيار فإننا نطرح جانب الموارد من جانب الاستخدامات والتي يمكن التعبير عنها بالصورة الرياضية التالية:

الفجوة التضخمية = إجمالي الاستخدامات - إجمالي الموارد

وبتعويض كل ما تمثله كل من الاستخدامات والموارد نجد:

الفجوة التضخمية = (الاستثمار + الإستهلاك + الصادرات) - (إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة + المستوردات).¹

ومن هنا يمكننا أن نستخلص أن يتبين لنا من كل ما سبق أنه إذا زاد مجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فإن الفرق بينها يتبلور في شكل فائض طلب يعكس نفسه على شكل ارتفاع في أسعار السلع والخدمات المنتجة.

الفجوة التضخمية تتأثر إيجابيا بزيادة الإنفاق و سلبا بزيادة الناتج المحلي والمستوردات، فكلما زاد الإنفاق زادت الفجوة التضخمية، وكلما قل الإنفاق قلت الفجوة التضخمية، كما أن الفجوة التضخمية تقل بزيادة الناتج المحلي الحقيقي والمستوردات.

2- فائض عرض النقد كمقياس للفجوة التضخمية: تحدث الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار، إذا كانت الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع أكبر من الزيادة في حجم ما يرغب الأفراد أن يحتفظوا به من

¹ . عادل مختاري، محمد بن البار، كمال بن دقل، مرجع سابق، ص 122.

دخل حقيقي، في شكل نقود شكل نقود عند أسعار ثابتة، خلال فترة زمنية معينة، أي أن الفجوة التضخمية (النقدية) هي عبارة عن فائض عرض نقد خلال زمنية محددة ويمكن التعبير عنها بالصيغة الرياضية التالية:

$$1 \dots \dots \dots IG = \Delta M - \left(\frac{M}{RGNP} \cdot \Delta RGNP \right)$$

IG : الفجوة التضخمية.

M : عرض النقد.

ΔM : التغير في عرض النقود.

$RGNP$: الناتج القومي الإجمالي الحقيقي.

$\Delta RGNP$: التغير في الناتج القومي.

$M/RGNP$: تمثل الطلب على النقود.

لهذا المعايير أهمية خاصة ناتجة عن ما هو معروف من أن هناك نسبة معينة من كمية النفود إلى إجمالي الناتج القومي يميل الأفراد للاحتفاظ بها، فعند زيادة الناتج القومي بمقدار معين، فإن الأفراد يرغبون في الاحتفاظ بكمية من النقود تتناسب مع هذه الزيادة، وبالإستاد لهذا المعيار أيضا، فإنه يمكن المحافظة على الإستقرار النقدي وتفادي الاختلال، عندما تتناسب الزيادة في عرض النقد مع الزيادة في الناتج القومي الحقيقي.¹

¹- عادل مختاري، امجد بن البار، كمال بن دقفل، مرجع سابق، ص 122.

المبحث الثاني: الإستقرار النقدي في النظريات الإقتصادية

تعرف النظريات الإقتصادية مجموعة من الأفكار والمفاهيم التي تهدف إلى فهم وتحليل العلاقات الإقتصادية بين العناصر المختلفة في الإقتصاد وتحليل السلوك الإقتصادي، ومن أهم النظريات النظرية الكلاسيكية والكينزية والنظرية النقدية، وقد تناولت النظريات الإقتصادية موضوع فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي عامة والاستقرار النقدي خاصة، وهو ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث: الإستقرار النقدي التحليل الكلاسيكي، الإستقرار النقدي في التحليل الكينزي، الإستقرار النقدي في التحليل النقدي.

المطلب الأول: الإستقرار النقدي في التحليل الكلاسيكي

ظهرت النظرية الكلاسيكية لأول مرة وسادت أفكارها في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن الثامن عشر، وظلت معظم الأفكار التي جاءت بها تلك المدرسة مقبولة لدى علماء الإقتصاد حتى العقد الثلاثيني من هذا القرن (أزمة الكساد العالمي 1929-1931)، ومن رواد هذه المدرسة آدم سميث، ألفريد مارشال... إلخ).

أولاً- فرضيات النموذج الكلاسيكي

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتم تلقائياً دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية وقد اعتقدوا أن التوازن الإقتصادي يتحقق دائماً عند مستوى التشغيل الكامل، مع افتراض حيادية النقود، بحيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس في النشاط الإقتصادي.

وتعتبر نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) عن وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن حيث تشير هذه النظرية إلى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار، فأى تغيير يحدث في الأول (النقود المعروضة) ينعكس بنفس القدرة على الثاني (المستوى العام للأسعار) دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني، وهذا مع افتراض أيضاً أن النقود تؤدي وظيفة واحدة وهي وسيلة للتبادل مما يعني أنها تكون حيادية.¹

لهذا اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية وأسعار الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء

¹ - محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الإقتصاد الكلي تحليل نظري و تطبيقي، دار المسيرة عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 70.

الفصل الثاني: عموميات حول الإستقرار النقدي

المعاملات، ويتضح من كل هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل السياسية للنظرية النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية النقود المعروضة.¹

ثانيا- نظرية كمية النقود (نظرية فيشر للأرصدة)

إن أوضح عرض لصيغة المبادلات قد ظهرت في كتاب *the purchasing power of money* للاقتصادي الأمريكي Irving fisher عام 1917، وقد استند فيشر في عرضه لنظريته على صيغة التبادل المشهور *equation of exchagsthe* والتي كانت تهدف إلى دراسة العلاقة بين كمية النقود (عرض النقد) والاتفاق على السلع والخدمات، أو ما يسمى بالدخل القومي، لقد افترض فيشر أن النقود لا تطلب لذاتها فإنها حتما ستنفق عاجلا أم آجلا وبما أن الإقتصاد في حالة التشغيل الكامل و أن قيمة الإنتاج في الإقتصاد والتي تساوي مجموع ما ينفق من السلع والخدمات المنتجة فإن:

$$\begin{aligned} \text{قيمة ما يباع في مجتمع ما} &= \text{قيمة ما يشتري} \times \text{ذلك المجتمع} \\ \text{الحجم المادي للسلع} \times \text{أسعارها} &= \text{عدد النقود المملوكة} \times \text{عدد مرات الشراء} \\ \text{الإنتاج والخدمات} \times \text{مستويات الأسعار} &= \text{كمية النقود} \times \text{سرعة دورانها} \end{aligned}$$

وتتطوي النظرية على بعض الفروض أهمها:

- ✓ إن الطلب على النقود هو طلب مشتق من طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات ووظيفة النقود كوسيط في التبادل.
- ✓ ثبات الحجم الحقيقي عند مستوي التشغيل الكامل.
- ✓ إن سرعة تداول النقود الثابتة والمستقلة من كمية النقود المتداولة، وكذلك الحجم الحقيقي للمبادلات وتعتبر كعوامل مستقلة بطيئة التغيير.
- ✓ النظر إلى المستوى العام للأسعار كمتغير تابع وهو كنتيجة وليس سببا لتغير في العوامل الأخرى وهناك علاقة طردية بين الإصدار النقدي ومستوى الأسعار، وبهذا يفسر الكلاسيك الإرتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم).²

– **مضمون النظرية:** تقوم نظرية كمية النقود على أساس مجموعة من الافتراضات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على مستوى الائتمان، فيرى أنصار هذه النظرية في كمية النقود العامل الفعال والمؤثر في تحديد المستوى العام للأسعار والتناسب بينهما تناسبا عكسيا، ويتخذ أنصار هذه النظرية معادلة التبادل أداة تحليلية لبيان وجهة نظرهم كما يلي:

¹ - محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، المرجع السابق، ص 71.

² - السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 99.

$$MV=PT \dots\dots\dots 2$$

M: كمية النقود المتداولة وتشمل النقود الورقية والنقود المساعدة والودائع الجارية.

V: سرعة تداولها (وهي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد إلى أخرى).

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم المبادلات.

وبالتالي فالمعادلة تحدد جميع العوامل التي تتفاعل بطريقة مباشرة في تحديد مستوى الأسعار وقد معادلة أخرى تسمى معادلة التبادل الإقتصادي فيشر أيضا، حيث أدخل النقود المصرفية في التبادل فأصبحت المعادلة :

$$PT = MV + \dot{M}V \dots\dots\dots 3$$

M: النقود القانونية.

V: سرعة تداولها.

\dot{M} : النقود المصرفية.

\dot{V} : سرعة تداولها.

والهدف من الفصل بين M و \dot{M} حتى يتبين اهمية كل واحدة في تحقيق مستوي معين من المبادلات وكل عنصر من العناصر النقدية له تأثير فقط على الاسعار وبالتالي فإن النقود محايدة وهذا ما يجعل السياسة النقدية عند الكلاسيك محايدة يتمثل دورها في خلق النقود لتسهيل المبادلات أي ان حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفيرها.¹

وقد واجهت هذه النظرية انتقادات اهمها:

- ✓ تجاهل اثر أسعار الفائدة عل مستوي للأسعار.
- ✓ لم تبين النظرية أسباب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود.
- ✓ افتراض أن الأسعار تتغير لتغير كمية النقود المعروضة ولا يمكن ان تتغير نتيجة عوامل أخرى وهذا غير صحيح فقد تتغير الأسعار نتيجة أسباب أخرى غير نقدية كفشل موسمي زراعي مثلا.

¹ - هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص، ص 231، 232.

✓ الاهتمام بوظيفة "وسيط في المبادلات" واهتمام الوظائف الأخرى.

رغم هذه الانتقادات فإن هذه النظرية إنما تعتبر خطوة قيمة، فقد أفلحت في تركيز الانتباه حول بعض الكلمات الكلية الهامة التي تعكس النشاط الاقتصادي، مثل المبادلات وكمية النقود كما أنها مهدت لدراسة الجوانب الأخرى من الإقتصاد التي تتحكم في مسلك النقود وسرعة تداولها.¹

ثالثاً - نظرية الدخل ومعادلة كميريدج (صيغة الأرصدة النقدية)

قام بصياغة هذه النظرية الإقتصادي الإنجليزي " ألفرد مارشال" هو أحد المفكرين الكلاسيك والذي كانت نظريته استكمالاً لنظرية المبادلات ليفشر، حيث النظرية إلى النقود على أنها جزء من ثروة الأفراد وأنهم سيحتفظون ببعضها لغايات الاحتياط، ولأن النقود تحتزن قوة شرائية فلا خوف من أن يكتنز لفترة طويلة أو قصيرة، وبالتالي بحثت هذه الصيغ ولأول مرة الدوافع السلوكية (الإحتياط) للطلب على النقود، واشتق مارشال وزملاؤه نظريتهم من صيغة المبادلات ليفشر و التي افترض فيها أن:

$$M=L \dots\dots\dots 4 \quad \text{الطلب على النقود} = \text{العرض على النقود}$$

$$M/V=L/V \quad \text{فإذا قسمنا طرفي المعادلة (V) فإن المعادلة تصبح:}$$

وعندما يكون سوق النقد في حالة توازن فإن الكمية المعروضة من النقد تساوي تلك المطلوبة نستطيع استبدال M ب MD سيبدل مقلوب السرعة (1/V) بالرمز k وبالتالي تصبح المعادلة:

$$MD/K = Y.P \dots\dots\dots 5$$

$$MD = Y.P.K$$

MD: الطلب على النقود.

Y: السيولة المحتفظ بها.

V: الدخل القومي.

P: المستوى العام للأسعار.

وبما أن k ساكنة فإن مستوى المبادلات المتولدة كنسبة ثابتة من الدخل الإسمي تتحدد بكمية النقود التي يطلبها الأفراد للاحتفاظ بها، ولكن من الذي يحدد مقدار هذا الجزء من الدخل الذي سيحتفظ به ؟

¹ - محب خلة توفيق، الإقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011، ص، 91، 92.

الفصل الثاني: عموميات حول الإستقرار النقدي

إن النسبة k والتي سيحتفظ بها على شكل نقود ولغايات الإحتياط تتوقف على العوامل التالية:

✓ كلما كانت توقعات الأفراد متفائلة كلما كانت احتفاظهم ب k أقل.

✓ كلما زادت ثروة الأفراد قلت k .

✓ مستويات الأسعار، فكلما إنخفضت القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية كلما كان علينا أن نزيد من k وذلك

لأن القوة الشرائية ليست ثابتة، وبالتالي سيرغب الأفراد في زيادة الأرصدة النقدية لديهم لكي يعيدوا

التوازن مع إرتفاع الأسعار، ونلاحظ أن k معكوس v .

وهذا يعني أنه كلما زادت الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الإحتفاظ بها كلما قلت سرعة تداول النقود والعكس صحيح.¹

المطلب الثاني: الإستقرار النقدي في التحليل الكينزي

لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائدا ومقبولا من جانب الإقتصاديين حتى بداية الثلاثينات من القرن الماضي ثم جاءت أزمة الكساد الكبير 1929-1932 وما نتج عنها من آثار سلبية أين عززت نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) على معالجة الأزمة بشكل فعال، وهنا ظهرت النظرية الكينزية التي قدمت حولا مقترحة لحل مشكلة الأزمة، وقد وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها ودرس علاقاته بمستوى الإنفاق الوطني ونادى بأن حيادية الدولة في هذه الظروف لم يعد مقبولا ومن تم فلا بد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات الأزمة، حيث ربطت النظرية الكينزية بين الدخل و الإنفاق من خلال تعادل كميات النقود وبين الطلب على النقود بالإضافة إلى أن التوازن بين الإستثمار والادخار (توازن سوق السلع والخدمات) مع التوازن في السوق النقدي يحقق توازن الإقتصاد العام.

أولاً- فرضيات التحليل الكينزي

ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية عند كينز ليست محايدة بل إيجابية إذ لن يقتصر تأثير النقود على المستوى العام للأسعار في كافة الأحوال، بل يمثل إلى مستويات الدخل والتشغيل وذلك انطلاقا من فرضية أن حالة التوظيف الكامل حالة ضمن حالات عديدة يمكن أن يتوازن عندها الإقتصاد الوطني، وهكذا قد عكست النظرية الإقتصادية الكلية وبدأ الإهتمام يتحول من مجرد البحث عن أسباب تغير المستوى العام إلى دراسة معالم سلوك النقود وأثره على سلوك النقود وأثره على مستوى النشاط الإقتصادي، أوضح كينز إمكانية نجاح السياسة النقدية في علاج مشكلات التضخم والكساد وقد فسر عمل هذه السياسة من خلال اعتماد السلطات النقدية لسياسة السوق المفتوحة وبالتالي التأثير على كمية النقود المعروضة سواء بالزيادة أو بالنقصان وهذا وفق للظروف الزائدة والأهداف المرغوب فيها، الأمر الذي ينعكس على سعر الفائدة باعتبارها

¹ - السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 103.

ظاهرة نقدية تتحدد بتلاقي قوى العرض والطلب على النقود، ومن تم تأثر على الإنفاق الإستثماري والذي بدوره يآثر على الدخل الوطني، ومن تم التأثير على مستوى النشاط الإقتصادي ككل، وقد طور كينز نظريته الشهيرة بالطلب على النقود والتي تتأثر بسعر الفائدة والتي تدعى "نظرية تفضيل السيولة" والتي نشرها في كتابه عام 1936، حيث تساءل كينز كغيرة من المفكرين عن دوافع الطلب على النقود، ووجد أن هذه الدوافع هي المبادلات والاحتياط والمضاربة.

يقوم التحليل الكينزي على فرضيات تختلف تماما عن فرضيات التقليديين وهي:

✓ وجد كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة)، والبحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني، حيث أن الأفراد قد يفضلون الإحتفاظ بالنقود لذاتها وسبب ذلك يرجع إلى دوافع مختلفة (المعاملات، المضاربة، الإحتياط)، وقام بتحليل الطلب على النقود كمخزون للقيمة (دوافع المضاربة)، وأخذ لتفضيل السيولة في الاعتبار قد فتح أمامه آفاق جديدة لتحليل أثر التغيرات النقدية على النشاط الإقتصادي، وبذلك تغيرت النظرة إلى النقود أين أصبحت تشغل حيزا كبيرا معتبرا في النظرية الإقتصادية، ومن تم الإهتمام بالعوامل التي تؤثر في تحديد مستوى الناتج والتشغيل والدخل.

✓ جاء بنظرية عامة للتوظيف التي تعالج كل مستويات التشغيل وكما أنها جاءت لتفسير التضخم والبطالة باعتبار أن كل منهما ينجم أساسا في تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال.

✓ اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الإقتصادية في الظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله وتدور حول المجامع : حجم التشغيل، الدخل الوطني، الإنتاج الوطني، الطلب والعرض الكلي.

✓ رفض في تحليله قانون "ساي" ويبين عدم وجود يد خفية وبذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج الأزمات وحدة معالم السياسة الإقتصادية الجديدة حتى يصل الإقتصاد إلى التوظيف الكامل ويحقق التوازن للدخل الوطني.

✓ الإهتمام بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب التوازن، فهو يرى أن حجم كل من الإنتاج والتشغيل والدخل يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال الذي يتكون من عنصرين أساسيين هما:

- **الطلب على السلع الاستهلاكية:** يتوقف على عوامل موضوعية وذاتية ونفسية.

- **الطلب على السلع الاستثمارية:** يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.

✓ لا يتمتع الأفراد بالرشاد، إذ يمكن أن يتعرض الأفراد لما يسمى بالخداع النقدي، النقود سلعة كبقية السلع فتطلب لذاتها وثمرتها يتمثل في سعر الفائدة وأن الأجور لا تعرف المرونة على التغير، بل أنها تصبح

الفصل الثاني: عموميات حول الإستقرار النقدي

جامدة أو على الأقل لا تقبل الإنخفاض بعد حد معين وأن الإنذار يتوقف على مستوى الدخل وأن سعر الفائدة يعد بمثابة ظاهرة نقدية يتحدد وفقا لعرض النقود والطلب عليها.¹

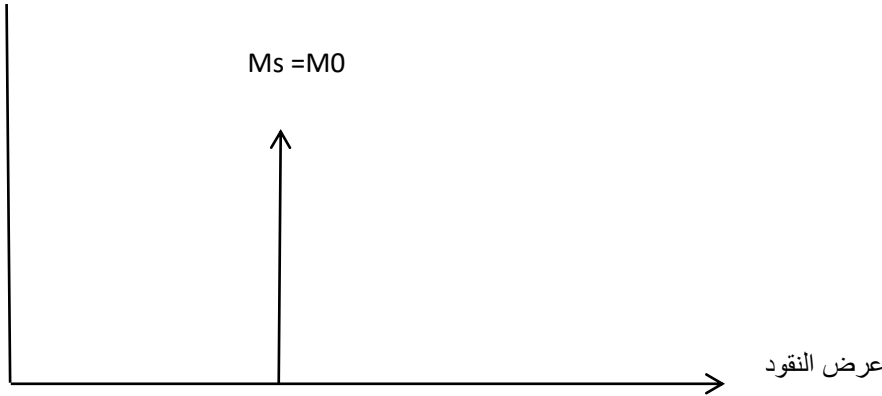
ثانيا: نظرية تفضيل السيولة

يستعمل " كينز " مصطلح الكمية النقدية للتعبير عن عرض النقود ومصطلح تفضيل السيولة للتعبير عن الطلب على النقود، بعد أن نقد " كينز " قانون المنافذ ل "جون باستيتساي" قام بإدخال معدل الفائدة في تحليله الذي يعد العقد التي تربط بين العام النقدي والعام الحقيقي.

1- عرض النقود: يتكون المعروض النقدي الكلي عند " كينز " من النقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي والنقود المساعدة (ورقية ومعدنية)، بالإضافة إلى النقود الكتابية أو نقود الودائع التي تتمثل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاديات المتطورة، حيث اعتبره " كينز " متغير خارجي يتم تحديده من طرف السلطات النقدية ومستقل تماما عن متغير سرعة الفائدة بمعنى أن عرض النقود غير مرن بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، وهو ما يبرز رسم منحنى عرض النقود، موازيا لمحور سعر الفائدة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (04) : عرض النقود في التحليل الكينزي

i معدل الفائدة



المصدر: محب خلة توفيق، الإقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011، ص 91.

¹ - هيل عجمي الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، نفس المرجع السابق، ص، ص 219، 220.

2- **الطلب على النقود:** قسم " كينز " الطلب على قسمين الأول يرتبط بتحقيق المعادلات والثاني فيتكون من الطلب على النقد باعتباره شكلا من الأشكال الاحتفاظ بالثروة، وفي هذا الأشكال يذكر " كينز " في النظرية العامة ثلاثة دوافع للاحتفاظ بالنقد وهي:

■ دافع المعاملات.

■ دافع الاحتياط.

■ دافع المضاربة.

- **دافع المعاملات:** ويقصد به الإحتفاظ بالنقد بغرض استعماله كوسيط في المبادلات، حيث يقسم " كينز " المتعاملين إلى أفراد ومؤسسات وهذا بدوره يقسم إلى قسمين:

- الأول كلما زاد الحجم من الدخل الذي مبرره الفاصل الزمني بين استلام الدخل لذلك، كلما زاد الدخل الذي يجب الاحتفاظ به لهذا الغرض.¹

- أما الثاني هو الدافع المشروع الذي يهدف إلى سد الفاصل بين وقت اجراء النفقات المهنية ووقت استلام حصيله البيع، فالعامل الأساسي الذي يستند إليه هذا الدافع هو الدخل (Y) وعليه فالطلب على النقود بدافع المعاملات (DT) دالة لمتغير الدخل كما هو معبر عليه باللغة التالية:

$$DC = F(y) \dots\dots\dots 6$$

- **دافع الاحتياط:** يتطلب هذا العامل احتياط الأفراد باحتياطي من الأرصدة النقدية مضافا إلى المبالغ المخصصة للمعاملات لمواجهة الحوارث الطارئة وغير الواقعة أو الاستفادة من الفرص الغير متوقعة.

حيث يتوقف هذا الدافع أيضا على مستوي الدخل وبالتالي فالطلب على النقود بدافع الاحتياط

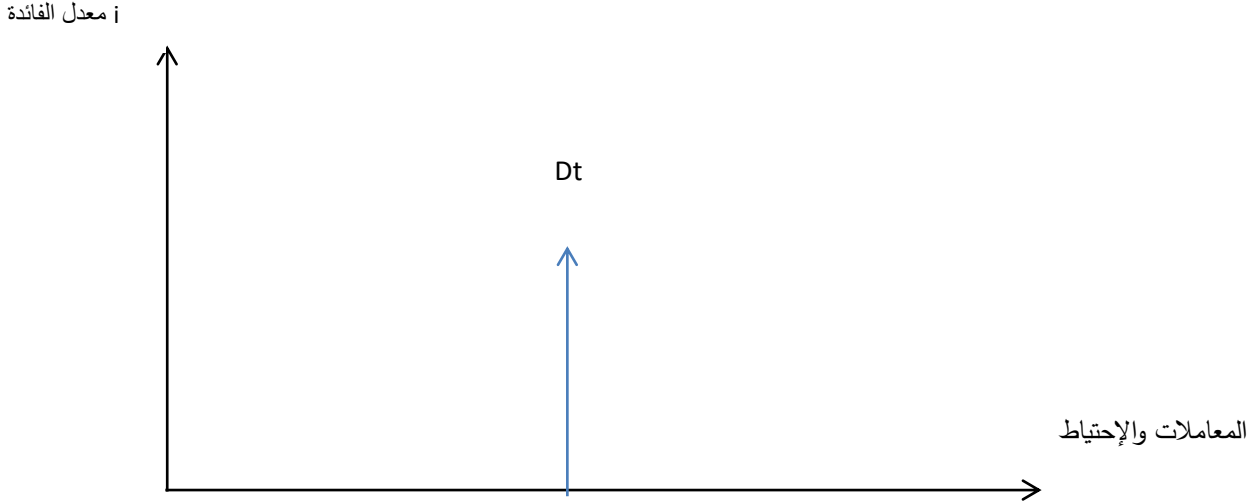
(DR) دالة لتغير الدخل (Y)، كما هو معبر عنه في الصيغة التالية:

$$DP = F(Y) \dots\dots\dots 7$$

وبما أن دالة الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط لا علاقة لها بسعر الفائدة، فيمكن التعبير العلاقة بين هذا النوع من الطلب على النقود بيانيا كما هو موضح في الشكل:

¹ . محب خلة توفيق، المرجع السابق ص، ص 123.

الشكل رقم (05): الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط



المصدر: محب خلة توفيق، مرجع سابق، ص 92.

- **دافع المضاربة:** لقد أعطى كينز أهمية كبيرة لهذا الدافع ليس فحسب لأنه كان يعد مفهوما جديدا في مجال دراسة دالة الطلب على النقود.

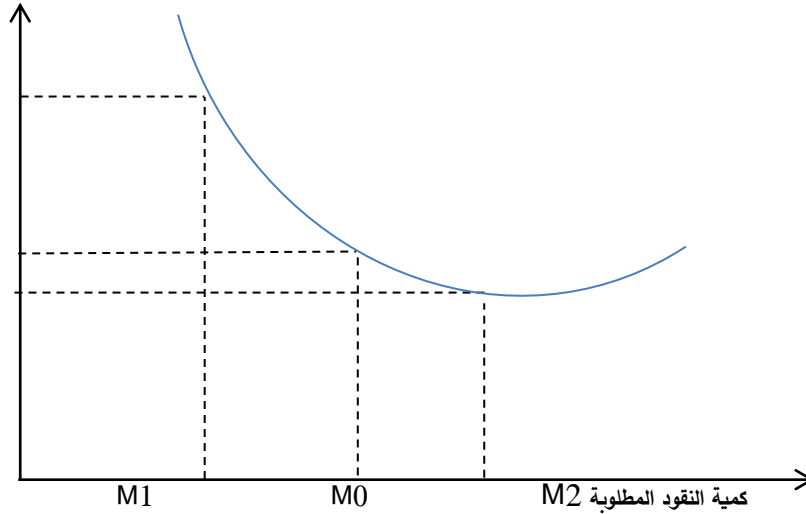
وما يهمنا في هذا الدافع هو ارتباطه بعنصر المضاربة، فإن أهم متغير يرتبط بهذا الدافع هو معدل الفائدة، ولذلك فإن هناك علاقة وطيدة بين تغيرات الطلب على النقد للمضاربة وتغيرات معدل الفائدة، فكلما اتجه معدل الفائدة نحو الانخفاض أدى ذلك بالأفراد إلى الإحتفاظ بالنقد عن التضحية به مقابل ثمن عائد منخفض، بل وقد يتعرض الفرد لخسارة رأسمالية أيضا وقد يستمر معدل الفائدة بالانخفاض حتى يصل إلى حد أدنى لا يمكن أن ينزل دونه وعنده يصبح الطلب على النقد من أجل المضاربة تام المرونة، وهو ما أصبح يعرف بمصيصة السيولة، وإن ارتباط هذا الدافع بعنصر المضاربة، وبالتالي إمكانية استخدامه على نطاق واسع في إطار السياسة النقدية إذ يسمح للسلطة النقدية أن تتدخل للتأثير على حجم الطلب على النقد وكذا التأثير في كمية النقود.

يتم التأثير على كمية النقود المتداولة من خلال دخول البنك المركزي في عمليات السوق المفتوحة، حسب ما يقضيه هدف السياسة النقدية من الزيادة أو التقليل في حجم الكتلة النقدية، إن العلاقة العكسية بين الطلب على النقود بدافع المضاربة وسعر الفائدة يمكن صياغتها رياضيا فإن رمزنا (DS) للطلب على النقود لغرض المضاربة تحصل على ما يلي:

$$DC = F(y) \dots\dots\dots 8$$

الشكل رقم (06): منحني الطلب على النقود بغرض المضارب

سعر الفائدة



المصدر: هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص، 232.

نلاحظ في الشكل عندما يكون سعر الفائدة منخفضة جدا فإن الأعوان الإقتصادية تفضل الإحتياط

بأمور أهم في صورة سيولة فيكون الطلب حينئذ مرن مرونة لانهاية بالنسبة لسعر الفائدة.¹

ثالثا- نقد النظرية النقدية الكينزي

تعرضت النظرية النقدية الكينزية للانتقادات عديدة يمكن حصر أهمها في النقاط التالية:

✓ إن التحليل الكينزي يقرر أن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط، يتمثل في الطلب على النقود لأغراض السيولة في حين أهمل عوامل أخرى لا تقل أهمية في تحديد هذا السعر وفي مقدمتها الدخل و أن ظاهرة مصيدة سيولة هي حالة خاصة في طلب النقود ولا يحصل ذلك في ظروف غير اعتيادية، وأن الطلب على النقود لغرض المضاربة على افتراض الاختيار ما بين الاحتفاظ بالثورة بالكامل بالشكل النقدي أو بشكل النقدي أو بشكل سندات بينما الحالة الأكثر احتمالا هي توزيع الثورة ما بين النقود والسندات على أساس الموازنة بين العوائد والمخاطرة.

✓ اكتفى " كينز " بإيضاح العوامل المحددة لسعر الفائدة في الأجل القصير ولم يتناول توضيح سعر الفائدة في الأجل القصير ولم يتبادل توضيح سعر الفائدة في الأجل الطويل وإهماله لأثر الزمني في تقويم سعر

¹ - هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، مرجع سابق، ص، 244 - 246.

الفائدة وخاصة في أسواق الائتمان المصرفي، كما أنه ركز على العلاقة بين الدخل والاستهلاك في فترة زمنية معينة دون الاهتمام بأنماط الاستهلاك المتغيرة بمرور الزمن.

✓ يعتبر التحليل الكينزي بأن الطلب على النقود هو ذاته لسعر الفائدة ولكن هذا التحليل لم يتوصل إلي أن سعر الفائدة على أساس أن الأفراد إذ توقعوا ارتفاع مستوى الأسعار هذا يدفعهم للطلب على النقود للأغراض الثلاثة ويفضلون شراء السلع بدل السندات وهذا يؤدي إلي ارتفاع أسعار الفائدة لأن الطلب الجديد لم يقابل بخلق نقود جديدة.¹

المطلب الثالث: الإستقرار النقدي في التحليل النقدي (المدرسة الحديثة)

لقد جاءت مدرسة شيكاغو بزعامة " ميلتون فريدمان " لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية لكن بصورة جديدة حيث تعكس المرحلة الثالثة من مراحل تطور النظرية النقدية والتي يطلق عليها النظرية المعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة والتي بموجبها تحويل النظرية الكمية للنقود من مجرد نظرية لطلب على النقود إلي نظرية الدخل النقدي، مما أعاد التأثير على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الإقتصادي وأصبح أنصار تلك النظرية يدعون بالنقديين (أصحاب المذهب النقدي).

أولاً- فرضيات المدرسة النقدية (الحديثة)

لقد أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل، حيث يسمى عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثراً مباشراً وهاماً على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني.

حيث تقوم الفكرة الرئيسية للنظرية المعاصرة في أن التغيرات الممكنة في كمية النقود يمكن أن تعالج الإختلالات الإقتصادية وتؤدي إلى الإستقرار الإقتصادي، وأخيراً يمكن القول أنه مهما اختلفت المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية عبر مختلف المدارس، ورغم إختلاف مبادئ كل منها إلا أنهم يجمعون على أنه لا بد من وجود سياسة نقدية رشيدة، يمكن من خلالها تسيير الإقتصاد والتحكم في إختلالاته.

يقوم التحليل النقدي الحديث على مجموعة من الفرضيات:

✓ فرضية ثبات حجم المبادلات عند مستوى التشغيل الكامل، لأن لأزمة الكساد الكبير عدم صحة هذا الافتراض.

✓ فرضية سرعة تداول النقود استند "فريدمان" في تحليله على الفرضيات التالية:

¹ - محب خلة توفيق، مرجع سابق، ص، ص 123 - 128.

الفصل الثاني: عموميات حول الإستقرار النقدي

- ✓ أن الطلب على النقود دالة مستقرة بمتغيرات محدودة، أما دالة عرض النقود فتتغير باستمرار وأن الكمية النقدية (عرض النقود) مستقلة على النقود.
- ✓ النقود تغطي منفعة لحائزها مثلها في ذلك مثل السلع وبذلك فإن إدخال الناتج الإجمالي في الطلب على النقود يرجع إلى الناتج الإجمالي.
- ✓ الكمية الإسمية للنقود في وقت معين تتحدد من طرف السلطات النقدية.
- ✓ التأكيد على فعالية وقوة السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار وعدم اليقين في كفاءة السياسات المالية.
- ✓ رفض فكرة مصيدة السيولة التي يتعرض لها الأعوان الإقتصاديون، وأن هناك معدل بطالة طبيعية، وأنه ليس هناك بطالة إدارية.¹

1- عرض النقود: حسب "فريدمان" عرض النقود يعتبر متغيراً خارجياً ليس له أثر على النشاط الإقتصادي في المدى الطويل وإنما لم أثر فقط على مستوى الأسعار بينما يؤثر تأثيراً مباشراً على الإنفاق ومنه على الدخل في المدى القصير، فالبنك المركزي يتوفر على وسائل الرقابة والعمل على نموها لمعدل مستقر مع معدل نمو الإقتصاد.

إن زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات، وبما أن الأفراد لا يرغبون بالاحتفاظ بأرصدة نقدية وهذا يدفعهم نحو شراء أوراق مالية مربعة وهذا يعني أن زيادة عرض النقود تسبب زيادة الإنفاق على الأصول العينية، وبالتالي على الخدمات، إذ تتضمن هذه الزيادة في النفقات زيادة الإنفاق على كل من الاستثمار والاستهلاك، فكل هذا يؤدي إلي زيادة في مهمة الطلب الكلي من خلال الناتج والأسعار معا في الأمد القصير، وزيادة المستوى العام للأسعار في الأمد الطويل.

2- الطلب على النقود: طبقاً لـ "فريدمان" فإن النقود أصدى وسائل الاحتفاظ التي يمكن أن تتجسد في صور أخرى مثل السندات والأسهم العادية والسلع العينية ورأس مال بشري وبناء أعلى هذا التحليل فإن دالة الطلب على النقود تعتمد على مقدار الإجمالي للثروة المحتفظ بها على أشكال مختلفة.

وتكلفة الأشكال المختلفة للاحتفاظ بالثروة وعائداتها والأذواق وتفضيلات مالكي الثروة ويعتبر المقدار الحقيقي للنقود بشكل محدد على سعر الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم.

ويمكن كتابة صياغة دالة الطلب على النقود وفقاً للتحليل الفريدماني بالشكل التالي:

$$M = F(P, R, X, W, U) \dots \dots \dots 9$$

إذا ان دالة الطلب على النقود:

¹ - محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الإقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007، ص، ص 76، 77.

P: المستوى العام للأسعار.

Rb: عائد السندات الذي يتمثل بسعر الفائدة السوقية.

Re: عائد الأسهم ويتمثل بالأرباح السنوية.

(DP/DT، 1/P): يمثل معدل التضخم المتوقع.

YP/P: مثل الثروة ويصفها برصيد مرتبط بالدخل الدائم عن طريق سعر الفائدة.

W: يتمثل رأس المال البشري ورأس المال غير بشري.

V: يمثل الأذواق وترتيب الأفضلية.

ويتضح من الصيغة أعلاه أن الطلب على السيولة النقدية دالة في عوائد الأصول المالية والنقدية، وهي متغيرات خارجية، وكذلك معدل للتضخم المتوقع هو الآخر متغير في حين أن الدخل الدائم والعنصرين الآخرين (4 . w) هما متغيرات خارجية.

يمكن استخلاص أن أية زيادة في طلب علي النقود للاحتفاظ بها سائلة تكون بين زيادة للثروة الفرد وانخفاض تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود نتيجة انخفاض معدلات عوائد الأصول النقدية والمالية وانخفاض معدل التضحية المتوقع وزيادة درجة تفضيل الأعوان الاقتصاديين بين الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة.¹

ثانياً - نقد النظرية النقدية (الحديثة)

إن أهم الانتقادات والصعوبات التي واجهتها المدرسة النقدية كما يلي:

- ان اعتبار السياسة النقدية فقط تأثير على تطور الناتج القومي من خلال محاولتهم البرهان على أن الاتفاقات العامة تطرد أو تبعد دائماً الاتفاقات الخاصة لكنهم لم يتوصلوا لإيجاده.
- عدم واقعة افتراض استقرار دالة الطلب على النقود وهذا يعود إلى أن الطلب على النقود يتغير على وجه غير منتظم كلما تغير سلوك الأفراد.
- إهمال المتغيرات الأخرى خاصة سعر الفائدة فأعتبره عامل ثانوي سعر الفائدة ليس له أثر مباشر إلا لكونه عائد السندات.²

¹ - محب خلة توفيق، مرجع سابق، ص، ص 138 - 140.

² - السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 130.

المبحث الثالث: انتقال صدمات أسعار البترول الى الإستقرار النقدي وفق نموذجي العرض والطلب (AS-AD)

يعاني اقتصاد أي دولة من ظاهرتين منفصلتين، الأولى تتمثل في صدمات مفاجئة للعرض الكلي، أما الثانية تتمثل في صدمات مفاجئة لطلب الكلي، لذا يجب تبيان الآثار المترتبة عن هاتين الظاهرتين، كما نحاول تبيان السياسة الملائمة التي يمكن اتباعها لتصدي الى كل منها من أجل إعادة التوازن إلى الإقتصاد في ظل مرونة سعر الصرف في ظل تثبيت سعر الصرف، يعد نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي أساس الإقتصاد الكلي في دراسة وتحليل الإنتاج ومستوى الأسعار، ففي الإقتصاد الكلي والجزئي تكون منحنيات الطلب والعرض أدوات أساسية لتحديد الإنتاج والسعر ولكن منحنيات الطلب والعرض ليس بسيطين مثل حالة الإقتصاد الجزئي.

المطلب الأول: التوازن الكلي (AD-AS)

يسمح نموذج AD/AS بتفسير تجاوب الأسعار، الناتج والعمالة نتيجة التغيرات في السياسة المالية والنقدية، إضافة الى مساعدته في دراسة الكيفية التي يتعدل بها الإقتصاد نتيجة حدوث صدمات العرض مثل الإرتفاع المفاجئ بأسعار البترول في السنوات 1973، 1979، 1990، 2004 وانخفاضه أواخر سنتي 1985 و 2014.

أولاً- التوازن الكلي (AD-AS)

تتغير الأسعار جنباً الى جنب مع تغيرات الناتج الوطني بسبب صدمات الطلب الكلي وصددمات العرض الكلي، كما هو الحال بالنسبة الى أي سوق تتضافر قوى العرض والطلب الكليين لتحقيق التوازن الكلي، ويحدث هذا عند نقطة وحيدة يتحدد فيها مستوى الناتج والسعر التوازني كما يتحدد فيها العمالة التوازنية.

1- التوازن في الأجل القصير: يتحقق التوازن في الإقتصاد ويقترّب من التوظيف الكامل في هذه الحالة، لذا يبدأ الإقتصاد في مواجهة قيود ضاغطة على قدرته الانتاجية نظراً لأن الجزء الأكبر من موارده معطلة قد تم استيعابها في الإنتاج ويؤدي المزيد من الطلب إلى رفع أسعارها، مما يترتب عليه وجود ضغوط لرفع الأسعار. يتميز منحنى العرض الكلي يتميز بوجود يمكن توضيحهم وفق الشكل رقم (08)

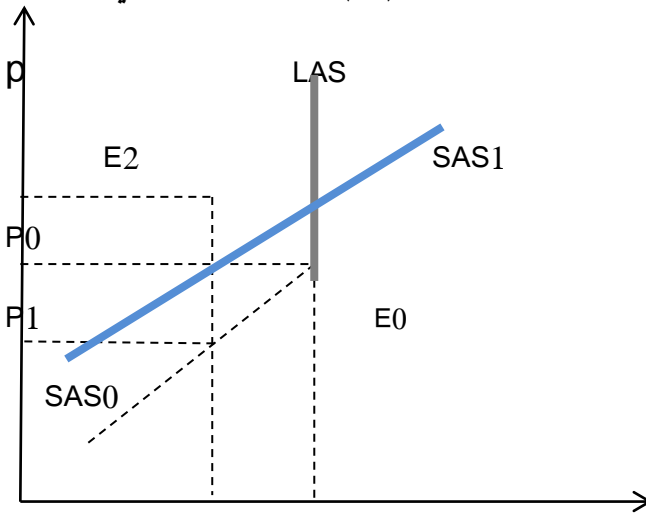
2- التوازن في الأجل الطويل: قبل الانتقال الى دراسة التوازن في الأجل الطويل لابد من التنويه الى عدم الخلط بين منحنى (LAS) وبين الجزء العمودي لمنحنى (SAS)، في حين الأول يكون حصيلة تكيفات تستغرق وقتاً طويلاً تتغير خلالها أسعار عوامل الإنتاج بشكل يحذف أية اختلالات في أسواقها، فإن الجزء

الفصل الثاني: عموميات حول الإستقرار النقدي

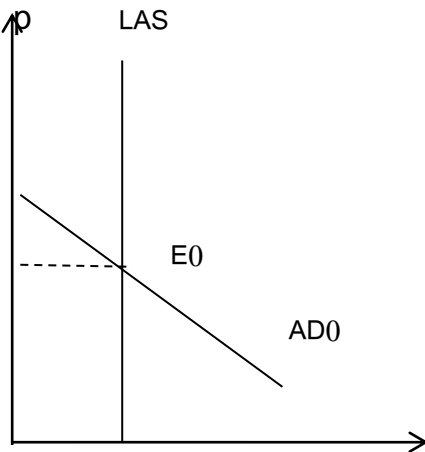
العمودي من منحنى (SAS) يمثل حالة مؤقتة يكون فيها الإقتصاد عند مستوى ممكن من إستغلال الموارد، حيث يتجاوز بصورة مؤقتة مستوى الدخل والتشغيل الأمثل، ولكن يرافق هذه الحالة اختلالات سوقية لعدم إكتمال تكيفات الأجور والأسعار.¹

كما هو الحال في التوازن القصير الأجل، فإن التوازن طويل الأجل يتحدد عند نقطة تقاطع العرض الكلي طويل الأجل والطلب الكلي، ويتحدد الناتج التوازني والسعر التوازني عندما يكون منحنى العرض عمودي، ويمكن توضيح التوازن في الأجل القصير وفق الشكل رقم (09) أدناه الذي نلاحظ من خلاله أن النقطة E0 تمثل حالة توازن، أما عدا ذلك يكون اختلال إما في الطلب الكلي أو العرض الكلي.

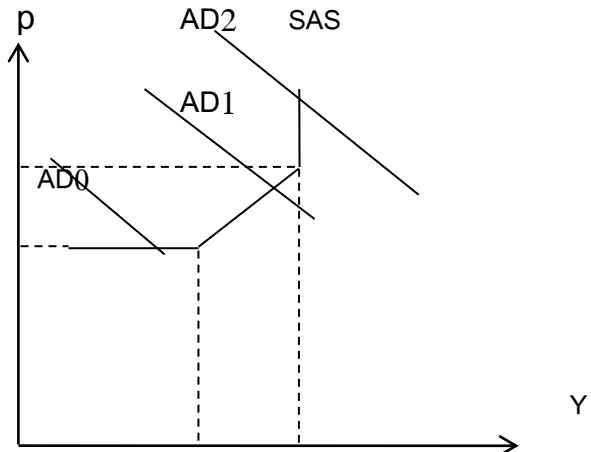
الشكل(07): منحنى العرض الكلي



الشكل رقم(09):التوازن الإقتصادي في الأجل الطويل



الشكل رقم(08): التوازن الإقتصادي في الأجل القصير



المصدر: سنوساوي صالح، أثر صدمات البترول أسعار البترول على أهداف المربع السحري للسياسة الإقتصادية حالة الجزائر(1970-2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية.

¹ - سنوساوي صالح، مرجع سابق، ص 47.

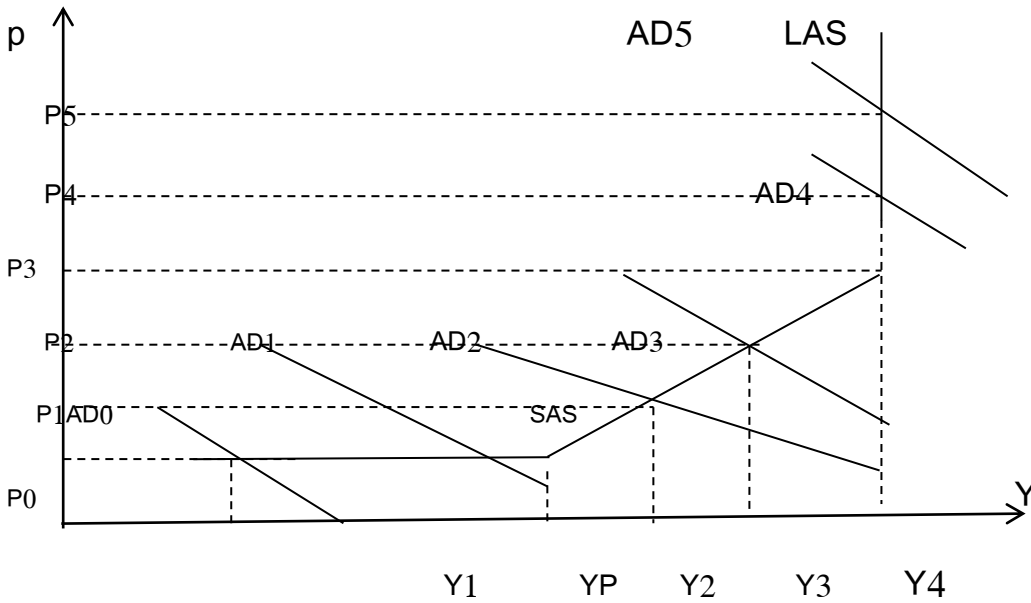
المطلب الثاني: تفسير انتقال صدمات الطلب الكلي AD

يبين منحنى الطلب الكلي مختلف التوليفات من مستوى الأسعار والإنتاج التي يكون عندها سوقي السلع النقد متوازنة آنياً، ومحدداته ماهي الا عوامل محددة لأوضاع منحنى (IS) و(LM)، أي هي تجميعات من الدخل وأسعار الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود التي تجعل الناتج يساوي الطلب الكلي، وحتى نتمكن من استنتاج منحنى الطلب الكلي، علينا التوصل الى مستوى الناتج المطلوب عند كل مستوى من الأسعار.

أولاً- صدمات الطلب على الناتج ومستوى الأسعار

يتأثر الطلب الكلي بنوعين من المؤثرات قد تكون داخلية تتمثل في متغيرات السياسة الإقتصادية التي من أدواتها السياسة المالية والنقدية، وخارجية تكوت خارج سيطرة السياسة الإقتصادية مثل الحروب وأسعار البترول فصدمة الطلب الكلي هي إنتقال مفاجئ في دالة الطلب الكلي الذي يعتمد في حركته على حصيلة القوى المؤثرة فيه الي قد تكون بإتجاه واحد، أو في إتجاهات مختلفة.

ويمكن توضيح التغيرات التي تحدث في الناتج الحقيقي والأسعار نتيجة حدوث صدمة إيجابية في الطلب الكلي نتيجة الزيادة في عرض النقود أو الإنفاق الحكومي من خلال الشكل (10).¹
الشكل رقم(10): أثر صدمات الطلب على الناتج ومستوى الأسعار.



¹ - خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2011 الطبعة 11 ص

المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2011 الطبعة 11 ص 138

1- المجال الكينزي: منحني العرض الكلي (SAS) أفقي، وذلك قبل بلوغ الناتج الحقيقي مستوى (Y_p) وإن تحوله من (AD_0) الى (AD_1) يؤدي الى زيادة الناتج الحقيقي من (y_0) الى (y_1) ودون أي تغيير في الأسعار (P_0).

2- المجال الكينزي الحديث: هنا ميل منحني (SAS) موجب وهو عبارة عن امتداد للمنحنى الكينزي، وذلك بعد بلوغ الناتج الحقيقي مستوى (y_p) ، فإن تحول منحني (AD) منحني (AD_2) الى (AD_3) يؤدي الى إرتفاع الأسعار من (P_1) إلى (P_2) وارتفاع الناتج (Y) من (Y_2) إلى (Y_3).

3- المجال الكلاسيكي: بسبب تشابه منحني العرض الطويل الأجل (LAS) ومنحنى العرض القصير الأجل (SAS) عند إتخاذهما الشكل العمودي، وعند، وعند حدوث صدمة في الطلب وتحول منحني AD من منحني (AD_3) إلى (AD_4) يؤدي إلى إرتفاع الأسعار (P) من (p_3) إلى (P_4) ودون تغيير الناتج الحقيقي، أي ثباته عند (Y_4).

المطلب الثالث: تفسير إنتقال صدمات العرض الكلي AS

يمكن تعريف صدمات العرض الكلي بأنها الأحداث الخارجية التي تنقل العرض الكلي من موقعه وتخرجه عن وضع التوازن الذي هو عليه، كما عرفت على أنها الإنخفاض في العرض الكلي الناتج عن تدهور معدل التبادل التجاري بسبب تغير سلبي في أسعار الصادرات أو أسعار الواردات فضلا عن ركود الطلب في الصادرات، ومن ثم تؤثر في القدرة في الاستيرادية للبلد، خاصة إذا كانت درجة الاندماج كبيرة في السوق العالمية، وعليه فتدني القدرة الاستيرادية يؤدي الى إرتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم إنخفاض العرض الكلي.

بهدف تحليل آثار صدمات العرض على الإستقرار النقدي، نقتصر على تحليل آثار صدمات أسعار البترول كإحدى صدمات العرض، فمثلا الدول المستوردة للبترول إذا كان الإقتصاد في حالة توازن عندما يقطع منحني العرض الكلي AS منحني الطلب الكلي AD ، وعند إرتفاع أسعار البترول ينتقل منحني العرض الكلي AS إلى اليسار نحو الأعلى من AS1 إلى AS2، أي حدوث صدمة سلبية، يعد التغيير في كمية الإنتاج المتغير المباشر، الذي يتزامن مع التغيرات في الأجور الحقيقية، مستوى الأسعار وسعر الفائدة، ويمكن توضيح آثار الصدمات السلبية لأسعار البترول من خلال عملية اشتقاق منحني العرض الكلي من خلال الشكل (11).

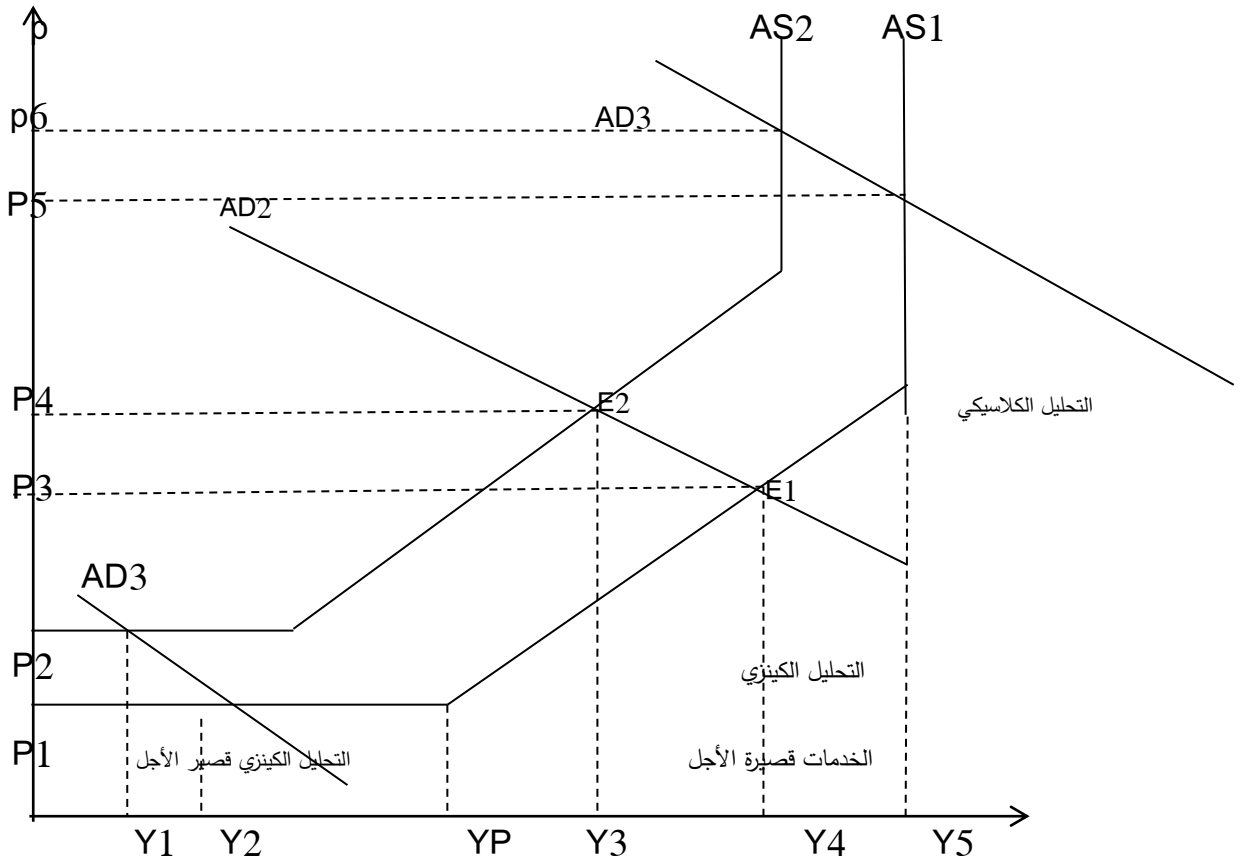
الفصل الثاني: عموميات حول الإستقرار النقدي

1- الأثر على الإنتاج: يتضح من الشكل رقم (11) أن حدوث صدمة عكسية ناتجة عن إرتفاع أسعار البترول أدت إلى إنتقال منحنى العرض الكلي من حالة التوازن E_0 إلى التوازن E_2 ، وهو ما يعكس منحنى العرض الكلي الذي ينتقل يسارا من SAS_0 إلى SAS_1 الذي يسهم في تراجع الناتج الحقيقي y_0 إلى y_1 مما بدأ على أن صدمات السلبية للعرض الكلي تؤدي إلى إنخفاض الناتج الحقيقي.

2- الأثر على مستوى الأسعار: يتضح من الشكل (11) أن إنتقال منحنى العرض يسارا من SAS_0 إلى SAS_1 أدى إلى إرتفاع الأسعار من P_1 إلى P_2 ، فيترتب على صدمة العرض السلبية إرتفاع المستوى العام للأسعار، مما يدل على الصدمات السلبية للعرض الكلي تؤدي إلى إرتفاع الأسعار.

3- الأثر على التضخم: يتضح لنا حدوث صدمة سلبية في أسعار البترول أدى إلى الإنخفاض الحقيقي إرتفاع الأسعار، وانخفاض الأجور، الأمر الذي إلى إنخفاض حجم العمالة وبالتالي حدوث بطالة، أي حدوث ما يسمى التضخم الركودي وهو ما يدل على تزاوج التضخم مع إرتفاع معدلات البطالة، هذه الحالة عدلت منحنى فيليبس، ويمكن إبراز كل المتغيرات من خلال الشكل (11).

الشكل رقم (11) أثر صدمات العرض على التوازن الإقتصادي



المصدر: سنوساوي صالح، مرجع سبق ذكره، 50.

هذه الآثار التي تم مناقشتها بالنسبة إلى الدول الصناعية المستوردة للبتروول، ولكن الصدمات السلبية بالنسبة للدول المتقدمة هي إيجابية بالنسبة للدول المصدرة للبتروول ومنها بالجزائر، فإن ارتفاع أسعار البتروول يؤدي إلى زيادة الناتج وإيراداتها، ولكن برامجها التنموية أو طاقاتها الإنتاجية لم تكن مهيأة للتوسع في حجم الإستثمارات أصبح هناك فجوة بين الأصول المالية والإستثمارات الحقيقية، وكان من المفترض على هذه الدول تحويل الأصول المالية إلى أصول رأسمالية منتجة بهدف المحافظة على قيمتها من التآكل بسبب الأوضاع التضخمية وتغيرات سعر الصرف، وبالمقابل فإن الدول المصدرة للبتروول تواجه ارتفاع أسعار المنتجات النهائية المستوردة من تلك الدول (تضخم مستورد) فالدول الصناعية تتقل عبء ارتفاع أسعار البتروول عن طريق أسعار منتجاتها المصدرة.

كما أن مشكلة التضخم الركودي تقاومت في الدول النامية نتيجة ارتفاع الأسعار والأجور قبل أن يصل الإقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، وهذه الحالة تؤدي إلى حدوث التضخم الركودي، أي إنخفاض مستوى التشغيل مع ارتفاع في الأسعار، فضلا عن أن السياسات المالية والنقدية لم تسيطر على مثل هذا النوع يترافق مع مستويات عالية من البطالة أن استمرار في عدم التدخل لعلاجها يؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة ويمكن أن يصل التضخم إلى التضخم الجامح، وفي الأساس إن المشكلة قد ظهرت بواورها بسبب تطبيق الدول النامية برامج صندوق النقد الدولي التي أدت إلى تفاقم مشكلة التضخم والبطالة.

كما أدى ارتفاع أسعار البتروول إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدول المستوردة للبتروول، مما أدى إلى إنتقال منحنى العرض والأثر على الطلب الكلي كان أقل وضوحا، ومن الوهلة الأولى أن يبدو أن الدول المستوردة للبتروول قاست من تدهور ميزان مدفعاتها وتهور في عملتها، ونظرا لأن الطلب على البتروول طلب غير مرن، فالزيادة في السعر تؤدي إلى زيادة في الإنفاق الكلي في كل الدول التي لا تنتج البتروول حتى تستطيع شراء هذه السلعة الأساسية، ولكن الإنخفاض في المستوى الطبيعي للإنتاج الذي سحب صدمة البتروول أدى إلى إنخفاض في كل الواردات الأخرى.

وعليه الميزان التجاري للدول غير المنتجة للبتروول والمستوردة له قد يسوء أو يتحسن متوقفا ذلك على أي من القوتين المتضادين أكبر، منها أن ميزان المدفوعات يشمل الميزان التجاري وميزان حساب رأس المال، وعليه حتى لو أن الميزان التجاري للدول المستوردة للبتروول قد تدهور كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار البتروول فإن حساب رأس المال من الممكن أن يتحسن لو أن الدول الأوبك قد استمروا مكاسبهم من ارتفاع أسعار البتروول فإن حساب رأس المال من الممكن أن يتحسن لو أن الدول الأوبك قد استمروا من ارتفاع أسعار البتروول في الدول الصناعية وهذا ما حدث بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.¹

¹ - سنوساوي صالح، مرجع سابق، ص، ص 48-51.

خلاصة:

استطعنا من خلال هذا الفصل معرفة مفهوم الإستقرار النقدي والذي يعرف بضرورة توفير بيئة مستقرة للنشاط الإقتصادي، وذلك من خلال مجموعة مؤشرات يمكن الحكم على إستقرار الوضع النقدي للاقتصاد والمتمثلة في التضخم وإستقرار سعر الصرف في المستوى العام للأسعار، وتطرقنا لإنتقال صدمات أسعار البترول إلى الإستقرار النقدي وفق نموذجي العرض والطلب، وسوف نتطرق في الفصل الثالث إلى دراسة تطبيقية حول تأثير أسعار البترول على الإستقرار النقدي ودراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2021.

**الفصل الثالث : دراسة
أثر تقلبات أسعار
البتروول على الإستقرار
النقدي في الجزائر
خلال الفترة 2001 -
2021**

تمهيد:

بعد التطرق إلى الجانب النظري لأسعار البترول والإستقرار النقدي بالإضافة إلى المرور على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع ومحاولة معرفة العلاقة بينهما فسوف نحاول في هذا الفصل اختبار نموذج رياضي للعلاقة بين أسعار البترول والإستقرار النقدي باتباع أسلوب الإقتصاد القياسي وذلك من خلال دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية بالنسبة لكل متغير وتطبيق نموذج الإنحدار الخطي البسيط وباستخدام برنامج (الإيفيز)، بهدف تحديد العلاقة التي تربط بين المتغيرات قيد الدراسة.

وقسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: معايير الإستقرار النقدي في الجزائر (2001-2021)
- المبحث الثاني: دراسة صلاحية النموذج

المبحث الأول: معايير الإستقرار النقدي في الجزائر

لأسعار البترول إنعكاس مباشر على الإقتصاد الجزائري، وهو ما شكل تحديا أمام السلطات النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في ظل وفرة هذه الإحتياجات، من خلال تحقيق معدل منخفض ومستقر للتضخم عن طريق التحكم في عرض النقود و استقرار عرض النقود، واستقرار سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات.

المطلب الأول: معامل الإستقرار النقدي

معامل الإستقرار النقدي هو مقياس يستند الى نظرية كمية النقود، ويهدف الى قياس الضغوط التضخمية مقارنة معدل تغير عرض النقود مع معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والجدول رقم (07) يوضح قيمة المعاملات في الجزائر مع تطور أسعار البترول في الجزائر.¹

الجدول رقم(07): معامل الإستقرار النقدي وأسعار البترول في الجزائر للفترة 2001-2021

السنوات	أسعار البترول بدولار للبرميل الواحد	معدل تغيير عرض النقود	معدل تغيير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	معامل الإستقرار النقدي
2001	24,85	22,30	2,10	10,62
2002	25,24	17,30	4,10	4,22
2003	29,03	15,63	6,80	2,30
2004	38,66	8,63	5,20	1,66
2005	54,64	11,69	5,10	2,29
2006	65,85	18,60	2,00	9,30
2007	74,95	24,17	3,00	8,06
2008	99,97	16,04	2,40	6,68
2009	62,25	3,12	1,60	1,95
2010	80,15	15,44	3,60	4,29
2011	112,94	19,91	2,80	7,11

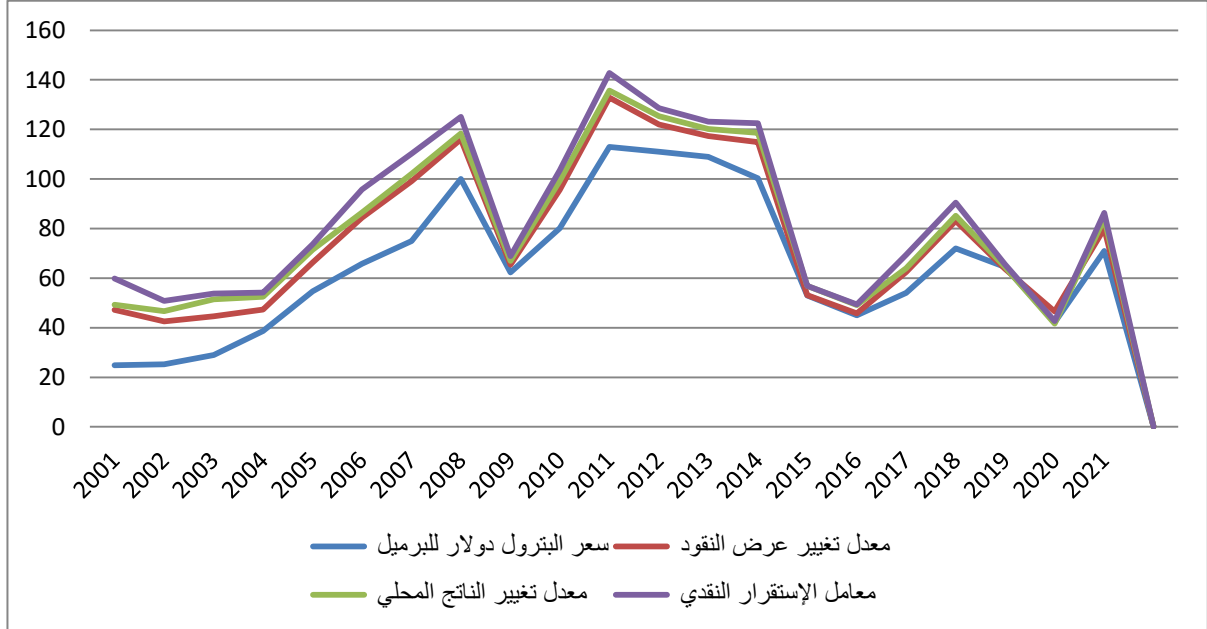
¹ - مختار بوالضياف، إحتياجات الصرف الأجنبي وإنعكاساتها على الإستقرار النقدي في الجزائر للفترة(2000-2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية تخصص: الإقتصاد والمالية الدولية، جامعة يحي فارس المدية 2018-2019، ص102.

الفصل الثالث : دراسة أثر تقلبات أسعار البترول على الإستقرار النقدي في الجزائر 2001-2021

3,32	3,30	10,94	111,04	2012
3,00	2,80	8,41	108,97	2013
3,84	3,80	14,61	100,23	2014
0,04	3,70	0,13	53,06	2015
0,25	3,30	0,82	45,00	2016
5,24	1,6	8,38	54,05	2017
5,28	2,10	11,09	72	2018
0,98	0,8	-0,78	64,49	2019
0,91	-4,9	4,48	42,12	2020
2,29	4,0	9,15	70,89	2021

المصدر: اعداد الطالب بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر، 2003، 2008، 2013، 2017، 2021 والنشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

الشكل رقم (12): معامل الإستقرار النقدي وأسعار البترول في الجزائر للفترة 2001- 2021



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم 07.

تشير بيانات الجدول السابق، أن قيمة معامل الإستقرار النقدي فاقت الواحد خلال الفترة 2001-2014 إذا ما قرأنا بقيمة الواحد التي تشير إلى الإستقرار النقدي لاعتماد السلطات نقدية توسعية تزامنت مع تنفيذ البرنامج الإقتصادي، حيث بلغت أقصاها عام 2001 بقيمة 10,62 وبلغت 9,30 عام 2006 وفي عام

2009 انخفضت القيمة إلى 1,95 لانخفاض سعر البترول إلى 62,25 دولار وانخفاض نمو عرض النقود بنسبة 3,12، ثم ارتفعت من جديد لتبلغ 7,11 عام 2011 لارتفاع سعر البترول إلى 112,94 وهذا يشير أن الإقتصاد الجزائري عرف ضغوطا تضخمية، وفي عام 2015. 2016 سجل المعامل قيمة قريبة من الصفر نتيجة سياسة التقشف لانخفاض في أسعار البترول قدر ب 53,06. 45 على التوالي وتراجع احتياط الصرف الأجنبي وفي عام 2017. 2018 ارتفعت قيمة المعامل إلى 5,24- 5,28 من خلال زيادة عرض النقود وفي سنة 2019 انخفضت قيمة المعامل وسجلت قيمة سالبة قدرت ب -0.78 وذلك بسبب الأزمة الإقتصادية في الجزائر وانخفاض في أسعار البترول 64,49 دولار، استمر الإنخفاض في سنة 2020 إلى 0,91 لانخفاض اسعار البترول إلى 42,12 دولار وهذا بسبب جائحة كورونا، في سنة 2021 ارتفعت قيمة معامل الإستقرار النقدي الواحد قدرت ب 2,29.

المطلب الثاني: التضخم ومعيار فائض عرض النقود

في هذا المطلب سنتناول علاقة التضخم وعرض النقود ومعيار فائض عرض النقود في الجزائر خلال الفترة.

أولاً- معيار فائض النقود

يقيس هذا المعيار الضغوط التضخمية، وحسب هذا المعيار يجب أن يكون هناك تناسب بين الزيادة في عرض النقود والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لتجنب إرتفاع مستوى التضخم.¹

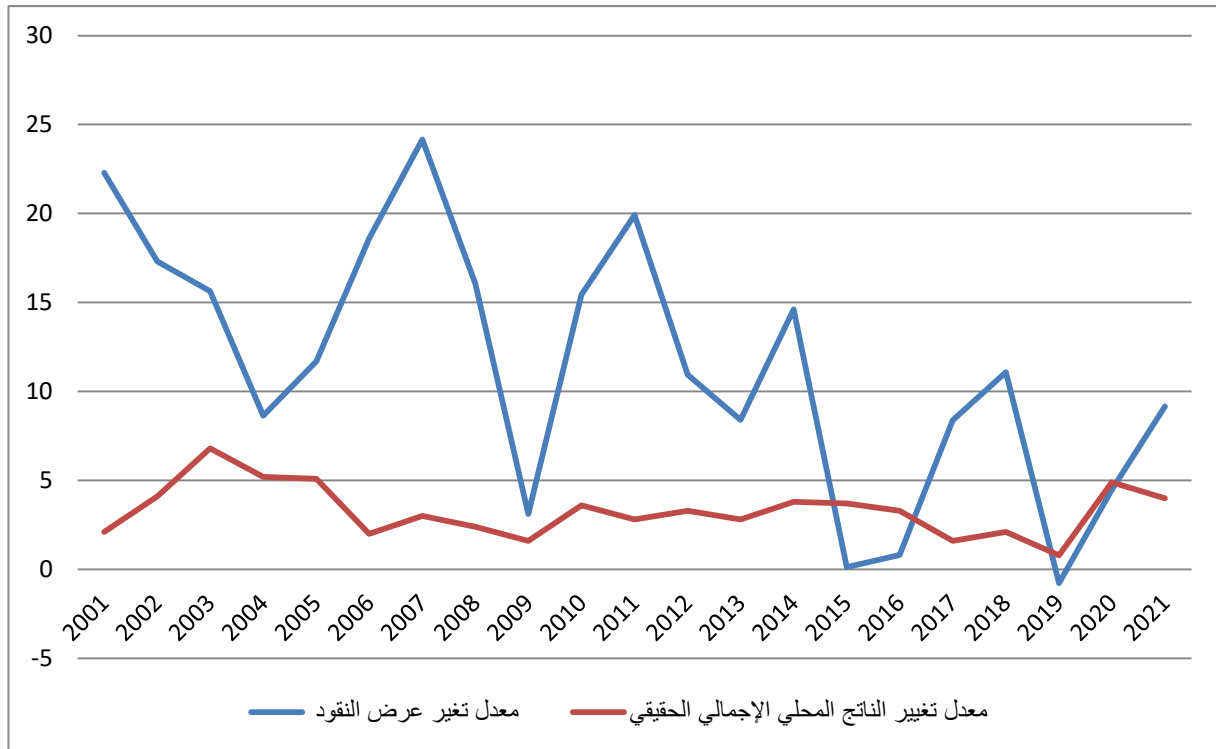
¹ - مختار بوالضياف، مرجع سابق، ص 103.

الجدول رقم (08): معايير فائض عرض النقود في الجزائر للفترة 2001-2021.

السنوات	معدل تغير عرض النقود	معدل تغيير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	الزيادة غير التضخمية عن عرض النقود	معييار فائض عرض النقود
2001	22,30	2,10	50,88	400,12
2002	17,30	4,10	114,28	313,72
2003	15,63	6,80	213,61	239,79
2004	8,63	5,20	180,14	109,26
2005	11,69	5,10	197,52	228,58
2006	18,60	2,00	94,66	662,54
2007	24,17	3,00	174,60	992,40
2008	16,04	2,40	163,03	798,27
2009	3,12	1,60	112,96	104,24
2010	15,44	3,60	287,75	819,85
2011	19,91	2,80	270,45	1378,05
2012	10,94	3,30	351,89	734,01
2013	8,41	2,80	325,25	601,15
2014	14,61	3,80	501,05	1243,95
2015	0,13	3,70	488,97	-470,97
2016	0,82	3,30	448,76	-336,96
2017	8,38	1,60	235,82	922,48
2018	11,09	2,10	342,18	1319,92
2019	-0,78	0,8	131,00	-261,10
2020	4,48	-4,9	888,63	1628,73
2021	9,15	4,0	724,05	854,55

المصدر: اعداد الطلبة بناء على التقارير السنوية والنشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

الشكل رقم (13): معايير فائض عرض النقود في الجزائر للفترة 2001-2021.



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على الجدول رقم 08.

من خلال بيانات الجدول السابق، نجد أن الزيادة في عرض النقود تفوق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2017، أي عدم تتاسب الزيادة في عرض النقود والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذا يشير إلى تفضيل السيولة النقدية وتعرض الإقتصاد الى ضغوط تضخمية لتزايد عرض النقود، حيث ارتفع معدل التضخم من 0,30% عام 2000 إلى 5,75% عام 2009 وسجل 8,89% عام 2012. كما نجد معيار فائض عرض النقود سجل قيمة سالبة سنتي 2015-2016 وفي نفس السنتين بلغ معدل التضخم 4,78%، 6,40% على التوالي.

ثانيا- عرض النقود والتضخم

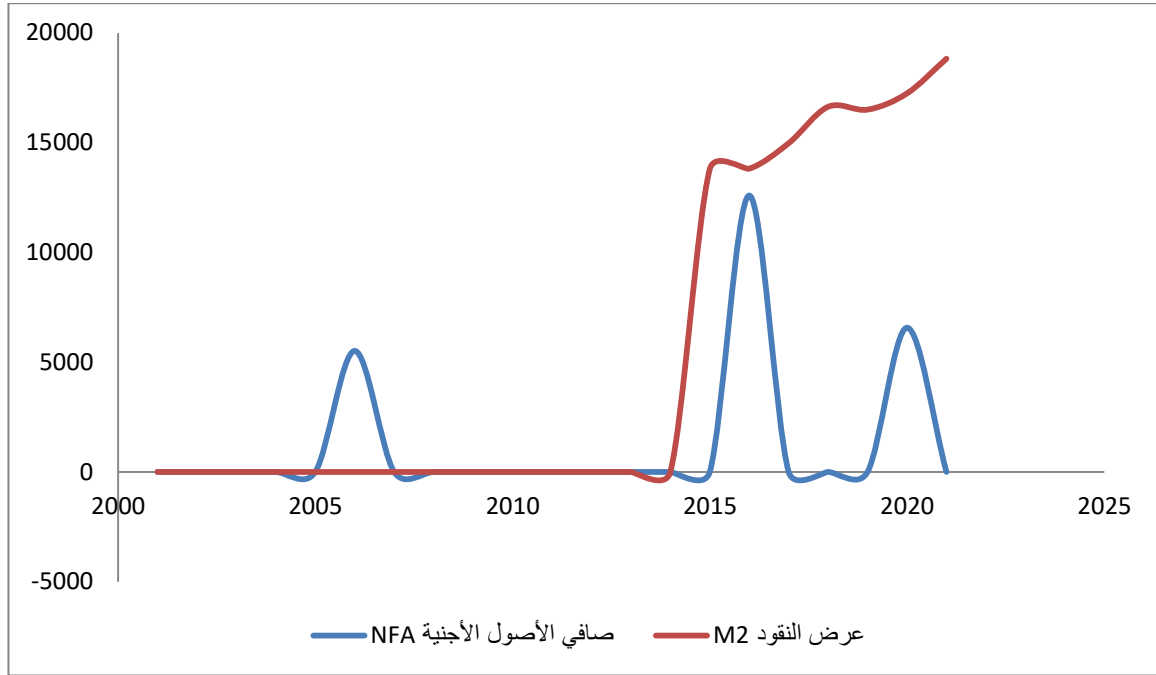
عرض النقود له تأثير على التطورات الحاصلة في معدلات التضخم في الفترة ما بين 2000-2021 و الجدول رقم(09) يبين ذلك.

الجدول رقم(09): عرض النقود والتضخم في الجزائر للفترة 2001-2021.

السنوات	صافي الأصول الأجنبية NFA	عرض النقود M2	NFA /M2 بالنسبة المئوية	معدل التضخم بالنسبة المئوية
2001	1310,7	2473,5	52,96	4,20
2002	1755,7	2901,4	61,20	1,40
2003	2342,7	3354,9	69,83	2,60
2004	3119,2	3644,3	85,69	3,54
2005	4179,7	4070,4	102,69	1,63
2006	5515,0	4827,6	114,2	2,53
2007	7415,5	5994,6	123,70	3,51
2008	10246,9	6955,9	147,31	4,46
2009	10885,7	7173,1	151,76	5,74
2010	11996,5	8280,7	144,87	3,91
2011	13922,4	2929,2	140,22	4,52
2012	14940,7	1105,1	135,63	8,89
2013	15225,2	11941,5	127,50	3,26
2014	15734,5	13686,7	114,96	2,92
2015	15375,4	13704,5	112,19	4,78
2016	12596,0	13816,3	91,14	6,40
2017	11247,4	14974,6	74,98	5,29
2018	9485,6	16636,7	57,02	4,27
2019	7598,7	16506,6	46,03	2,00
2020	6571,0	17246,7	38,10	2,40
2021	6222,8	18825,3	33,06	6,50

المصدر: إعداد الطلبة بناء على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

الشكل رقم (14): عرض النقود والتضخم في الجزائر للفترة 2001-2021.



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم 10.

ويبين الجدول أن تغطية صافي الأصول الأجنبية لعرض النقود بلغت 52,96 % عام 2001، ثم ارتفعت الى 85,69 % عام 2004، وخلال الفترة 2005-2015 تجاوزت نسبة تغطية 100%، وهو ما عزز من قدرة بنك الجزائر في اصدار النقود وبالتالي تزايد عرض النقود، وفي عامي 2016 و 2017 انخفضت نسبة التغطية إلى 91,17 % و 74,98 % على الترتيب بسبب تآكل إحتياطات الصرف الأجنبي، وزيادة عرض النقود وحسب بنك الجزائر بلغ التمويل غير التقليدي عام 2017 مبلغ 2185 مليار دينار جزائري، نجد ارتفاع معدل التضخم بتسجيله 4,20 % عام 2001، ثم انخفض في السنوات التي تليه، ليبدأ في الإرتفاع بداية من عام 2007 من 3,51 % الى 8,89 % عام 2012، كما سجل معدلات مرتفعة في سنوات 2015، 2016، 2017.

المطلب الثالث: سعر صرف الدينار الجزائري

اتخذت السلطات النقدية عدة تدابير لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري في تسعينيات القرن الماضي، تمثلت في صدر النظام رقم 95-07 المتعلق بمراقبة الصرف، الذي سمح بقابلية التحويل للدينار الجزائري بالنسبة للعمليات الجارية لميزان المدفوعات (الجزائر، النظام رقم 95-07، 1996).

الفصل الثالث : دراسة أثر تقلبات أسعار البترول على الإستقرار النقدي في الجزائر 2001-2021

والنظام رقم 95-08 المتعلق بسوق الصرف، لإنشاء سوق بين البنوك والمؤسسات المالية، ووسطاء معتمدين، تجمع كل عمليات الصرف الفورية أو لأجل بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية (الجزائر، النظام رقم 95-08، 1996).

والنظام رقم 07-01 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، ليؤكد قابلية التحويل من خلال المادة 3، التي تنص على أنه تُعد التسديدات والتحويلات الخاصة بالمعاملات الدولية الجارية حرة وتتم عبر الوسطاء المعتمدين (الجزائر، النظام رقم 07-01، 2007).

فحسب بنك الجزائر فإن تسيير سعر صرف الدينار الجزائري يندرج في إطار التعويم المدار مقابل العملات الرئيسية، وهي عملات أهم الشركاء التجاريين. وأن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية يتحدد بطريقة مرنة وفق المعاملات النقدية تبعاً لمبدأ العرض والطلب.¹

الجدول رقم (10): أسعار البترول واحتياطيات الصرف الأجنبي ومتوسط سعر صرف الدولار الأمريكي واليورو مقابل الدينار الجزائري للفترة 2001 - 2021.

الدينار الجزائري مقابل اليورو	الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	احتياطيات الصرف مقابل الدولار الأمريكي	سعر البترول (دولار أمريكي / برميل)	السنوات
69,2002	77,2646	17,11	24,85	2001
75,3573	79,6850	23,11	25,24	2002
87,4644	77,3683	32,92	29,03	2003
89,6423	72,0659	43,11	38,66	2004
91,3014	73,3627	56,18	54,64	2005
91,2443	72,6464	77,78	65,85	2006
94,9973	69,3656	110,18	74,75	2007
94,8622	64,5684	143,10	99,97	2008
101,2990	72,6460	148,91	62,25	2009
99,1927	74,4041	162,22	80,15	2010
102,2154	72,8537	182,22	112,94	2011
102,1627	77,5519	190,66	111,04	2012
105,4374	79,3809	194,10	108,97	2013

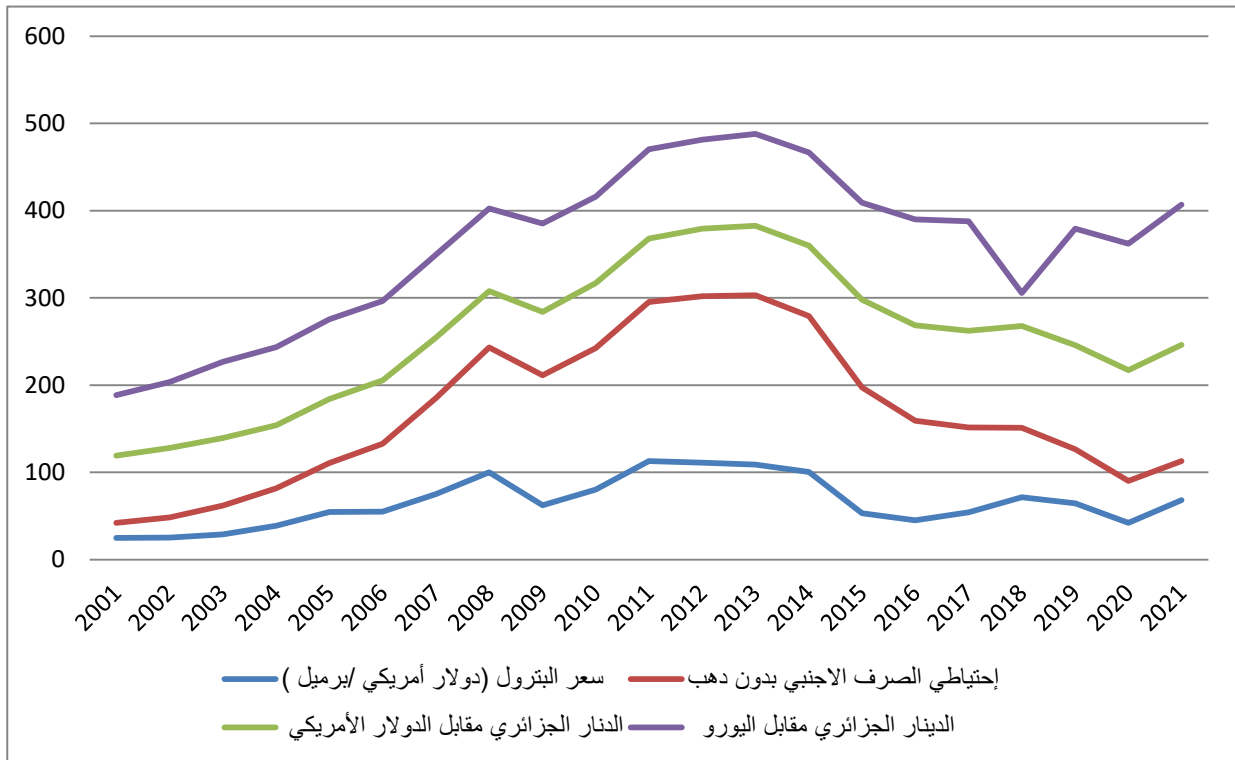
¹ - مختار بوالضياف، مرجع السابق، ص99.

الفصل الثالث : دراسة أثر تقلبات أسعار البترول على الإستقرار النقدي في الجزائر 2001-2021

106,8064	80,5606	178,93	100,23	2014
111,4418	100,4641	114,13	53,06	2015
121,1766	109,4654	114,13	45,00	2016
125,3231	110,9610	97,33	54,05	2017
37,6864	116,6169	79,88	71,3	2018
133,7058	119,3606	62,00	64,4	2019
144,8804	126,8288	48,20	42,1	2020
160,6652	133,3231	44,70	68,2	2021

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 53,54,55,56 سنة 2021.

الشكل رقم(15): أسعار البترول الدينار واحتياطات الصرف الأجنبي ومتوسط سعر صرف الدولار الأمريكي واليورو مقابل الجزائري للفترة 2001-2021



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم 10.

تشير بيانات الجدول أعلاه، إنخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بانتقاله من 77,2646 دينار لكل دولار واحد عام 2001 إلى 79,6850 عام 2002، وخلال الفترة 2003-2006، عرف إستقرارا نسبيا، وفي عام 2008 عرف تحسنا حيث سجل 64,5684 دينار لكل دولار واحد، لإرتفاع أسعار البترول، إحتياطيات الصرف الأجنبي، وفي عام 2009 إنخفض بنسبة 12,51% ليصل في عام 2014 إلى 80,5606 دينار لكل دولار واحد، وفي عام 2015 و 2016، سجل إنخفاضا حادا بنسبة 24,71% و 8,96% على الترتيب، بسبب أزمة إنخفاض أسعار البترول، وتراجع إحتياطيات الصرف الأجنبي وفي عام 2017 عرف إنخفاضا طفيفا بنسبة 1,37% مسجلا 110,9610 دينار لكل دولار واحد لينخفض في سنة 2018 بنسبة 5,10% مسجلاً 116,6169 دينار لكل دولار واحد، ليواصل الانخفاض مسجلاً 133,3231 دينار لكل دولار أمريكي واحد.

أما قيمة الدينار الجزائري مقابل اليورو، نلاحظ انخفاضا قيمة الدينار بانتقاله من 111,4418 دينار لكل يورو واحد سنة 2015 إلى 160,6652 دينار لكل يورو واحد سنة 2021، بانخفاض قدره 44,16%. حيث نجد أن قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو لا يزال يُسجل انخفاضا، والسلطات النقدية لم تستطع تحقيق استقرار سعر صرف الدينار الجزائري، وأن سعر صرف الدينار الجزائري يتحدد من قبل بنك الجزائر.

وبالتالي تُساهم أسعار البترول، واحتياطيات الصرف الأجنبي بشكل كبير في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري. وهناك أسباب جعلت سعر صرف الدينار الجزائري ينخفض نذكر منها: نمو عرض النقود، ضعف الصادرات خارج المحروقات بسبب ضعف الانتاج، معدل التضخم المسجل في الجزائر مقارنة بمعدل التضخم العالمي، وكذلك توسع السوق الموازية.

المبحث الثاني: دراسة صلاحية النموذج

سنتطرق في هذا المبحث الى الأدوات الإحصائية المستخدمة لتحديد العلاقة أسعار البترول ومؤشرات الاستقرار النقدي في الجزائر

المطلب الأول: تعريف وتقديم متغيرات الدراسة

نحاول في هذا الجزء بناء نماذج اقتصادية توضح أثر تقلبات أسعار البترول على الاستقرار النقدي في الجزائر، ومثلما تمت الاشارة اليه في الدراسات السابقة والدراسة النظرية فأسعار البترول تمارس تأثيراً على النشاط الاقتصادي، حيث أن ارتفاعها يؤدي الى ارتفاع أسعار المنتجات البترولية، وهو ما يؤدي الى ارتفاع فاتورة الطاقة بالنسبة للمستهلكين، وارتفاع تكاليف الانتاج مما ينعكس على الانتاج والأجور الحقيقية والعمالة والأسعار.

نتناول في هذا الجزء من البحث التعريف بمتغيرات الدراسة وتقديم صياغة النموذج القياسي المستخدم.

أولاً- التعريف بمتغيرات الدراسة

بناءً على النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة عن الدراسات السابقة على الظاهرة محل الدراسة في الجزائر، تم تحديد متغيرات الدراسة التي تعتمد على سلاسل زمنية لبيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2021)، تتمثل في ثلاثة متغيرات تابعة ومتغير واحد مستقل، التي يمكن تلخيصها في الجدول رقم (15).

الجدول رقم (11): معطيات الدراسة ومصادرها

الفترة	المصدر	الرمز	السلسلة
الفترة الممتدة 2001-2021	- La banque mondiale	INF	معدل التضخم
		MSC	معامل الاستقرار النقدي
		REER	سعر الصرف الفعلي الحقيقي
		OP	سعر البترول

المصدر: من اعداد الطلبة بناءً على مخرجات Eviews13.

1- معدل التضخم (INF): التضخم هو ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات بسبب زيادة كمية النقود ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) هو المؤشر الأكثر شيوعاً واستخداماً، حيث يتتبع مستوى متوسط أسعار السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة، وبذلك فإن معدل تغير الرقم القياسي لأسعار

المستهلكين في المتوسط وبمرور الوقت يمثل التضخم. ويتم قياس التضخم على أنه معدل النمو السنوي أو الشهري للرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

2- معامل الاستقرار النقدي (MSC) : يستند معامل الإستقرار النقدي أو ما يسمى بمعدل الضغط التضخمي على النظرية الكمية للنقود، هذا المؤشر يبين وجود ضغط تضخمي في حالة الزيادة في الكتلة النقدية والتي لا يقابلها زيادة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي (العرض الحقيقي من السلع والخدمات).

3- سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER): هو السعر النسبي للسلع المتبادلة إلى السلع غير المتبادلة ما يحدد من خلاله عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي فهو يقيس القدرة المنافسة.

4- سعر البترول (OP): هو قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل الشيء أو قد لا يتعامل معها أو يساوي معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك المنتج، ومن خلال التعريف فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أي السلعة البترولية معبر عنها بالنقود ليتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

ثانياً: صياغة النماذج القياسية

وبهدف معرفة أثر سعر البترول على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2001-2021)، تم الاعتماد على نموذج الانحدار البسيط الذي يستند الى النظرية الاقتصادية الكلية والدراسات السابقة، حيث اعتبرنا سعر البترول كمتغير مستقل، وكل من معدل التضخم معامل الاستقرار النقدي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي كمتغيرات تابعة.

1- نموذج العلاقة بين سعر البترول (متغير مستقل) ومعدل التضخم(متغير تابع): بهدف معرفة أثر أسعار البترول على التضخم في الجزائر للفترة 2001-2021، تم الاعتماد على نموذج الإنحدار البسيط، واعتبرنا معدل التضخم كمتغير تابع، ويعتبر سعر البترول كمتغيرة مستقلة، ويأخذ المعادلة الصيغة:

$$INF = \alpha + \beta * OP + \varepsilon \dots \dots \dots 10$$

α : هو الثابت، يمثل معدل التضخم عندما يكون سعر البترول صفراً.

β : هو معامل الانحدار، يمثل تأثير تغير سعر البترول على معدل التضخم.

ε : هو الخطأ العشوائي، يمثل تأثيرات أخرى غير سعر البترول التي تؤثر على معدل التضخم.

2- نموذج العلاقة بين سعر البترول (متغير مستقل) سعر الصرف الفعلي (متغير تابع): بهدف معرفة أثر أسعار البترول على سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر للفترة 2001-2021، تم الاعتماد على نموذج الإنحدار البسيط، واعتبرنا معدل سعر الصرف الفعلي كمتغير تابع، ويعتبر سعر البترول كمتغيرة مستقلة، ويأخذ المعادلة الصيغة:

$$REER = \alpha + \beta * op + \varepsilon \dots \dots \dots 11$$

α : هو الثابت، يمثل سعر الصرف الفعلي عندما يكون سعر البترول صفراً.

β : هو معامل الانحدار، يمثل تأثير تغير سعر البترول على سعر الصرف الفعلي.

ε : هو الخطأ العشوائي، يمثل تأثيرات أخرى غير سعر البترول التي تؤثر على سعر الصرف الفعلي.

3- نموذج العلاقة بين سعر البترول (متغير مستقل) ومعامل الإستقرار النقدي (متغير تابع): بهدف معرفة أثر أسعار البترول على معامل الإستقرار النقدي في الجزائر للفترة 2001-2021، تم الاعتماد على نموذج الإنحدار البسيط، واعتبرنا معامل الإستقرار النقدي كمتغير تابع، ويعتبر سعر البترول كمتغيرة مستقلة، ويأخذ المعادلة الصيغة:

$$MSC = \alpha + \beta * op + \varepsilon \dots \dots \dots 12$$

α : هو الثابت، يمثل معامل الإستقرار النقدي عندما يكون سعر البترول صفراً.

β : هو معامل الانحدار، يمثل تأثير تغير سعر البترول على معامل الإستقرار النقدي.

ε : هو الخطأ العشوائي، يمثل تأثيرات أخرى غير سعر البترول التي تؤثر على معامل الإستقرار النقدي.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

سوف نقوم باختبار مدى استقرارية السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة، سعر البترول OP، ومعدل التضخم

INF، ومعامل الإستقرار النقدي MSC، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي REER، عن طريق دراسة

وصفية، ثم إجراء Augmented Dickey- Fuller Test.

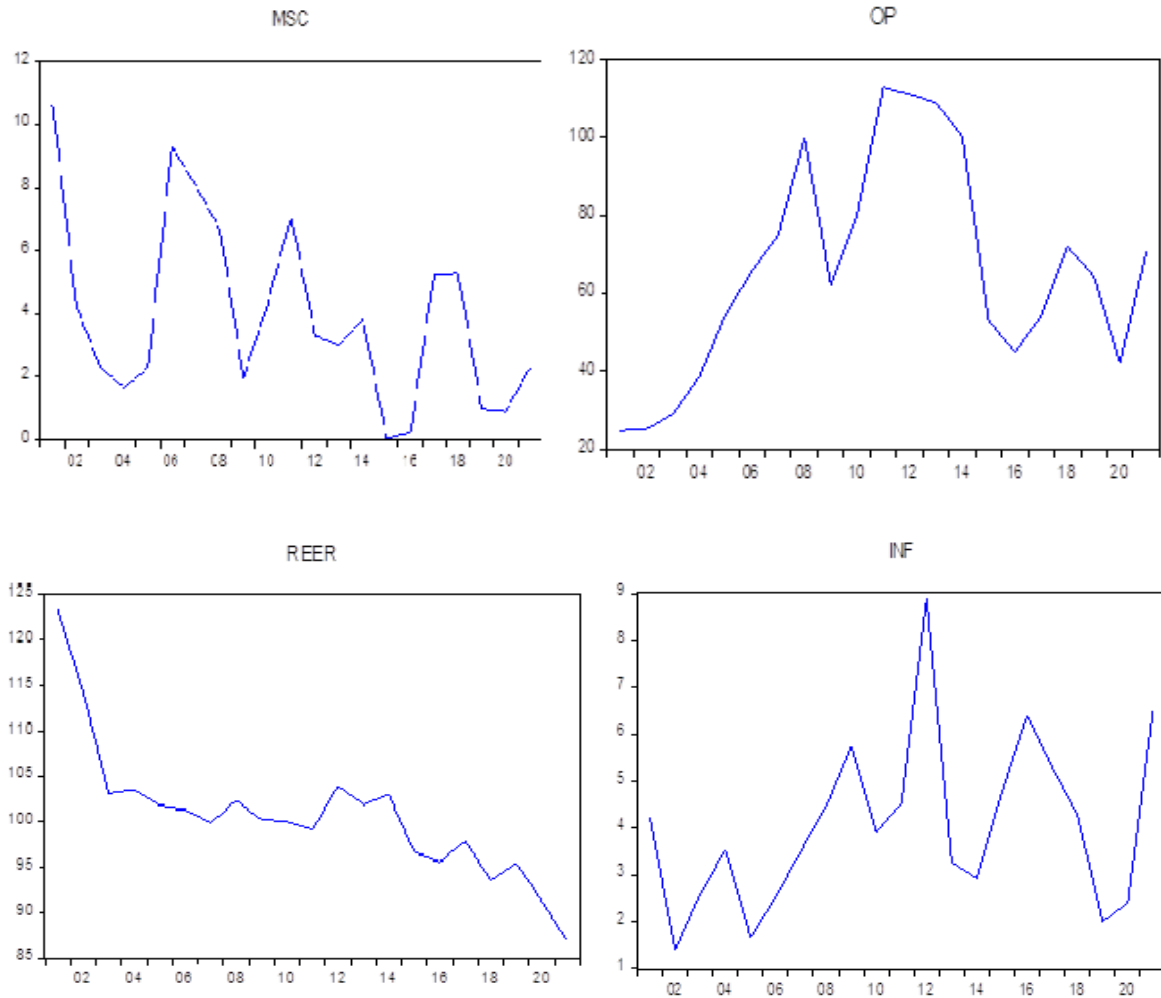
أولاً- دراسة وصفية للسلاسل الزمنية

تتم الدراسة الوصفية للسلاسل الزمنية عن طريق ملاحظة الأشكال البيانية لمتغيرات الدراسة، والتي تتكون من 21 مشاهدة للفترة 2001-2021، ومن خلال الأشكال البيانية أدناه، نلاحظ أن السلاسل الزمنية محل الدراسة غير مستقرة وتتضمن وجود اتجاه عام، ما عدا سلسلة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي PIB التي لا تتضمن وجود اتجاه عام، ولكن الأشكال البيانية لا يُمكن أن تؤكد استقراريه السلاسل الزمنية.

لذا نقوم بإجراء اختبار Augmented Dickey- Fuller، لتأكيد استقراريه السلاسل الزمنية من

عدمها، وبالتالي الوصول إلى سلاسل زمنية مستقرة نعتمد عليها في اختبار سببية جرانجر Granger's Causality، وتقدير نماذج الدراسة.

الشكل(16): السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة



Source: EViews13

يتضح من الأشكال أعلاه أن كل المنحنيات تأخذ اتجاه عام منتظم، مما يوحي مبدئياً بوجود تغير منتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن، أي أن السلاسل غير مستقرة باستثناء سلسلة معدل النمو الاقتصادي الذي أخذت شكل موازي تقريباً لمحور الفواصل الأمر الذي يوحي باستقراريتها، ولتأكد من ذلك نقوم بتطبيق اختبار ديكي فولر المطور (ADF) كما هو مبين في الجدول رقم (12-13).

ثانياً- ديكي فولر الموسع (ADF) و اختبار فليبس براون (pp)

تعد الخطوة الأولى هي القيام باختبار استقراريه متغيرات النموذج، ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع ADF، وقد حصلنا على النتائج المبينة في الجدول رقم (12).

الجدول رقم (12): دراسة استقراريه السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

الفرق الأول			المستوى			المتغير
لا حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت	لا حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	
Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	
0.00	0.02	0.00	0.03	0.059	0.43	LNREER
0.00	0.03	0.01	0.82	0.62	0.21	LNOP
0.00	0.01	0.00	0.39	0.06	0.02	LNINF
-	-	-	0.01	0.02	0.03	LNMSC

المصدر: من اعداد الطلبة بناءً على مخرجات Eviews 13.

تُشير نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) أن السلاسل الزمنية للنماذج كانت غير مستقرة عند المستوى، باستثناء استقراريه المتغير LNMSC ، لذلك تم اختبار جذر الوحدة بالفروق الأولى (First - diference) للسلاسل الأصلية التي تبين أنها مستقرة عند الفرق الاول. ونتأكد من معنوية هذه المتغيرات باستخدام اختبار فيليبس براون (PP) الموضحة في الجدول رقم (12).

الجدول رقم (13): اختبار سكون بيانات متغيرات الدراسة باستخدام اختبار فليبس براون (pp)

الفرق الأول			المستوى			المتغير
لا حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت	لا حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	
Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	
0.00	0.02	0.00	0.03	0.058	0.12	LNREER
0.00	0.04	0.01	0.83	0.69	0.21	LNOP
0.00	0.00	0.00	0.49	0.06	0.04	LNINF
			0.01	0.014	0.04	LNMSC

المصدر: من اعداد الطلبة بناءً على مخرجات Eviews 13.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن النتائج لاختبار جذر الوحدة وفق فليبس براون (PP) كما كانت عليه وفق اختبار إختبار ديكي فولر الموسع (ADF) مما يعطيها مصداقية أكبر، حيث أن السلاسل الأصلية كانت غير ساكنة عند المستوى لكنها استقرت عند الفروق الأولى (First - difference)، وهذا ما يبين أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى سواءً كان ذلك بوجود حد ثابت أو حد ثابت واتجاه عام أو بدون حد ثابت ولا اتجاه عام، باستثناء سلسلة (LNMSC) التي كانت مستقرة عند المستوى.

ثالثاً- دراسة السببية بين متغيرات الدراسة

نهدف من خلال دراسة السببية الى توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة والتأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة بين المتغيرين، وقد اعتمدنا في دراسة السببية على سببية جرانجر التي أعطى تطبيقها على أثر سعر البترول على الاستقرار النقدي النتائج الموضحة في الجدول رقم (14).

الجدول رقم (14): نتائج اختبار سببية جرانجر بين متغيرات الدراسة

القرار	النتيجة	عدد التأخيرات الزمنية			الفرضية العديمة
		3	2	1	
قبول H_1	توجد سببية	0.07	0.25	0.12	LNOP لا يسبب LNINF
قبول H_0	لا توجد سببية	0.66	0.42	0.46	LNINF لا يسبب LNOP
قبول H_1	توجد سببية	0.28	0.03	0.16	LNREER لا يسبب LNOP
قبول H_0	لا توجد سببية	0.34	0.66	0.19	LNREER لا يسبب LNOP
قبول H_1	لا توجد سببية	0.76	0.71	0.40	LNMSC لا يسبب LNOP
قبول H_0	لا توجد سببية	0.51	0.29	0.68	LNMSC لا يسبب LNOP

المصدر: من اعداد الطلبة بناءً على مخرجات Eviews 13.

يتضح أنه عند دراسة السببية سعر البترول نحو التضخم أن قيمة F المحسوبة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%) عند التأخير الثالث، وهذا يعني قبول فرضية البديلة، ومن الجهة الأخرى في الشطر الثاني نجد F المحسوبة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستويات المعنوية أي قبول فرضية العدم، ومنه توجد سببية وحيدة الاتجاه من سعر البترول نحو معدل التضخم. كما نلاحظ وجود علاقة وحيدة الاتجاه من سعر البترول نحو سعر الصرف الفعلي الحقيقي، كما يلاحظ غياب السببية بين معامل الاستقرار النقدي وسعر البترول.

المطلب الثالث: تقدير نماذج الدراسة

وصلنا من خلال نتائج اختبار سببية جرانجر، Granger أن أسعار البترول تُسبب معدل التضخم، وسعر صرف الحقيقي الفعلي، ومعامل الإستقرار النقدي. وعليه سوف نقوم بتقدير معالم نماذج الدراسة، كما يلي:

أولاً - نموذج العلاقة بين سعر البترول ومعدل التضخم

الجدول رقم (15): العلاقة بين سعر البترول (متغير مستقل) ومعدل التضخم (متغير تابع).

$LNINF = 0.374714887721 * LNOP - 0.239341617788$			
نتائج إختبار T	قيمة t	1.75	0.09
	P-Value	-0.27	0.79
نتائج إختبار F		$R^2=0.1396$	$F=3.08$ $P- Value =0.09$

المصدر: اعداد الطالب بناءً على الملحق 01.

بالنسبة إلى المعنوية الجزئية، يلاحظ من خلال قيم المرفقة لإحصائية P-Value أن معلمة سعر البترول معنوية بمستوى ثقة (90%) لكن معلمة الحد الثابت غير معنوية، أما بالنسبة للمعنوية الكلية، نلاحظ أن قيمة F المحسوبة عند مستوى معنوية (0.05) بلغت (3.08) وهي أقل من F المجدولة بذلك نرفض الفرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي أن النموذج كفاء ومعنوي، وما يؤكد هذا أن قيمة (P-Value) أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذا تم قبوله، بمعنى آخر تم رفض الفرضية الصفرية المتعلقة بعدم كفاءة وعدم معنوية نموذج الدراسة.

أما عن القدرة التفسيرية للنموذج، بلغ معامل التحديد (0.1396) وهذا معناه ضعف القوة التفسيرية للمتغير المستقل (سعر البترول) في تفسير التغيرات التي تحدث في معدل التضخم خلال فترة الدراسة، حيث أن التغير في سعر البترول يفسر تغير (13.96%) من التقلبات في معدل التضخم، أما عن النسبة المتبقية والمقدرة بـ 87% ترجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

- تؤكد نتائج الدراسة على وجود علاقة طردية بين مستوى تقلب سعر البترول ومعدل التضخم، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث يلاحظ أن الزيادة في سعر البترول بـ (1%) يؤدي إلى ارتفاع في معدل التضخم بنسبة (0.37%).

تؤثر أسعار البترول على التضخم بطريقة غير مباشرة، خلال الفترة (2001-2021) على سبيل المثال عندما ترتفع أسعار البترول تزداد الإيرادات البترولية للجزائر مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي إرتفاع الأسعار وزيادة معدل التضخم، تعتمد الجزائر بشكل كبير على الواردات لتلبية حاجياتها من السلع الإستهلاكية والوسيط والرأس مالية وعند إرتفاع أسعار البترول يرتفع سعر صرف الدينار مقابل العملات

الأجنبية، مما يزيد من قيمة الواردات ويرفع من معدل التضخم وبشكل عام تعتبر أسعار البترول عاملا مهما في تحديد معدل التضخم ولكن هناك عوامل أخرى تؤثر فيه وتتمثل في نمو الأجور ومعدل نمو الإقتصاد.

ثانيا- نموذج العلاقة بين سعر البترول وسعر الصرف الفعلي الحقيقي

الجدول رقم (16): العلاقة بين سعر البترول (متغير مستقل) وسعر الصرف الفعلي (متغير تابع).

$LNREER = -0.0618057672891 * LNOP + 4.86258000709$			
نتائج إختبار T	قيمة t	-1.88	36.00
	P-Value	0.07	0.00
نتائج إختبار F		$R^2=0.1577$	F=3.55 P- Value =0.07

المصدر: اعداد الطالب بناءً على الملحق 02.

بالنسبة إلى المعنوية الجزئية، يلاحظ من خلال قيم المرفقة لإحصائية P-Value أن معلمة سعر البترول ومعلمة الحد الثابت معنوية بمستوى ثقة (90%)، أما بالنسبة للمعنوية الكلية، نلاحظ أن قيمة F المحسوبة عند مستوى معنوية (0.05) بلغت (3.55) وهي أكبر من F المجدولة بذلك نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج كفاء ومعنوي، وما يؤكد هذا أن قيمة (P-Value) أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذا تم قبوله. بمعنى آخر تم قبول الفرضية المتعلقة بكفاءة ومعنوية نموذج الدراسة.

أما عن القدرة التفسيرية للنموذج، بلغ معامل التحديد (0.1149) وهذا معناه ضعف القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات التي تحدث في سعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال فترة الدراسة، حيث أن التغير في سعر البترول يفسر تغير (11.49%) من التقلبات في سعر الصرف الفعلي الحقيقي، أما عن النسبة المتبقية والمقدرة بـ 88.51% ترجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي .

تؤكد نتائج الدراسة على وجود علاقة عكسية بين مستوى تقلب أسعار البترول وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، وهو ما لا يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث يلاحظ أن الزيادة في سعر البترول ب(1%) يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة (0.061%).

يؤثر سعر البترول على سعر الصرف الفعلي الحقيقي بطريقة غير مباشرة خلال الفترة 2001-2021، ويرجع ذلك إلى أن الجزائر دولة مصدرة للبترول، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري وزيادة عرض العملة الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض سعر صرف الفعلي وهناك عوامل

أخرى قد تؤثر مثل التضخم والسياسة الإقتصادية والتجارية التي تلعب دورا في تشكيل هذه العلاقة المعقدة بين سعر الصرف وأسعار البترول في الإقتصاد الجزائري.

ثالثا- نموذج العلاقة بين سعر البترول ومعامل الاستقرار النقدي

الجدول رقم (17): العلاقة بين سعر البترول (متغير مستقل) ومعامل الإستقرار النقدي (متغير تابع).

$LNMSC = 0.509681348638 * LNOP - 1.16686115705$			
نتائج إختبار T	قيمة t	0.81	-0.45
	P-Value	0.42	0.65
نتائج إختبار F		$R^2=0.03352$	F=0.65 P- Value =0.42

المصدر: اعداد الطالب بناءً على الملحق 03.

بالنسبة إلى المعنوية الجزئية، يلاحظ من خلال قيم المرفقة لإحصائية P-Value أن معلمة سعر البترول والحد الثابت لست معنوية بمستوى ثقة (90%)، أما بالنسبة للمعنوية الكلية، نلاحظ أن قيمة F المحسوبة عند مستوى معنوية (0.05) بلغت (0.65) وهي أقل من F المجدولة بذلك نقبل الفرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أن النموذج غير كفاء وغير معنوي، وما يؤكد هذا أن قيمة (P-Value) أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذا تم استبعاده. بمعنى آخر تم رفض الفرضية البديلة المتعلقة بكفاءة ومعنوية نموذج الدراسة.

أما عن القدرة التفسيرية للنموذج، بلغ معامل التحديد (0.03352) وهذا معناه ضعف القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات التي تحدث في معامل الإستقرار النقدي خلال فترة الدراسة، حيث أن التغير في سعر البترول يفسر تغير (3.52%) من التقلبات في معامل لاستقرار النقدي، أما عن النسبة المتبقية والمقدرة ب 96.5% ترجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي

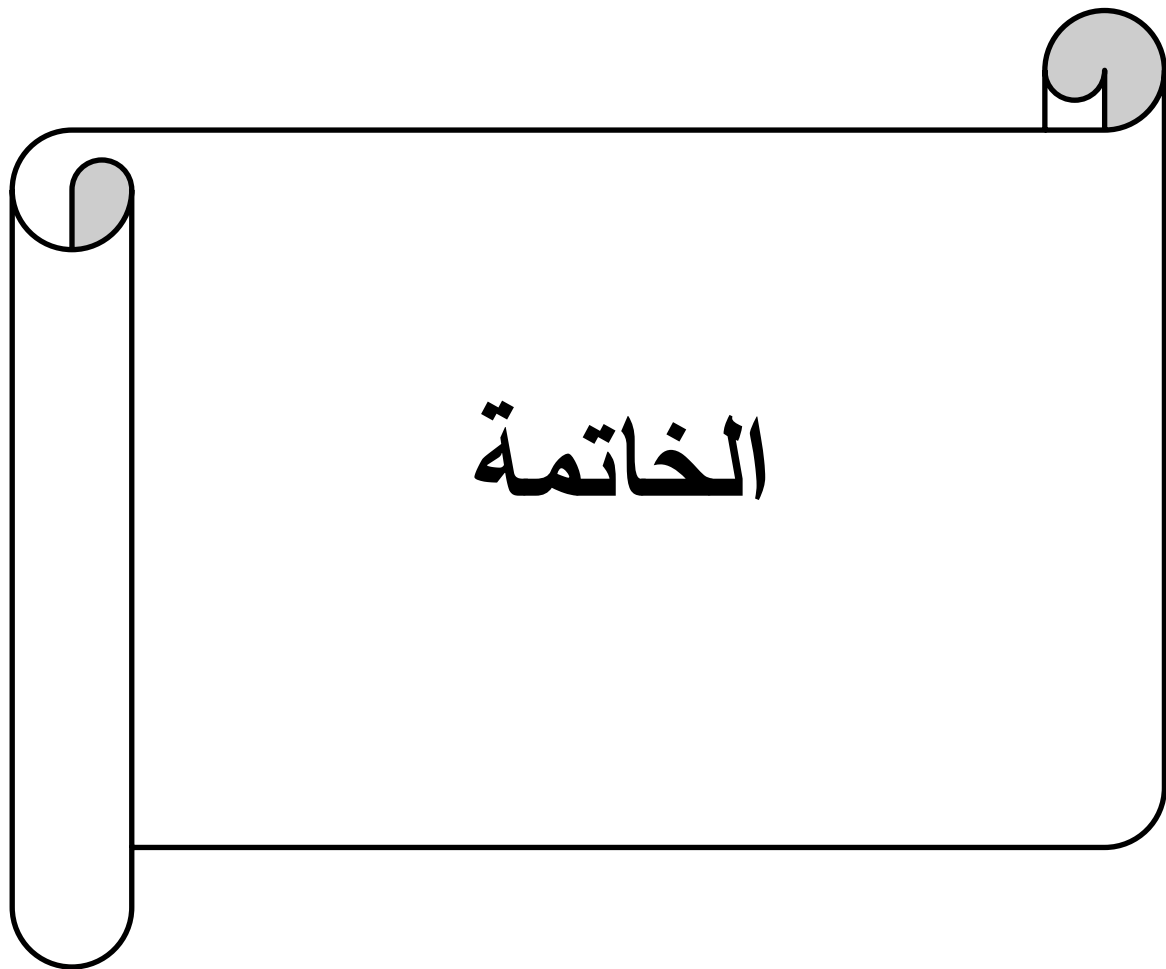
تؤكد نتائج الدراسة على وجود علاقة طردية بين مستوى تقلب سعر البترول ومعامل الاستقرار النقدي، وهو ما يتفق النظرية الاقتصادية، حيث يلاحظ أن الزيادة في سعر البترول ب(1%) يؤدي إلى ارتفاع في معامل الاستقرار النقدي بنسبة (0.509%).

يؤثر سعر البترول على معامل الإستقرار النقدي وفق علاقة غير مباشرة في الجزائر خلال الفترة 2001-2021 تعتمد هذه العلاقة على العديد من العوامل الإقتصادية والسياسية التي تؤثر على الإقتصاد

الجزائري بشكل عام، على سبيل المثال إرتفاع أسعار البترول يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية للحكومة الجزائرية نظرا لأن الجزائر تعتبر منتجا ومصدرا للبترول، وبالتالي يمكن أن يؤدي هذا الإرتفاع إلى زيادة معدلات معامل الإستقرار النقدي، وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، ويمكن أن يكون هناك تأثير متبادل بين أسعار البترول ومعامل الإستقرار النقدي في الجزائر.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل والذي يتناول الدراسة القياسية قمنا بتقديم وتحليل المتغيرات والأدوات المستعملة في الدراسة والتطور التاريخي لها، وكذا عرض نتائج الدراسة ومناقشتها، وذلك لمعرفة أثر تغيرات أسعار البترول وإنعكاساتها على مؤشرات الإستقرار النقدي بالجزائر خلال الفترة (2001-2021) وتم قياس أثر إنعكاس التقلبات باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي البسيط، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين أسعار البترول ومعامل الإستقرار النقدي، و بين أسعار البترول وسعر الصرف الفعلي الحقيقي علاقة عكسية سببية بإتجاه واحد.



الخاتمة:

إن الهدف من وراء هذا البحث هو دراسة إنعكاس تقلبات أسعار البترول على الإستقرار النقدي في الجزائر وباعتبار البترول أحد العناصر الإنتاجية والمدرة للعوائد، فقد تم التطرق في هذه الدراسة إلى مفهوم ومراحل السوق البترولية وأهم الجهات المؤثرة فيه، وكذا تناولنا مفهوم السعر البترولي وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه، إضافة إلى المرور على أهم الازمات خلال الألفية الثالثة والنتائج المترتبة عنها.

وتمهيدا لدراسة أثر سعر البترول على الإستقرار النقدي في الجزائر ولفهم الموضوع بشكل أفضل كان لابد من التطرق إلى مفهوم الإستقرار النقدي ومعامل ومؤشرات قياسه وأهم النظريات التي مر بها حيث لكل نظرية أفكارها، وكذا التطرق إلى إنتقال صدمات أسعار البترول إلى الإستقرار النقدي وفق نموذجي العرض والطلب الكليين.

ومن أجل إعطاء أحسن نموذج قياسي لأسعار البترول على الإستقرار النقدي في الجزائر يستلزم تحليل التطورات التي مرت بها أسعار البترول والإستقرار النقدي بالإعتماد على مختلف الإحصائيات والمعطيات المتوفرة، وللوصول إلى نتيجة مفادها وجود علاقة طردية ومعنوية بين إرتفاع أو انخفاض أسعار البترول على الإستقرار النقدي فقد تم إستخدام المنهج الإحصائي لتحليل التباين المتعدد لمعرفة مدى تأثير أسعار البترول على مختلف متغيرات الإستقرار النقدي.

- اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال دراسة اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى صحيحة : التي مفادها تتأثر الأسواق العالمية للنفط بمجموعة من المحددات التي تتمثل في العرض والطلب، هناك مجموعة من العوامل الإقتصادية تحدد وتؤثر على أسعار البترول المتمثلة في العرض والطلب والمخزون النفطي والتنظيمات الدولية.

الفرضية الثانية صحيحة: التي مفادها تأثير صدمات أسعار البترول على مؤشرات الإستقرار النقدي المتمثلة في (معدل التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة)، يؤثر إرتفاع وانخفاض اسعار البترول بطريقة غير مباشرة على كل من سعر الصرف، سعر الفائدة ومعدل التضخم.

الفرضية الثالثة صحيحة: التي مفادها تؤثر أسعار البترول إيجابا على التضخم في الجزائر، تبين الدراسة أن معامل متغير أسعار البترول ظهر عند مستوى معنوي 0,05 وإشارته موجبة، أي هناك علاقة طردية بين المتغير التابع التضخم والمتغير المستقل أسعار البترول.

الفرضية الرابعة صحيحة: التي مفادها تؤثر أسعار البترول سلبا على سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر، حيث أكدت الدراسة أن معامل أسعار البترول ظهر عند المستوى 0,05 وإشارته سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين المتغير التابع سعر الصرف الفعلي الحقيقي والمتغير المستقل أسعار البترول.

الفرضية الخامسة صحيحة: التي مفادها تؤثر أسعار البترول إيجابا على معامل الإستقرار النقدي في الجزائر، حيث أكدت الدراسة أن معامل أسعار البترول ظهر عند المستوى 0,05 وإشارته موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغير التابع معامل الإستقرار النقدي والمتغير المستقل أسعار البترول.

- نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى مجموعة من النتائج سواء في الجانب النظري أو في الجانب التطبيقي والتي يمكن رصدها في النقاط التالية:

- السعر البترولي يتحدد إنطلاقا من مجموعة من المحددات وأن الجزائر دولة ريعية بترولية يتأثر إقتصادها بالمتغيرات التي تطرأ على الأسعار إما ايجابا أو سلبا.

- إن أساس الطلب والعرض هي العوامل التقليدية التي تحكم آلية السعر في السوق النفطي، لكن تبقى عوامل أخرى ذات أهمية لها دورا رئيسا في تحديد أسعار البترول في العالم مثل العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية والأزمات البترولية وانخفاض طاقات الإنتاج الاحتياطية وعامل المضاربة في الأسواق الآجلة.

- تعرضت السوق البترولية ولازالت تتعرض للعديد من الأزمات السعريّة سواء كانت هذه الأزمات إرتفاع أو إنخفاض في الأسعار مثل أزمة 2008 و2014، وتؤثر هذه الأزمات إيجابا وسلبا على مختلف الأطراف الفاعلة في السوق البترولية.

- يتحقق الإستقرار النقدي من خلال إدارة سياسة نقدية قادرة على ضبط معدل السيولة المحلية وإعادة الإستقرار لسوق الصرف الأجنبي أو تقليص الهامش بين سعر الصرف الرسمي والحر.

- يقصد بمؤشرات الإستقرار النقدي تلك الظواهر التي يمكن من خلالها الحكم على استقرار الوضع النقدي لاقتصاد ما، والمتمثلة في التضخم، سعر الصرف وسعر الفائدة.

- من خلال الدراسة التحليلية، تشير إلى أن الإقتصاد الجزائري عرف ضغوطا تضخمية وتراجع احتياطي الصرف الأجنبي، وذلك لإنخفاض سعر البترول ونمو عرض النقود.
 - تساهم أسعار البترول واحتياطيات الصرف الأجنبي بشكل كبير في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري، وهناك أسباب جعلت سعر صرف الدينار الجزائري ينخفض نذكر منها: نمو عرض النقود، ضعف الصادرات خارج المحروقات بسبب ضعف الانتاج.
 - نجد أن قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو لا يزال يسجل انخفاضا، والسلطات النقدية لم تستطيع تحقيق استقرار سعر صرف الدينار الجزائري، وأن سعر صرف الدينار الجزائري يتحدد من قبل بنك الجزائر.
 - وجود علاقة سببية وحيدة الإتجاه في كل من التضخم وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، وعلاقة لا سببية في معامل الإستقرار النقدي في الجزائر.
 - وجود علاقة طردية بين أسعار البترول ومعامل الإستقرار النقدي والتضخم وعلاقة عكسية مع سعر الصرف الحقيقي الفعلي.
 - إن نتائج الدراسة القياسية تبين أن هناك أثر بشكل غير مباشر لتقلبات أسعار البترول على كل من التضخم، سعر الصرف الفعلي الحقيقي ومعامل الإستقرار النقدي.
- التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها خلال هذا البحث يمكن تقديم التوصيات التالية:

- وضع معايير للتنبؤ بأسعار البترول في الفترات المستقبلية التي من شأنها التخفيف من حدة الصدمات البترولية المفاجئة.
- ضرورة إعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر في مجال رسم و ممارسة و تنفيذ السياسة النقدية مما يضمن له التحكم الفعال في ضبط العرض النقدي.
- ضرورة الإهتمام بالأساليب الرياضية والإحصائية والقياسية للظواهر الإقتصادية، وذلك ببناء نماذج قياسية لها من أجل تحليلها والتنبؤ بقيمتها.
- تشجيع عملية الإستثمار خارج المحروقات خاصة في قطاع السياحة الذي يعد بالكثير نظرا للإمكانيات الهائلة.

- ضرورة العمل على تفعيل ادوات السياسة النقدية بهدف التحكم في عرض النقد واستقرار أسعار الصرف مما يحافظ على الإستقرار النقدي.

- آفاق الدراسة:

تعد هذه الدراسة كنافذة للدراسات المستقبلية الأخرى والتي لم يستطع هذا البحث تغطيتها كاملة:

- الحرب الأوكرانية الروسية وانعكاساتها على الاقتصاديات النفطية.
- الابتكار في أدوات السياسة النقدية وتحديات الاستقرار النقدي في القرن الحادي والعشرين.
- التحكم في السيولة المالية ودوره في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

- 1) بسام الحجار، العبد الله رزق، الإقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني للدراسات، بيروت، الطبعة الاولى، 2010.
- 2) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة 11، الأردن، 2011.
- 3) سفيان عمراني، أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة بين 2000.2015 (دراسة تحليلية قياسية)، مكتبة الوفاء القانونية . الإسكندرية ، 2018.
- 4) السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون عمان، الطبعة الأولى، 2010.
- 5) عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015.
- 6) محب خلة توفيق، الإقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2011.
- 7) محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الإقتصاد الكلي تحليل نظري و تطبيقي، دار المسيرة عمان، الطبعة الأولى، 2007.
- 8) نبيل جعفر عبد الرضا، إقتصاد الطاقة، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2017.
- 9) هيل عجمي جمي الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2009.

الأطروحات والمذكرات

- 1) بولعواد نوال، الربيع البترول وتأثيره على النشاط الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1973 . 2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في العلوم الإقتصادية شعبية: اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيبي.
- 2) فتيحة، أثر الازمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر، دراسة حالة الفترة(2000-2016) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2018.

قائمة المراجع

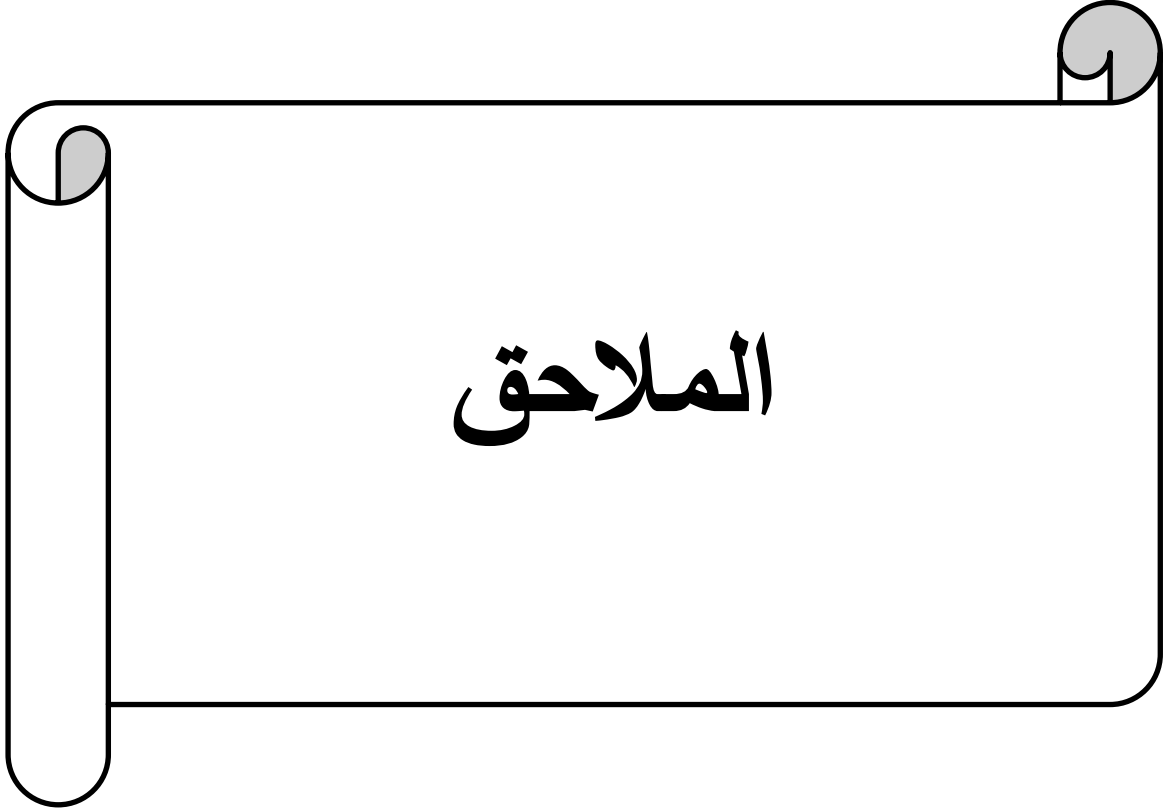
- (3) سنوساوي صالح، أثر صدمات البترول أسعار البترول على أهداف المربع السحري للسياسة الإقتصادية حالة الجزائر (1970-2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص مالية ونقود، جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الإقتصادية سنة 2019-2020.
- (4) فراج الطيب، بروكي عبد الرحمان، دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار البترول النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2015).
- (5) مختار بوالضياف، إحتياجات الصرف الأجنبي وإنعكاساتها على الإستقرار النقدي في الجزائر للفترة (2000-2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية تخصص: الإقتصاد والمالية الدولية، جامعة يحي فارس المدية سنة 2018-2019.
- (6) نجاعي مليكة، شريط صلاح الدين، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

• المجلات العلمية والدوريات

- (1) برودي نعيمة، فيلالي يوسف، أثر تقلبات أسعار النفط على الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1980. 2019. دراسة قياسية باستعمال نموذج SVAR، مجلة المالبة والأسواق، المجلد: 8، العدد: 1.
- (2) د. حموزوقي أمال، دراسة تحليلية لانعكاس جائحة كورونا على أسعار النفط العالمية، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة المجلد، 06، العدد: 01 (2021).
- (3) سعودي محمد، صدمات العرض لجائحة كوفيد 19 وأثرها على الإقتصاد الجزائري، مجلة شعاع الدراسات الإقتصادية المجلد: 02/05، 2021.
- (4) عادل مختاري، امجد بن البار، كمال بن دقفل، قياس أثر السياسة النقدية على الإستقرار في الجزائر خلال الفترة (1990.2019)، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد: 10، العدد: 1، 2021.
- (5) لطفية لمطوش، بوادو فاطيمة، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1965-2016)، مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد: 02، العدد: 07، 2018.
- (6) هداجي عبد الجليل، المومن عبد الكريم" أثر تغيرات أسعار البترول على الإستقرار النقدي بالجزائر دراسة قياسية بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة (1990-2020)، مجلة معهد العلوم الإقتصادية / المجلد: 24، العدد: 02، السنة: 2021.

• التقارير والنشرات

- (1) التقارير السنوية والنشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.



المحق رقم 1: العلاقة بين سعر البترول ومعدل التضخم

Dependent Variable: LNINF

Method: Least Squares

Date: 25/05/24 Time: 12:16

Sample: 2001 2021

Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNOP	0.374715	0.213381	1.756084	0.0952
C	-0.239342	0.879614	-0.272098	0.7885
R-squared	0.139642	Mean dependent var	1.295873	
Adjusted R-squared	0.094360	S.D. dependent var	0.468097	
S.E. of regression	0.445465	Akaike info criterion	1.310998	
Sum squared resid	3.770347	Schwarz criterion	1.410476	
Log likelihood	-11.76548	Hannan-Quinn criter.	1.332587	
F-statistic	3.083830	Durbin-Watson stat	1.742296	
Prob(F-statistic)	0.095182			

الملحق رقم 2: العلاقة بين سعر البترول و سعر الصرف الفعلي الحقيقي

Dependent Variable: LNREER

Method: Least Squares

Date: 25/05/24 Time: 12:31

Sample: 2001 2021

Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNOP	-0.061806	0.032759	-1.886664	0.0746
C	4.862580	0.135043	36.00774	0.0000
R-squared	0.157783	Mean dependent var	4.609361	
Adjusted R-squared	0.113456	S.D. dependent var	0.072634	
S.E. of regression	0.068390	Akaike info criterion	2.436788	
Sum squared resid	0.088867	Schwarz criterion	2.337309	
Log likelihood	27.58627	Hannan-Quinn criter.	2.415198	
F-statistic	3.559502	Durbin-Watson stat	0.456203	
Prob(F-statistic)	0.074583			

الملحق رقم 3: العلاقة بين سعر البترول ومعامل الإستقرار النقدي

Dependent Variable: LNMSC

Method: Least Squares

Date: 25 /05/24 Time: 12:49

Sample: 2001 2021

Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNOP	0.509681	0.627815	0.811833	0.4269
C	-1.166861	2.588025	-0.450869	0.6572
R-squared	0.033525	Mean dependent var	0.921314	
Adjusted R-squared	-0.017342	S.D. dependent var	1.299441	
S.E. of regression	1.310660	Akaike info criterion	3.469332	
Sum squared resid	32.63877	Schwarz criterion	3.568810	
Log likelihood	-34.42798	Hannan-Quinn criter.	3.490921	
F-statistic	0.659073	Durbin-Watson stat	1.197964	
Prob(F-statistic)	0.426942			